العراق في انتظار الفرصة الأخيرة بعد تعقّد حل البرلمان

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/08/16

No. : 7689

مع اتفاق وطني لانقاذ البلد

ضرورة التمسك بنهج وسياسة الرئيس مام جلال
لتجاوز العقبات

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني يرحب بأي مبادرة تهدف إلى التوصل لاتفاق وطني
- الاتحاد الوطني للديمقراطي: لنواجه التحديات بالتكاتف وبرنامج وطني موحد
- مواجهة الملفات الحساسة في العراق بموقف كردستاني موحد
- مبادرة العامري هي الأنسب
- الاتحاد الوطني يعزي مصر بحادث حريق كنيسة أبو سيفين
- تقرير موسع..العراق في انتظار الفرصة الأخيرة بعد تعقد حل البرلمان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق..ص(٢١-٣٨)

- لهيب هيغل : الخروج من المأزق العراقي..
- محمد قواص: دعوة الصدر المقلقة لتغيير النظام في العراق
- جواد العطار: مخاطر تحشيد الشارع
- نعيم الخفاجي: إرهاب فلول البعث.. اما نحكم أو نخرب الملعب
- ماذا تكسب البصرة لو أصبحت إقليما؟
- ايران وسدود تركيا وتحويل أهوار العراق إلى أرض قاحلة

المرصد التركي و الملف الكردي..ص(٣٩-٤٧)

- دراسة تحليلية.. انتخابات 2023 المصيرية في تركيا

المرصد السوري و الملف الكردي..ص(٤٨-٥٦)

- صلاح الدين دميرتاش: حرب جديدة في سوريا؟
- د.محمد نور الدين : التحول التركي نحو سوريا: العاتبون كثر... كما الشامتون
- حسني محلي: إردوغان والمعارضة السورية.. بين التكتيك والاستراتيجية

رؤى و قضايا عالمية..ص(٥٧-٧٠)

- الشرق الأوسط في منظور الأمن القومي الصيني
- مختار الدبابي: دكتاتورية الغوغاء
- تونس بعد الاستفتاء: هل هي القطيعة مع الإسلام السياسي؟

العدد: 7689... 16-08-2022

الاتحاد الوطني يرحب بأي مبادرة تهدف إلى التوصل لاتفاق وطني

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني يوم الأحد ٢٠٢٢/٨/١٤ في دباشان، هادي العامري رئيس تحالف الفتح.

وفي لقاء حضره شالاو كوسرت رسول وخالد شواني عضوا المكتب السياسي، جرى بحث آخر المستجدات السياسية والمبادرات الجديدة لحل المشكلات التي تعترض العملية السياسية في العراق وتبادل الآراء حولها.

وجرى خلال اللقاء التأكيد على توحيد الجهود الوطنية من أجل إيجاد مخارج دستورية وقانونية لتجاوز الوضع الحرج الذي يمر به العراق.

واتفق الجانبان على استمرار المباحثات والحوارات البناءة للتغلب على المشكلات.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاء على أن الاتحاد الوطني الكردستاني يرحب بأي مبادرة تجمع الأطراف كافة وتهدف إلى التوصل لاتفاق وطني وإخراج البلد من الوضع الراهن، موضحا «أننا دعونا خلال الفترة الماضية بالمضي على نهج وسياسة الرئيس مام جلال، إلى حوار وطني لتجاوز العقبات، واليوم أيضا فإن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم هذه المبادرة الجديدة والتي تتفق مع رؤية الاتحاد الوطني والخدمة العامة واستقرار البلاد».

الاتحاد الوطني للديمقراطي:

لنواجه التحديات بالتكاتف وبرنامج وطني موحد

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني برقية تهنئة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني بمناسبة الذكرى الـ٧٦ لتأسيس الحزب، هذا نصها:

السادة أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

بمناسبة مرور ٧٦ عاماً على تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، نتقدم اليكم بأجمل التهاني، آملين أن تصبح هذه المناسبة حافزا لتعزيز العلاقات فيما بيننا من أجل تجاوز وتبديد جميع العوائق التي تعترض طريق وصولنا إلى التفاهم والعمل المشترك في كردستان والعراق، وخاصة ما يعترض طريق تنمية سياسة كردستانية عادلة لإدارة الحكم والاقتصاد وتقديم الخدمات.

في هذه المناسبة أيضا، نأمل أن تؤخذ المسائل والحراكات السياسية في العالم والمنطقة والعراق بعين الاعتبار وأن توحد جميع القوى والأطراف السياسية مساعيها بما يصب في مصلحة وحدة الصف والتكاتف بين أبناء شعبنا، وأن نواجه في بغداد على وجه الخصوص الظرف الطارئ الذي يمر به العراق حاليا، ببرنامج وطني كردستاني موحد، لإنقاذ البلد من الوضع الذي يعانيه.

نجدد تهانينا بتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، ودمتم في نجاح.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكردستاني
١٦/آب/٢٠٢٢

مواجهة الملفات الحساسة في العراق بموقف كردستاني موحد

أكد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، الأحد، أن رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني حريص على وحدة الصف الكردي لمواجهة المستجدات والملفات السياسية الحساسة في العراق.

وقال ستران عبدالله، مسؤول مكتب الاعلام في الاتحاد الوطني، إن "الرئيس بافل جلال طالباني عرضَ خلال مشاركته في الاجتماع الذي عقد في أربيل الأسبوع الماضي بحضور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جنين بلاسخارت لمناقشة الانتخابات التشريعية المقبلة في الإقليم، وجهة نظر الاتحاد الوطني بمنتهى الصراحة، حرصاً منه على وحدة صف الأطراف الكردستانية من جهة ومنتقداً الوضع من جهة أخرى".

وبيـن أن "الرئيس بافل جلال طالباني أشار إلى النواقص على مستوى حكومة الإقليم وعلى مستوى السياسات الكردستانية"، لافتاً إلى "رغبة الاتحاد الوطني في مواجهة الملفات الحساسة»، محذراً من أن "العراق يمر بمنعطف حساس والوضع في العاصمة بغداد متوتر".

وتابع عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، أن "سياسيات السيد بافل جلال طالباني تتبلور في مواجهه الاتحاد الوطني والأحزاب السياسية في كردستان والعراق لما تمر به الساحة السياسية في العراق بموقف موحد".

وعلى صعيد إقليم كردستان أكد عبدالله، أن رئيس الاتحاد الوطني لن يساوم على الوضع المعيشي للمواطنين، مشدداً على أنه متمسك بالمساواة الجغرافية في الثروة وإيرادات الإقليم وعدم حصول غبن فيها.

المسرى

مبادرة العامري هي الأنسب

إن عراق ما بعد صدام، عراق تعددي من الوجهة المكوناتية والقومية والمذهبية والسياسية، لذا على الجهات السياسية جميعاً المشاركة عبر الحوار في إيجاد حل لتخطي ما يمر به البلد من توترات السياسية.

حقيقة، لم تكن مبادرة السيد هادي العامري الأولى التي تطرح من قبل القيادات السياسية، لكن العامري كان سباقاً في زيارة الأطراف السياسية في سبيل إنجاح مبادرته وتأسيس اللوبيات لها كي تصبح أساساً للحل وإيجاد الحوارات.

فمبادرته واقعية بالفعل من حيث المضمون والجوهر، وما يساعده في إنجاحها تمتعه بعلاقة متوازنة مع جميع القوى والقيادات السياسية.

وتتمثل مبادرته ببدء الحوارات بين القوى السياسية لرسم خارطة طريق حل المشاكل في غضون عامين، بدءاً بإعادة عقد جلسات البرلمان وتشكيل حكومة تحظى بالأغلبية الوطنية وترسل الموازنة إلى البرلمان وإنتهاءً بتهيئة الأرضية الملائمة لتأمين أجواء الانتخابات التشريعية والمحلية.

يتحتم على القوى السياسية في العراق إجراء الحوارات وكلما أسرعوا في ذلك كان أفضل وأقرب للوصول إلى اتفاق. فحل البرلمان والمضي مباشرة إلى الانتخابات وسط هذا الجو المشحون بالخلافات والصراعات في الشارع وفيما بين جماهير كِلا الطرفين يخلق اصطدامات خطيرة، ثم ان التوترات والمشاكل بحاجة إلى وقت كي تهدأ وتخبو، حينها يتم الشروع بالتوجه رويداً رويداً نحو الحل الجذري.

كاروان يارويس
عضو مجلس النواب

الاتحاد الوطني يعزي مصر بحادث حريق كنيسة أبو سيفين

أكد ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة، أن حادثة كنيسة أبو سيفين مأساة إنسانية مروعة نشرت الحزن، فيما أبدى إعجابه بالجهات المعنية في مصر لسرعة السيطرة على الحرائق.

وقال ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة ملا ياسين في بيان: "خالص العزاء في ضحايا كنيسة أبو سيفين بأمبابة ودعوات بالشفاء العاجل والعافية للمصابين، وأن يردهم الله إلي أهلهم وذويهم معافين قريباً".

وأضاف أن "قلوبنا توجعت أكثر لهولاء الأطفال الذين لم يستطيعوا التصرف أو الهرب من النيران التي حاصرتهم مما أدى إلى هذه المأساة الإنسانية المروعة التي أحزنت الجميع وأدمت القلوب ونشرت الحزن، فالف رحمة ونور ومغفرة للشهداء الأبرياء ودعواتنا مرة أخرى للمصابين بالشفاء العاجل".

وأكد ملا ياسين "نبدي ثناءنا وشكرنا للحكومة والجهات المعنية في سرعة الحركة والتوجه لمكان الحادث ومساعدة المصابين والسيطرة على الحرائق بالسرعة الممكنة".

العراق في انتظار الفرصة الأخيرة بعد تعقّد حل البرلمان

تقرير موسع لفريق الرصد والمتابعة

بعد إعلان مجلس القضاء الأعلى في العراق يوم (الأحد) أنه لا يملك الصلاحية لحل البرلمان العراقي لأنه ليس من مهامه التدخل في أمور السلطتين التشريعية أو التنفيذية، تترقب الأوساط السياسية العراقية الخطوة التالية لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بعد إعلانه عن مظاهرة مليونية سماها مليونية «الفرصة الأخيرة»، ليسارع زعيم «تحالف الفتح» هادي العامري، لعقد مشاورات عدّها المراقبون السياسيون في العراق مشاورات الفرصة الأخيرة مع الكرد والسنة.

العامري يعمل على التهدئة وتقريب وجهات النظر

فقد كشف النائب عن تحالف الفتح معين الكاظمي الاثنين، هدف الزيارة التي أجراها رئيس تحالفه هادي العامري إلى إقليم كردستان.

وقال الكاظمي في تصريح لـ(واع)، إن «العامري يعمل على التهدئة وتقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية لحل الأزمة التي يمرُّ بها البلد»، لافتاً الى أن «قضية الانتخابات المبكرة وحلّ البرلمان شأن وطني ولا يقتصر على الإطار التنسيقي والتيار الصدري». وأضاف، أن «الهدف من زيارة العامري لكردستان والى جهات سياسية أخرى هو أن يكون هنالك حوار وطني شامل للخروج من هذه الأزمة». وأشار الى «أهمية الابتعاد عن التصعيد والتحشيد والركون الى السياقات القانونية والدستورية».

من جهته، أعلن القيادي بمنظمة بدر، محمد البياتي، أن زيارة رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، لإقليم كردستان تهدف إلى إنهاء حالة الانسداد السياسي، كاشفاً أن فكرة لقائه بزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، سيتم إحياؤها في

الأيام المقبلة.

عضو الهيئة القيادية لمنظمة بدر، المنضوية في تحالف الفتح، محمد البياتي، قال لشبكة روداو الإعلامية، إن زيارة رئيس تحالف الفتح هادي العامري لإقليم كردستان واجتماعاته مع قادة الأحزاب السياسية، «مبادرة منه ومن تحالف الفتح لإنهاء حالة الانسداد السياسي»، مضيفاً أن العامري «سيلتقي في إطار هذه المبادرة مع قادة الأحزاب السياسية جميعاً».

وبشأن إمكانية عقد لقاء بين هادي العامري، وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، نوّه إلى أن اللقاء «مطلب الأطراف السياسية والجماهير، وسيتم إحياء فكرته خلال الأيام المقبلة»، مستطرداً أن أي موعد له لم يحدد بعد.

من جانبه، أعلن رئيس حركة بابليون ريان الكلداني، تفاصيل مباحثات أجراها مع رئيس تحالف الفتح هادي العامري ببغداد، اليوم الاثنين، في إطار التطورات الراهنة في البلاد.

وقال المكتب الاعلامي للكلداني، في بيان، ان «الحديث بينهما دار حول معالجة المشاكل السياسية وإنقاذ العراق من حالة الانسداد السياسي»، فيما أكد الكلداني «ترحيبه ودعمه بكل مبادرة تسعى إلى لم شمل أبناء الوطن الواحد».

وقال الكلداني، «نحن نسعى وندعو لعودة الحوار الوطني للواجهة لأنه طريق النجاة إلى الجميع». وحثّ على «دعم أي مبادرة للحوار مع جميع الاطراف من اجل الوصول الى حلول تخدم الشعب والوطن».

بارزاني والعامري: تكريس الجهود للخروج من الأزمة السياسية

وكان مسعود بارزاني ورئيس تحالف الفتح هادي العامري، قد أكدا ضرورة أن تخطو الأطراف السياسية نحو حل المشاكل، وأن تكرس كل جهودها للخروج من الأزمة السياسية.

واستقبل مسعود بارزاني يوم الأحد، بمقره في مصيف صلاح الدين، رئيس التحالف الفتح هادي العامري، وبحثا «الوضع السياسي وآخر التطورات والعقبات التي تعترض العملية السياسية في العراق»، وفق بيان لمقر بارزاني.

وأكد رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، دعمه لجميع أشكال المفاوضات القائمة على مبدأ قبول الآخر وتعزيز الثقة بين جميع مكونات العراق.

جاء ذلك خلال استقباله، الأحد (١٤ آب ٢٠٢٢)، رئيس تحالف الفتح هادي العامري، حيث جرى بحث آخر تطورات الوضع في العراق، والعلاقات بين إقليم كردستان وبغداد.

وحسب بيان لحكومة إقليم كردستان، أشار رئيس تحالف الفتح خلال اللقاء، إلى أن «لإقليم كردستان وقيادته دوراً فاعلاً في المعادلات السياسية العراقية».

العامري أكد ضرورة أن ترتكن جميع الأطراف والمكونات العراقية إلى الحوار، وأن تعزز جهودها من أجل «إنقاذ العراق من الوضع الخطير الذي يشهده».

من جانبه، أعرب رئيس حكومة إقليم كردستان عن دعمه «لجميع أشكال المفاوضات والمحادثات، القائمة على مبدأ قبول الآخر، وتعزيز الثقة بين جميع مكونات العراق».

مسرور بارزاني اشار إلى أن «المكونات العراقية ترتبط بمصالح مشتركة، يمكن أن تكون أساساً للتقارب وحل المشاكل». وشدد على أن «تنفيذ الدستور يصب في مصلحة جميع المكونات، ويضع العراق على مسار التقدم والرخاء والازدهار».

الحياني: حوارات الفتح في كردستان جدية لعقد جلسة للبرلمان

وأعلن عضو تحالف الفتح محمود الحياني ان «حوارات الفتح في إقليم كردستان جدية لعقد جلسة للبرلمان العراقي».

وقال الحياني لشبكة روداو الإعلامية، ان «زيارات بدأت منذ يوم أمس من هادي العامري ووفود من الاطار التنسيقي، للذهاب الى تشكيل حكومة خدمة وطنية، وعقد جلسة برلمان، واختيار رئيس للجمهورية، وحلحلة الازمة والانسداد السياسي، والتظاهرات التي خرجت بسبب تأخير تشكيل الحكومة والفساد».

وحسب الحياني ان «كل الجماهير التي خرجت تطالب بحل الوضع الراهن»، مضيفا ان «الجميع متفق على الاصلاحات ومحاربة الفساد، وموضوع اقرار الموازنة الذي هو مهم جدا».

ويعتقد الحياني ان «المشكلة ليست في حل البرلمان بل في قانون الانتخابات، وتأمين الدعم اللوجستي للانتخابات»، مؤكدا ان «حكومة تصريف الاعمال لا تستطيع ذلك». وتأتي زيارة وفد الاطار التنسيقي الى اقليم كردستان لـ «حث الاخوة الكرد على حسم موضوع رئيس الجمهورية، لانه في حالة عدم حسمه، يؤخر تشكيل الحكومة».

وبشأن ترشيح رئيس تحالف الفتح هادي العامري لمنصب رئيس الوزراء قال الحياني ان «العامري نأى بنفسه عن المنصب ولم يتقبله وذهب الى موضوعة حل الازمة مع كل السياسيين»، مضيفا انه «ذهب الى مثنى السامرائي، ومحمد الحلبوسي، وكانت حوارات جدية وايجابية لانهاء الانسداد السياسي».

«ولا يزال باب الحوار مفتوحا بين العامري والصدر في الية تشكيل الحكومة، وكيفية شكلها، وحل البرلمان»، حسب الحياني الذي بيّن ان تحالف الفتح له «علاقات طيبة مع الجميع، مع السيدين مسعود بارزاني ونيجيرفان بارزاني، والسيدين بافل وقوباد طالباني، وهذه العلاقات قديمة تتبع الآباء والاجداد».

وعلى القوى السياسية ان تأخذ بنظر الاعتبار ان لدى التيار الصدري «تيار كبير وواسع، كذلك قوى تشرين لهم بصمة واضحة في الانتخابات»، وفق الحياني.

وعن الحوارات التي يجريها تحالف الفتح في اقليم كردستان لفت الى انه «ستكون حوارات جدية لعقد جلسة للبرلمان، وربما يحاول تقريب وجهات النظر بين الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، حتى تنتهي هذه الازمة»، لافتا الى ان «الحوارات ستكون فيها طروحات الصدر في حل البرلمان».

نائب: مصير البرلمان العراقي هو الحل

من جانبه، أكد عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي آسو فريدون لشبكة روداو الإعلامية، أن كل يوم يمر دون تشكيل الحكومة العراقية، يُضر بالإطار التنسيقي، مؤكداً أن مصير البرلمان العراقي هو الحل. مبدياً قناعته أن العراق سيشهد انتخابات مبكرة.

ورأى أن هناك حلين للوضع الحالي، «الأول أن يجتمع البرلمان لتشكيل الحكومة، وهذا يتطلب اتفاقاً مسبقاً بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات المبكرة، أو أن يضطر البرلمان إلى حل نفسه تحت ضغط الشارع».

آسو فريدون أشار إلى لجوء التيار الصدري إلى المحكمة الاتحادية لحل البرلمان، معتبراً أن «بإمكان المحكمة أن تتخذ قرارها استناداً إلى انتهاك البرلمان للمدد الدستورية المتعلقة بتشكيل الحكومة، وحنث البرلمانيين بالقسم الذي قاموا بتأديته بموجب المادة الـ ٥٠ من الدستور، لحماية سيادة الأراضي العراقية والدستور، حيث لم يتمكنوا خلال الأشهر العشرة الأخيرة من أن يكونوا بمستوى الثقة التي منحها المواطنون لهم، كما لم يكونوا جزءاً من الحل».

عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، أعرب عن إعتقاده أن «المادة الـ ٦٤ من الدستور تحمل تفسيرات مختلفة،

وفي ظل الأوضاع التي يمر بها العراق، بإمكانها أن تمّهد الطريق كي تتمكن المحكمة الاتحادية من حل البرلمان استناداً إلى فشل أعضاء مجلس النواب في تأدية مهامهم».

عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني نوّه إلى أن القانون يسمح للإطار التنسيقي بطلب عقد جلسة مجلس النواب في مكان آخر، موضحاً أن المادة ٢١ من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على أنه «تنعقد جلسات المجلس في بغداد ويمكن عقدها في أماكن أخرى عند الاقتضاء».

حول إمكانية أن يتوصل الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على مرشح مشترك لرئاسة الجمهورية، لفت إلى أن الطرفين يعتبران منصب رئيس الجمهورية «استحقاقاً لهما حتى الآن، لكن في حال قرر الإطار التنسيقي أن يمضي قدماً بالعملية السياسية، سيضطر الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني للاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية، لأن الوضع في العراق حساس، وتدهوره في بغداد سيزيد من المصاعب المعيشية للمواطنين في إقليم كورستان، ويجب أن لا يكون الكرد عقبة أمام ذلك».

«الشعب يحمي الدولة» تدعو إلى تظاهرات كبرى تحفظ للعراقيين دولتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أبناء شعبنا العراقي العزيز الصابر رجالاً ونساءً وشيباً وشباباً

لكم منا خالص التقدير والامتنان على وقفاتكم الجماهيرية المشهودة دفاعاً عن الدولة ومؤسساتها القضائية والتشريعية والحفاظ على القانون والدستور ومنع الفوضى والانفلات وندعوكم إلى الإستعداد العالي والجهوزية التامة للانطلاق بتظاهرات جماهيرية كبرى تحفظ للعراقيين دولتهم وتحقيق مطالبهم بالإسراع في تشكيل حكومة خدمة وطنية كاملة الصلاحيات قادرة على رفع المعاناة التي أثقلت كاهل المواطن العراقي من غلاء المعيشة وشحة الماء وانقطاع الكهرباء وغيرها.

الدولة دولتكم والبلد بلدكم وأنتم من عانيتم وكابدتم ودفعتم بأعز الشهداء للدفاع عنه، وهذه التظاهرات ليست لحزب أو تيار أو جهة فهي تظاهرات الشعب الذي يحمي الدولة من أجل أن يعيش بأمان وسلام وسيادة واستقرار، ومن أجل القضاء على البطالة والحرمان والفقر.

فلا تقصروا وأنتم أبناء العشائر العراقية الأصيلة التي لاتتوانَ عن الدفاع عن حقها ولاتسمح لأحدٍ بمصادرة إرادتها، أو ينتهك هيبتها، فالحكومة الحالية قاصرة ومقصرة ومجلس النواب عاطل معطل والقضاء يتعرض للتجاوزات ولا أحد يضمن الحماية غير القانون والدستور، فهبوا من قراكم ومدنكم وتوجهوا بقلب عراقي نقي لدعم دولتكم ونصرة قضاياكم العادلة.

وختاماً، فإن زمان ومكان التظاهرات القادمة سيتم تحديده قريباً بعون الله من قبل اللجنة المنظمة، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وبه نستعين.

اللجنة المنظمة لتظاهرات» الشعب يحمي الدولة»

١٥ آب ٢٠٢٢

القضاء ردا على الصدر: ليست لدينا صلاحية التدخل بأمور السلطتين التشريعية والتنفيذية

الى ذلك، رد مجلس القضاء الأعلى، على طلب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، حل مجلس النواب العراقي، بالقول ان المجلس لا يملك الصلاحية لحل مجلس النواب ومهامه محددة بموجب المادة (٣) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ والتي بمجملها تتعلق بادارة القضاء فقط وليس من بينها اي صلاحية تجيز للقضاء التدخل بامور السلطتين التشريعية أو التنفيذية.

وفيما يأتي قرارات مجلس القضاء الاعلى في جلسته التاسعة لسنة ٢٠٢٢، كما نشره اعلام القضاء:

عقد مجلس القضاء الاعلى جلسته التاسعة في الساعة الثامنة من صباح يوم الاحد الموافق ١٤ /٨ /٢٠٢٢ برئاسة رئيس محكمة التمييز الاتحادية القاضي الدكتور فائق زيدان وتم خلاله:

• اقر المجلس ترقية عدد من السادة القضاة واعضاء الادعاء العام وانتداب عدد منهم ومنح المناصب القضائية التي يستوجب منحها إقرار التشكيلات في بعض رئاسات الاستئناف الاتحادية وفق المقترح المقدم من رئاسة الاستئناف.

• صوت المجلس على تثبيت نائب المدعي العام السيد علي حميد عفر بمنصبه لانقضاء المدة القانونية المحددة للتجربة.

• ناقش المجلس طلب سماحة السيد مقتدى الصدر المؤرخ في ١٠ /٨ /٢٠٢٢ الخاص بحل مجلس النواب وبعد النقاش والبحث وجد ان مجلس القضاء يتفق مع سماحته في تشخيص سلبية الواقع السياسي الذي يشهده البلد والمخالفات الدستورية المستمرة المتمثلة بعدم اكتمال تشكيل السلطات الدستورية بانتخاب رئيس للجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة ضمن المدد الدستورية وهي حالة غير مقبولة ويجب معالجتها وعدم تكرارها وهذا ما شخصه رئيس المجلس في اكثر من مناسبة ووضع الحلول اللازمة لتجنب تكرارها مستقبلاً باقتراح تعديل بعض مواد الدستور ذات الصلة. اما طلب حل مجلس النواب من قبل مجلس القضاء الاعلى لمعالجة هذه المخالفات الدستورية فإن المجلس سبق وان عرض عليه نفس هذا المقترح في شهر آذار سنة ٢٠٢٢ (قبل تاريخ استقالة الكتلة الصدرية) من قبل بعض منظمات المجتمع المدني وعدد من الشخصيات السياسية والاعلامية والاكاديمية وكان جواب المجلس في حينه هو أن مجلس القضاء الاعلى لا يملك الصلاحية لحل مجلس النواب ذلك ان مهام مجلس القضاء محددة بموجب المادة (٣) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ والتي بمجملها تتعلق بادارة القضاء فقط وليس من بينها اي صلاحية تجيز للقضاء التدخل بامور السلطتين التشريعية أو التنفيذية تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية المنصوص عليه في المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

وبهذه المناسبة يدعو مجلس القضاء الاعلى كافة الجهات السياسية والاعلامية الى عدم زج القضاء في الخصومات والمنافسات السياسية ويؤكد المجلس ان القضاء يقف على مسافة واحدة من الجميع لان الاساس الذي يرتكز عليه هو تطبيق الدستور والقانون وهذه قواعد عامة تنطبق على الجميع بنفس المعيار وغير قابلة للاجتهاد او التأويل.

قيادي صدري يهاجم بيان القضاء

وهاجم القيادي في التيار الصدر صباح الساعدي، الأحد، بيان القضاء بشأن حلّ البرلمان.

وقال الساعدي في تدوينة «يجب أن لا يؤثر بيان مجلس القضاء على استقلالية المحكمة الاتحادية في قضية حلّ البرلمان».

هجوم عنيف من وزير الصدر على كتلة «صادقون»

هذا ورد صالح محمد العراقي، على كتلة صادقون النيابية بشأن تحمل الصدريين مسؤولية تردي الأوضاع في العراق، مؤكداً أن التيار لا ينفي تواجده في الحكومات السابقة، «لكن لم ينفع معكم فأنتم مصرون على الفساد».

وعدد وزير الصدر في بيان الاثنين، عدة أسباب تؤكد عدم تحملهم مسؤولية ما يجري في العراق، مسمياً كتلة صادقون النيابية في بداية البيان بكتلة «كاذبون»:

أولاً: لم نوافق على الاتفاقية الأمنية المخزية.

ثانياً: قاومنا المحتل الذي هو من أهم أسباب فسادكم.

ثالثاً: لم نشترك بمجلس الحكم في حينها.. على الرغم من إصرار كبيركم على الاشتراك في حينها.

رابعاً: سحبنا ستة وزراء بسبب الفساد.

خامساً: حاسبنا فاسدينا أو من نشك بفسادهم.. ورفضتم ذلك منا.. والتحق فاسدونا معكم.

سادساً: كتلة كاذبون أوضح دليل على اننا قاومنا الفساد وإلا لما كنتم مطرودين من التيار.

سابعاً: لم نفاوض المحتل من اجل الخروج من السجون كما فعلتم.

ثامناً: ما إن أججتم الفتن بيننا وبينكم سارع قائدنا لإطفائها.

تاسعاً: التبعية أكبر أسباب الفساد وكبيركم يقول بما معناه تبعيتنا سر نجاحنا.

عاشراً: لم نتعد على مصفى بيجي.

حادي عشر: ماعدكم كصكوصة وكبيركم يقول لو تم محاسبة الفاسدين لامتلأت السجون.. بمعنى أنه لا بد من عدم محاسبتهم.

ثاني عشر: تخلينا عن المشاركة في الانتخابات.

ثالث عشر: سحبنا ٧٣ نائباً قحياً لكي لا نتوافق مع فسادكم.

رابع عشر: تستغلون أفراد الحشد الشعبي لتلبية شهواتكم.. ونحن نريد حفظ دمائهم وحفظ سمعتهم ناصعة.. فهم مجاهدون شهداء كرام، وغيرها من الأمور.. فلا تتغافلوا.

أول تعليق من كتلة «صادقون» بعد تدوينة العراقي

وقد أدلت كتلة «صادقون» الاثنين، بأول تعليق لها، بعد تدوينة صالح محمد العراقي، المعروف بـ «وزير الصدر»، والتي هاجم فيها ما أسماه «كتلة كاذبون».

وقال رئيس الكتلة عدنان فيحان الدليمي في تدوينة: «لن نجهد انفسنا كثيرا بالرد على من رمتني بدائها وانسلت.. ولا نحتاج الى التوضيح لأن شمس الواضحات لا يغيبها غربال التغريدات».

الخزعلي يدعو انصاره الى التوقف «فوراً» عن أسلوب التصعيد

كما طالب امين عام عصائب أهل الحق قيس الخزعلي انصاره بالتوقف فورا عن أسلوب التصعيد.

وكتب الخزعلي في تغريدة على منصة التواصل تويتر «اطلب منكم بكل صدق واصرار التوقف فورا عن المناكفات

او اسلوب التصعيد والتنابز». وأضاف: «نبقى جميعا اخوة ويبقى عدونا واحدا فالتصعيد والتوتر والتأزيم لايخدم الا مصلحة العدو»، مشيرا الى انه «نعم من حقكم ان تدافعوا عن انفسكم وتدفعوا الشبهات عنكم، ولكن هذا لا يعني مهاجمة الاخرين او التكلم ضدهم».

الصدر يوجه باعتماد شعار «عام التغيير» في المخاطبات والكتب الرسمية

وجّه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الأحد، باعتماد شعار (عام التغيير) في المخاطبات والكتب الرسمية في مؤسسات الخط الصدري كافة.

وقال المكتب الخاص للصدر بالنجف الأشرف في بيان، إنه «بحسب توجيهات السيد مقتدى الصدر (أعزه الله)، تقرر اعتماد شعار (عام التغيير) في المخاطبات والكتب الرسمية في مؤسسات الخط الصدري كافة».

كما وجه زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، انتقادات لاذعة إلى بعض قادة الإطار التنسيقي، مشدداً على أن «فسادكم لن يستمر».

وقال صالح محمد العراقي، وزير الصدر في بيان، الأحد (١٤ أب ٢٠٢٢) إن «بعض ساسة الإطار ينعتون الإحتجاجات السلمية الإصلاحية الحالية، بـ : (فرض الإرادات)، تعالوا معي لنراجع بعض الحوادث لنقف على حقيقة من هو الذي يفرض إرادته على الآخرين:

أولاً: من القائل: بعد ما ننطيها!؟

ثانياً : لنتذكر اعتصامهم أمام بوابات الخضراء بعد إعلان نتائج الإنتخابات التي كانت قوى الإطار الخاسر الأكبر فيها.

ثالثاً : أليس (الثلث المعطل) أو ما أسموه بالضامن هو فرض إرادات!؟

رابعاً : بعد إعلان (تحالف إنقاذ وطن) توالت الصواريخ على أربيل والأنبار العزيزتين أم نسيتم؟!

خامساً : من المحال أنكم قد نسيتم ((التسريبات)) التي كان جوهرها الحقيقي (فرض الإرادات) بالقوة والتهديد.

سادساً : حرق المستشفيات ومحطات الكهرباء وصناديق الإقتراع لا ينبغي الإغفال عنه.

سابعاً: وهو جواب نقضي: الانسحاب من الإنتخابات وسحب ٧٣ نائباً، وما لا يقل عن عشر مبادرات لحلحلة ما أسميتموه (بالانسداد السياسي)، من المؤكد أنه لا يمت إلى فرض الإرادات بصلة».

وتابع: «إذن فلا أظنكم (صادقون) ولا تريدون (دولة القانون) ولا تريدون التعامل (بحكمة)، وما زلتم تهتفون بالتبعية و (كلا كلا يا عراق)، ولا أظنكم قاعدة (عريضة) ولا تيار (واسع) بل أنتم تخوضون مع شعبكم (صراع الوجود)، وهيهات أن يستمر فسادكم».

توجيهات الصدر حول تظاهرة السبت المرتقبة

وحدد صالح محمد العراقي، المعروف بـ «وزير» زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الاثنين، ضوابط وتعليمات التظاهرة «المليونية» المقرر انطلاقها يوم السبت المقبل.

وذكر العراقي في بيان، سبعة تعليمات تخص تظاهرة اليوم السبت وهي:

١- يقول سماحته: يُمنع ذكر أسمي بهتاف أو كلام أو صورة أو راية أو لافتة أو أي شيء آخر.

٢- سلمية وللنهاية بكل تفاصيلها.

٣- مطالبكم هي إصلاح النظام بكل تفاصيله: قضائياً وتشريعياً وتنفيذياً ومحاسبة الفاسدين.. ويمنع منعاً باتاً

المطالبة برجوع الكتلة الصدرية للبرلمان.

٤- القوات الأمنية والحشد الشعبي ليسوا إخوتكم فحسب بل هم منكم وفيكم وإليكم. والتعدّي عليهم تعدّ على سماحته.

٥- مسيرة التظاهرة تكون من ساحة التحرير باتجاه ساحة الاحتفالات.

٦- السلطة القضائية ومقرها خط أحمر وإن طالبنا بإصلاحها.

٧- نظراً لكثافة الحضور المتوقع فنرجو عدم إزعاج الأهالي.

واشار الى ان «هناك تعليمات أخرى سنوافيكم بها لاحقاً».

باسم خشان: مشروع التيار الصدري بدأ ينهار

من ناحيته، اتهم النائب المستقل باسم خشان «سرايا السلام» بمهاجمته عندما كان في زيارة للطبيب في مدينة الديوانية، مؤكدا ان مشروع التيار الصدري «بدأ ينهار».باسم خشان قال لشبكة روداو الإعلامية، انه وثق «أسماء وصور المهاجمين»، موضحاً أن لسرايا السلام مكتباً يقع في الجهة المقابلة لعيادة الطبيب الذي قام بزيارته.النائب المستقل أوضح، أن «من قاد الاعتداء هو عدنان الغرابي»، شقيق عضو مجلس نواب مستقيلة، واصفاً نفي سرايا السلام تورطها في الاعتداء بـ»الكذب». ونوه إلى أنه «كان من الأفضل أن يعتذر التيار الصدري، ربما يحسن بذلك صورته، ويحد من الانهيار الذي يصيبه الآن».

خشان رأى أن «مشروع التيار الصدري بدأ ينهار، لأن الشعب العراقي بدأ يعي أن مشروعه ظلامي يقمع الحريات».

بشأن الإجراءات التي ينوي إتخاذها أكد بأنه سيتبع «الإجراءات القانونية»، مستطرداً أن ما حدث «إعتداء على شيخ عشيرة، وعشائر بني حجيم مجتمعون الآن، وسيتخذ قرار، سيرد السرايا المارقة».

العزم: حل البرلمان ينبغي ان يكون وفق الاطر الدستورية بين جميع الأطراف

كما رأى تحالف العزم «السني» أن حل البرلمان والدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة ينبغي ان يكون وفق الاطر الدستورية والقانونية والاتفاقات السياسية بين جميع الأطراف دون تهميش طرف واتخاذ القرارات بشكل منفرد.

وذكر تحالف العزم في بيان له الاحد، انه «في الوقت الذي يمر به البلد بظروف صعبة وحساسة ومفصلية يقف تحالف العزم أمام مسؤولياته الوطنية بوضوح وشجاعة لتحديد المسار السياسي في المرحلة القادمة، ويؤكد على ضرورة العمل المشترك لحوار وطني شامل بين الاطراف ذات الصلة ويتعهد بدعم كل الخطوات التي من شأنها إنهاء الازمة وحالة الانسداد السياسي الراهنة».

واضاف ان «خطوة حل البرلمان والدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة ينبغي ان تكون وفق الاطر الدستورية والقانونية والاتفاقات السياسية بين جميع الأطراف دون تهميش طرف واتخاذ القرارات بشكل منفرد؛ كما وان هناك التزامات وطنية تجاه الشعب العرّاقي وفي مقدمتها إقرار الموازنات لهذا العام والعام القادم وضمان حقوق واحتياجات المناطق المحررة؛ إضافة إلى ضرورة احترام القضاء واحترام ما يصدر من قرارات من مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية».

تحالف العزم أكد في بيانه على «ضرورة البدء بتشكيل حكومة جديدة لغرض اجراء الخطوات اللازمة للإنتخابات المبكرة في حال حصول اجماع وتوافق وطني إزاءها وبغير تلك الاستعدادات والخطوات فإن الذهاب الى أي اجراء خارج الدستور هو تضييع لمصالح الشعب الضرورية؛ والمخاطرة بمستقبل الوطن».

حركة امتداد تشترط للموافقة على حل البرلمان

وكشف عضو مجلس النواب العراقي عن حركة امتداد ضياء الهندي، عن ان الحركة لديها شرط أساسي في الموافقة على حل البرلمان، يتمثل باجراء تعديلات دستورية.

وقال النائب عن امتداد ضياء الهندي لشبكة رووداو الاعلامية، الاحد (١٤ آب ٢٠٢٢): «نحن مع حل البرلمان بشرط اجراء التعديلات الدستورية، ومن اهمها تعديل شكل النظام من برلماني الى شبه رئاسي».

وأوضح أن «الدعوة الى اعادة اجراء انتخابات مبكرة ستفضي الى عودة نفس المشاكل، وبدون تعديل قانون الانتخابات وبدون اجراء تعديلات دستورية لن يحدث التغيير، بل اعادة تدوير لهذه المشاكل بانتخابات اخرى جديدة»، متوقعاً: «في هذه الانتخابات لن تخرج جماهير الاحزاب الى التصويت، لأن الوضع سيكون كثرة في الانتخابات بدون فائدة».

ورغم طرح عدة مبادرات بين الاطراف المختلفة داخل البيت الشيعي، الا ان الخلافات بقيت على حالها، والتي أسفرت عن قرار مفاجئ لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في شهر حزيران الماضي، والذي قضى بانسحاب نوابه الـ٧٣ من البرلمان، لتتغير معادلة مقاعد البرلمان.

الهندي، اشار الى ان «الشرط الاساسي لحركة امتداد في اعادة الانتخابات وحل البرلمان هو ان هذا البرلمان يتبنى تعديل الدستور وشكل النظام الى شبه رئاسي، وكذلك تعديل قانون الانتخابات وبعدها حل مجلس النواب واجراء انتخابات».

دولة القانون: ما يطالب به الصدر انقلاب على الدستور

من جهته أعلن الوزير السابق والقيادي في ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر، أن ائتلافه لا يقف ضد حل البرلمان عبر السياقات الدستورية، معتبراً أن ما يطالب به زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر «انقلاب على الدستور».

جاسم محمد جعفر، أكد لراديو رووداو، أن الإطار التنسيقي يرى بأن حل البرلمان لابد أن يمر بالمراحل الدستورية، أي أن يجتمع البرلمان ويشكل حكومة ومفوضية جديدتين، ويعدّل قانون الانتخابات ويحدد موعداً لها، قبل حله.

القيادي في ائتلاف دولة القانون، رأى أن التيار الصدري يدرك أن اللجوء إلى التظاهرات لن يسفر عن نتيجة، ويهدف فقط إلى «الانقلاب على الدستور»، مضيفاً أن هناك خيارين أمام التيار الصدري، هما «أن يعمل وفق الدستور والقانون، أو أن يقوم بانقلاب، كما فعل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف».

حول إمكانية عقد جلسة مجلس النواب في مكان آخر، بيّن أن النظام الداخلي للبرلمان يسمح للرئاسة بعقد بعض من جلسات المجلس في محافظات أخرى، وقد حدث ذلك سابقاً، منوّهاً إلى أن أنصار التيار الصدري لا يمكنهم إعاقة عقد الجلسة في «المحافظات الكبيرة الأخرى»، لأن أعدادهم في تلك المحافظات قليلة.

وتنص المادة ٢١ من النظام الداخلي لمجلس النواب على أنه «تنعقد جلسات المجلس في بغداد ويمكن عقدها في أماكن أخرى عند الاقتضاء».

جاسم محمد جعفر رأى أن قوة الحكومة الجديدة، في حال شكّلت، تتربط بتركيبتها وبرنامجها، مستطرداً بأنها «لن تكون أضعف من حكومة مصطفى الكاظمي».

ولفت القيادي في ائتلاف دولة القانون إلى أن الإطار التنسيقي لم يوقف محادثاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، حتى عندما كان في التحالف الثلاثي، مشيراً إلى أن رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، كان يجري اتصالات

مستمرة مع الرئيس مسعود بارزاني.

وخلص إلى أنهم لا يرغبون في تكرار سيناريو ٢٠١٨ عبر مشاركة الكرد في جلسة انتخابات رئيس الجمهورية بمرشحين.

عضو بالفتح: دعوة الصدر للتظاهر هدفها إثبات حجم جمهوره

ورأى عضو تحالف الفتح محمود الحياني، أن دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للخروج بتظاهرة مليونية، هدفها أن لديه «جمهور أكبر»، ولاسيما بعد تظاهرات الإطار التنسيقي والاعتصام المفتوح لـ»مساندة الدولة».

وقال الحياني لشبكة روداو الاعلامية، إن «التظاهر السلمي مكفول في الدستور العراقي، والدعوة الأخيرة التي أطلقها الصدر تتكرر على الدوام، ربما هي إثبات أن لديه جمهور أكبر، لاسيما بعد تظاهرات الإطار التنسيقي والاعتصام المفتوح لمساندة الدولة وإعادة هيبتها».

وأضاف الحياني أن «التيار الصدري يبحث أيضاً عن حل المشاكل التي تخص الدستور والبرلمان والانتخابات المبكرة وملف الفساد، وكذلك هدف متظاهري الاطار التنسيقي هو محاربة الفساد وإعادة هيبة الدولة وتوفير الخدمات وملف تردي الوضع الاقتصادي».

الحياني، أشار إلى أن «المتظاهرين نقلوا صورة إيجابية عن حالة صحية من خلال توضيح المشاكل التي يعاني منها البلد، وبالتالي خرج الطرفان من أجل الإصلاح والحفاظ على الدولة وهيبتها».

هوشيار زيباري: الاحتقان بين الإطار والتيار وصل ذروته ويجب منعه

وقال عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري، الحروب الاهلية لا تحدث بقرارات قيادية، والاحتقان السياسي بين الاطار والتيار وصل ذروته ويجب منعه.

وأضاف زيباري في تغريدة له على موقع تويتر الاثنين «الحروب الاهلية لا تحدث بقرارات قيادية، الحرب الكردية عام ١٩٩٤ لم تبدأ بقرار من السادة مسعود بارزاني وجلال طالباني، ولكن أحداث عنف فردية ومتفرقة من قبل قيادات ميدانية كانت السبب».

وأشار الى «أن الاحتقان السياسي الحالي بين القوى الشيعية الإطار والتيار وصل ذروته ويجب منعه، ولنستفيد من التأريخ».

قاضٍ: لا يمكن تصوّر إجراء انتخابات مبكرة إلا في ظل حكومة تصريف الأمور اليومية

وقد فسّر رئيس هيئة النزاهة السابق القاضي رحيم العكيلي الأحد، إمكانية إجراء انتخابات مبكرة في ظل حكومة تصريف الأمور اليومية.

وأضاف العكيلي في توضيح، أنه «تعترض بعض القوى السياسية- بمناسبة مطالبة زعيم التيار الصدري بانتخابات مبكرة ثانية- بأن حكومة تصريف الاعمال لا يمكنها إجراء الانتخابات المبكرة، لان تصريف الامور اليومية لا يمنحها سلطة إجراء الانتخابات، ولابد من تشكيل حكومة جديدة تحل محلها تتمكن من إجراء الانتخابات المبكرة».

وتابع، أن «الحقيقة ان الدستور لم يذكر لا صراحة ولا ضمنا اي شيء عن أوصاف الحكومة التي ينبغي إجراء الانتخابات في ظلها، لكنه قطع وبما لا يقبل الشك بان كل الانتخابات المبكرة تجري حتما في ظل حكومات تصريف

الامور اليومية، لان الانتخابات المبكرة تجري بعد كل حل لمجلس النواب قبل انتهاء دورته الانتخابية البالغة اربع سنوات تقويمية، فيعد مجلس الوزراء- حتما- بعد الحل (مستقيلا ويواصل تصريف الامور اليومية) على حد تعبير المادة (٦٤/ثانيا) من الدستور، وبالتالي فلا يمكن تصور انتخابات مبكرة مطلقا، إلا في ظل حكومة تصريف الأمور اليومية»، مبيناً، «إذا شكلت حكومة جديدة فأن ذلك لن يؤدي الى إجراءالانتخابات تحت ظل حكومة كاملة الصلاحية، لأن الحكومة الجديدة ستتحول الى حكومة تصريف أمور يومية، بعد حلّ مجلس النواب، وبالتالي ستجري الانتخابات في ظل حكومة تصريف امور يومية اخرى حتما».

وبين، «كما ان الانتخابات المبكرة السابقة التي جرت في ٢٠٢١/١٠/١٠- وكانت الاولى من نوعها بعد ٢٠٠٣ -جرت تحت ظل حكومة تصريف الامور اليومية الحالية، والتي شهد لها الجميع- سوى بعض الجهات الخاسرة- بانها انزه وانظف انتخابات جرت في العراق منذ تاسيس الدولة العراقية،فكيف اصبح متعذرا اجراء دورة انتخابية مبكرة اخرى في ظل حكومة تصريف الامور اليومية ذاتها؟».

العملية الديمقراطية في العراق هي عملية شرعية ومعترف بها دولياً

رأى الوزير السابق وعضو المجلس الاسلامي الأعلى في العراق باقر جبر الزبيدي، أن «الحالمين» اليوم بساعة الصفر والبيان رقم واحد فاتهم أن العملية الديمقراطية في العراق هي عملية شرعية ومعترف بها دولياً.

وكتب الزبيدي في موقعه على فيسبوك: «واهم من يعتقد أن الانقلابات في العراق هي فقط محاولة الاستيلاء على السلطة ومقاليد الحكم»، مبينا ان «محاولات السيطرة على الحكم بدأت منذ اللحظة الأولى لتشكيل الدولة العميقة في العراق بعد انقلاب البعث الأسود عام ١٩٦٨ لتحقق الدولة العميقة أول نجاحاتها بوصول (صدام) إلى الحكم ١٩٧٩».

واضاف انه «وبعد ٢٠٠٣ ومع عدم وجود منهج حقيقي لإنشاء دولة أو تسليم السلطة بشكل سلس بعد كل دورة انتخابية عادت الدولة العميقة لتصبح دول تتغلغل داخل جسد الدولة وتنهكها».

الزبيدي، أردف: «لم تعد الدولة العميقة خاصة بمكون (شيعي، سني، كردي) بل أصبحت موجودة داخل المكون الواحد بأشكال مختلفة وحسب الدولة الممولة والمسيطرة وهذا ما شهدناه لدى بعض المكونات التي لم تنجح في الاندماج والعمل سوية إلا بقرار خارجي فرض عليها، ليصل الأمر بالبعض إلى التوسل بدول من أجل احتلال العراق وهو أمر غير مستغرب فمن ارتضى بدخول الإرهاب إلى وطنه لن يتوانى عن تكرار الأمر كلما سنحت له الفرصة».

«للرد على المتقولين فإن المعارضة الوطنية العراقية لم تقبل أبدا بشرعنة الاحتلال وكانت النقطة الأهم لدى شهيد المحراب سواء في مؤتمر لندن أو ما بعد ٢٠٠٣ هو تسليم السلطة بشكل كامل للعراقيين وإجراء انتخابات نزيهة»، وفقا للزبيدي.

الوزير السابق، نوه الى ان «الحالمين اليوم بساعة الصفر والبيان رقم واحد فاتهم أن العملية الديمقراطية في العراق هي عملية شرعية ومعترف بها دولياً، وأن أهمية العراق كمركز من مراكز الطاقة لن يسمح أبدا بانقلابات أو شبه انقلاب».

وتابع الزبيدي ان «أيدينا ممدودة للجميع من أجل بناء الوطن وننظر بعين واحدة لكل مكونات شعبنا ومبادئنا الوطنية كانت ومازالت تضع العراق أولا فوق كل اعتبار».

وكالة: المرجعية قلقة بشأن الأزمة السياسية ولن تساند طرفاً على حساب الآخر

على صعيد ذي صلة، أفادت وكالة أنباء أمريكية بأن المرجعية الدينية قلقة إزاء الأزمة السياسية في العراق بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، مؤكدة عدم وقوفها مع طرف على حساب الآخر، لافتة الى أن تدخلها سيكون في حالة

تجاوزت الخلافات الحدود الحمراء التي تشتمل على إراقة الدماء ومحاولات إزالة ما ينظر اليه كأسس الديمقراطية.

وذكر تقرير لوكالة (اسوشييتدبرس)، أن «أزمة العراق السياسية ما تزال تراوح في مكانها دون أي مؤشر على انفراجها بعد مرور أسابيع على اقتحام اتباع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للبرلمان».

وتابع التقرير، أن «ذلك على الرغم من تصاعد الغضب الشعبي بشأن استمرار حالة الانسداد السياسي الذي أضعف حكومة تصريف اعمال البلاد أكثر وعدم قدرتها على توفير خدمات أساسية». وأشار، إلى أن «القطبين الشيعيين المتنافسين في البلاد ما زالا اسيري منافسة لا نتيجة من ورائها، في وقت تقف فيه المرجعية العليا على مسافة واحدة من الاثنين».

وشدد التقرير، على أن «المئات من اتباع الصدر ما زاولوا لحد الان معتصمين خارج بناية المجلس التشريعي، وهم مستعدون للتصعيد إذا لم تتم تلبية مطالبهم». وأورد، أن «الصدر كان قد دعا الى انتخابات مبكرة وحل البرلمان واجراء تعديلات دستورية. وأعطى السلطة القضائية نهاية الأسبوع كموعد نهائي لحل البرلمان».

ونوه التقرير، إلى أن «خصوم الصدر في الإطار التنسيقي الشيعي لهم شروطهم الخاصة، واتهموه بخرق الدستور والدفع لاحتجاجات مقابلة تسببت بمخاوف إراقة دماء». ولفت، إلى «عدم وجود نية لأي من الطرفين ان يقدم تنازلات لإنهاء الازمة السياسية التي مضت عليها عشرة أشهر، وهي الأطول منذ الاجتياح الأمريكي للبلاد الذي غير فيه نظام الحكم».

وأوضح التقرير، أن «حكومة تسيير الاعمال، غير القادرة على تمرير قوانين وإصدار ميزانية، أصبحت أكثر ضعفا الان، بينما نزل للشارع مواطنون يحتجون على تردي الخدمات التي من بينها انقطاعات التيار الكهربائي اثناء حرارة الصيف اللاهبة». وأفاد، بأن «الصدر عندما امر آلاف من اتباعه باقتحام المنطقة الخضراء المحصنة في ٣٠ تموز، شلّ في حينها مؤسسات الدولة ومنع خصومه السياسيين من المضي بعملية تشكيل حكومة».

واستطرد التقرير، أن «الصدر قد يكون شعر بالتشجع لان المرجعية العليا، التي لها احترام وتأثير واسع بين القادة والناس العاديين، لم تدل باي تعليق عن الوضع». وينقل عن «ثلاثة مسؤولين من الحوزة الدينية للمرجعية العليا القول إن المرجع الديني الأعلى علي السيستاني لم يستخدم نفوذه لأنه لا يريد ان يبدو بانه يقف مع جانب دون آخر وسط هذه الازمة الشيعية الداخلية الأكثر حدة منذ العام ٢٠٠٣».

وقال أحد مسؤولي المرجعية، طالبا عدم الكشف عن اسمه، إن «المرجعية تراقب الوضع باهتمام. السيد السيستاني لن يتدخل في الوقت الحالي. تدخله قد يُفهم منه بانه ينحاز لطرف دون آخر».

ويواصل التقرير، أن «السيستاني نادرا ما يتدخل بالأمور السياسية، ولكن في حال تدخله فان رأيه يكون حاسماً في تعديل مسار الوضع السياسي في البلد». وقال المسؤول بالمرجعية في النجف، إن «السيستاني أصبح قلقا إزاء تداعيات الوضع السياسي العراقي».

وقال المسؤولون في الحوزة ان «السيستاني لديه خطوط حمراء وإذا ما تم تجاوزها فانه سيتدخل عندها، وتشتمل تلك الخطوط الحمراء على إراقة الدماء ومحاولات إزالة ما ينظر اليه كأسس الديمقراطية في العراق»، فيما أكد أحد المسؤولين، أن «الصدر يعلم بهذه الخطوط الحمراء ولهذا فانه لن يتجاوزها».

ورأى التقرير، أن «الخصوم الشيعة حتى لو اتفقوا على إقامة انتخابات، فان الخلافات الرئيسية ستبقى حول احكام اجراء الانتخابات، فليس هناك سابقة قانونية ترشد أصحاب القرار في هذا الموضوع». وذهب، إلى أن «الصدر كان قد المح بانه سيصعد من الاحتجاجات إذا لم يقم القضاء بحل البرلمان بنهاية الأسبوع، فيما تقول السلطة القضائية انه ليس لديها الصلاحية بحل المجلس التشريعي».

لهيب هيغل :

الخروج من المأزق العراقي..

*مجموعة الأزمات الدولية

أكثر من عشرة أشهر مرَّت على الانتخابات العامة، وهي الخامسة التي يخوضها العراقيون منذ سقوط نظام صدام حسين، وحتى الآن لم ينجح البرلمان المُنتخب في تشكيل حكومة.

إن التأخير في تشكيل الحكومة ليس بالأمر الجديد في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، ولكن هذه المرة قد تكون تداعيات هذا التأخير وتأثيراته على الأوضاع العامة في البلاد أكثر خطورة من المُعتاد.

فالتوترات الحاصلة بين الأحزاب الشيعية عميقة جداً وتتصاعد بسرعة.

فهذه الأحـزاب تُشغل؛ معاً؛ أكبر عدد من مقاعد

البرلمان، فيما بقية الأطياف السياسية منقسمة على بعضها بشكل كبير، لدرجة أن السياسيين قد لا يتمكنون من الإتفاق على حل وسط.

منذ احتلال المتظاهرين الشعبويين لمبنى البرلمان، أواخر تموز/يوليو، والمراقبون يشعرون بقلق كبير من أن العراق قد ينزلق مرة أخرى في صراع أهلي.

وهذه المرة، سيكون الصراع داخل طائفة واحدة (الشيعية)، على عكس الأحداث الطائفية الدموية التي عصفت بالعراق خلال الأعوام (٢٠٠٥- ٢٠٠٨).

ومع ذلك، هناك عوامل عديدة يمكن أن تساعد كثيراً في الحؤول دون الوصول إلى هكذا نتيجة كارثية.

ومن هذه العوامل أن تساعد قوى خارجية القادة العراقيين في إيجاد طريقة للخروج من المأزق الحالي.

كسر التقاليد التصعيد الذي بدأ في أواخر تموز/يوليو هو نتيجة عدة حوادث معقَّدة.

في منتصف حزيران/يونيو، قرَّر رجل الدين الشيعي الشعبوي، مقتدى الصدر، سحب نوابه الـ ٧٤ بعد فشله في تشكيل حكومة على الرغم من فوزه بأكبر عدد من مقاعد البرلمان في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وكان الصدر قد شكَّل ائتلافاً انتخابياً مع أكبر الأحزاب الكردية (الديموقراطي الكردستاني)، وأكبر كتلة عربية سُنية ("تحالف السيادة").

بعد الانتخابات، حاول الصدر تحويل هذا الائتلاف إلى حكومة.

وبذلك، خالف ما يقرب من عقدين من التقاليد، التي أُستند بموجبها تشكيل الحكومة إلى ميثاق النُخبة، الذي يضم الأحزاب الرئيسية في المجلس.

ولطالما تصرف الصدر على أن التيار الصدري ليس كغيره من الأحزاب والحركات العراقية. وهذا بالفعل ما برز إلى حدٍ كبير بعد الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣. فميليشيا "جيش المهدي"، التابعة للتيار الصدري، كانت تقاتل جنود الاحتلال بينما إندمجت جماعات مسلحة شيعية أخرى في قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية المؤقتة المدعومة من الولايات المتحدة. القوات.

ومع ذلك، دخل "الصدريون" طرفاً في اتفاق النُخبة بعد انتخابات ٢٠٠٥، وهي أول إنتخابات جرت في ظل الاحتلال الامريكي، وفيها فاز بعض "الصدريين" بمقاعد برلمانية كجزء من التكتل الإسلامي الشيعي الذي كان في ذلك الوقت. لكن، ومنذ عام ٢٠١٠، أصبح "الصدريون" محوريين في إتفاق النُخبة، مع نمو قوتهم في الشارع وداخل البرلمان.

> **"المواجهة في قلب العاصمة تكشف مرة أخرى هشاشة النظام السياسي"**

في خروجه عن التقاليد السابقة، كان الصدر يهدف؛ بالدرجة الأولى؛ إلى تهميش منافسه الشيعي الرئيسي، رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، المُتحالف مع أحزاب شيعية أخرى، بينها فصائل موالية لإيران.

بالنسبة للمالكي وحلفائه، كانت خطوة الصدر غير مقبولة، وفقاً للمنطق القائل بأن الشيعة، باعتبارهم طائفة الأغلبية في العراق، يجب أن يكونوا أيضاً أغلبية في الحكومة، مع الإحتفاظ بامتياز منصب رئيس الوزراء.

وكان المالكي نفسه قد حاول القيام بمناورة مُماثلة بعد انتخابات ٢٠١٠، عندما سعى لمنع خصمه الرئيسي، إياد علاوي، من تشكيل الحكومة.

في ذلك الوقت، بدا أن المالكي قد نجح عندما أصدرت المحكمة الاتحادية العُليا حُكماً يُفسر مصطلح "الكتلة

الأكبر في البرلمان" لمصلحته.

ومع ذلك، في النهاية، ولأن ميثاق النُخبة قد ثبَّت جذوره بعمق، توزَّعت الكُتل البرلمانية المختلفة مقاعد وزارية وفقاً للإجماع، حيث تولى المالكي مناصب رئيسية لكنه تنازل أيضاً عن وزارات لمنافسيه، بمن فيهم علاوي. وبالتالي، لو نجحت مناورة الصدر، لكانت قد شكَّلت سابقة.

نظَّمت الأحزاب الشيعية المعارضة للصدر مظلة باسم "الإطار التنسيقي الشيعي".

ومارست ضغوطاً على القضاء لتقديم تفسير للدستور من شأنه أن يمنع الصدر من تشكيل الحكومة؛ والذي يتطلب أن يكون لدى مجلس النواب ثلثي النصاب لانتخاب رئيس للجمهورية يُرشح بدوره رئيس الوزراء.

وكان الصدر وشركاؤه يأملون في التصويت لعقد جلسة الانتخابات الرئاسية بأغلبية بسيطة، واثقين من قدرتهم على حشد النصاب القانوني اللازم خلال الجلسة.

ولكن، في حكم صدر في شباط/فبراير، قرَّرت المحكمة الاتحادية العُليا أن البرلمان يحتاج إلى نصاب الثلثين فقط لعقد جلسة قانونية للانتخابات الرئاسية.

وبهذه الطريقة، استطاعت أحزاب "الإطار التنسيقي" إفشال خُطط الصدر، وشكَّلت ما أسمته "الثلث الضامن" (أطلق عليه الصدر وحلفاؤه اسم "الثلث المُعطل").

لكن حتى أحزاب "الإطار التنسيقي" لم تتمكن من تأمين نسبة الحسم على الرغم من انسحاب نواب الصدر في حزيران/يونيو.

لقد حاولوا التأثير على شركاء الصدر الكرد والعرب السُنة للإنضمام إليهم في تشكيل الحكومة، من دون نواب التيار الصدري، لكنهم فشلوا.

في تلك المرحلة، قرَّروا التصرف كما لو أن "الصدريين" قد فقدوا أي رأي في العملية، وذهبوا إلى حد تسمية مرشحهم الخاص لرئاسة الوزراء، محمد شيَّاع السوداني (يدعي أنه مستقل لكنه مقرب من المالكي).

شعر الصدر بغضب شديد من محاولة تنحيته جانباً، ودعا أنصاره للنزول إلى الشارع والإحتجاج ضد ما وصفه بـ"القيادة الفاسدة".

وبعدها دعا لإجراء انتخابات مبكرة. في ٣٠ حزيران/يوليو، اقتحم أتباع الصدر مبنى البرلمان في المنطقة الخضراء، واحتلوه منذ ذلك الحين، بينما يلعب زعيمهم على خيبة أمل العراقيين العامة من مؤسسات صنع القرار التي استولت عليها النخب الفاسدة، كما يقول الصدر.

> **"يجب تهيئة الأرضية قبل النظر في أي تغيير كبير في النظام السياسي العراقي"**

لكن دافع الصدر للإنفصال عن "ميثاق النُخبة" لا يتعلق بمخاوفه بشأن الفساد بقدر ما يتعلق بإقصاء نوري المالكي من الحكومة، وبالتالي هدفه بإعادة تشكيل جهاز دولة خاص به، الذي كان لدى منافسه فترتان كرئيس للوزراء (٢٠٠٦-٢٠١٤) لبنائه.

كما أن الصدر كان منفتحاً على ضم أحزاب أخرى في حكومة تقودها حركته، بما في الأحزاب التي انطوت في "الإطار التنسيقي" باستثناء طبعاً كتلة "تحالف دولة القانون" التي يتزعمها المالكي.

لكن الأطراف الأخرى رفضت هذا الخيار خوفاً من إخراج حزب شيعي من المعادلة واحتراماً لرغبات راعيها إيران التي لا تريد أن ترى البيت الشيعي منقسماً. الصدر مقابل المالكي وبالتالي، فإن التظاهرات ليست ثورة شعبية بقدر ما هي معركة داخل النُخب السياسية، حيث يحرّض الصدر ومؤيدوه السياسيون ضد المالكي وداعميه.

وكان أحد أسباب التصعيد الذي قاده الصدر سلسلة من التسجيلات الصوتية جرى تسريبها في منتصف شهر تموز/يوليو، وقيل إنها كشفت نوايا المالكي في تنحية الصدر بالقوة.

ففي أحد التسجيلات، يتحدث رجل (قيل إنه المالكي نفسه) كيف تولى تسليح قبائل في المحافظات الجنوبية، وعن أنه مستعد لقيادة تحرك جاد في النجف، حيث يقيم الصدر، بهدف وضع حد لزعيم التيار الصدري وحركته الشعبوية.

المالكي يدعي أن التسجيل ملفّق، على الرغم من أن خبراء على نطاق واسع يؤكدون على أنه أصلي وصحيح. الأخبار التي كشفها الشريط هزّت المشهد السياسي في عموم العراق، برغم أن مشاعر المالكي تجاه الصدر لا يمكن أن تكون مفاجئة. فالتنافس المرير بين الرجلين يعود إلى الأيـام الأولـى للأحداث الطائفية التي عصفت بالعراق وانتهت في عام ٢٠٠٨ بعملية أطلق عليها تسمية "صولة الفُرسان"، عندما أمر المالكي، كرئيس للوزراء آنذاك، قوات الدولة بالتحرك ضد "جيش المهدي" التابع للصدر.

> **"أتباع الصدر اقتحموا مبنى البرلمان بينما يلعب زعيمهم على خيبة الأمل العامة"**

على الرغم من المخاوف بشأن تجدد الاقتتال الأهلي، هناك القليل من الشهية لأي صراع في هذا المنعطف، على عكس ما حصل في النص الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

السبب الرئيسي هو أن جميع الأطـراف ستخسر. فأي من هذه الأطراف ليس قوياً بما يكفي للقضاء على منافسيه.

ويشكل ارتفاع أسعار النفط عاملاً مثبطاً آخر، حيث يريد الجميع الاستفادة من تدفق الإيرادات إلى خزائن الدولة. كما أن القوى الإقليمية؛ التي كانت ذات يوم تريد عراقاً غير مستقر؛ ليست مهتمة بهذا الهدف الآن.

لقد تدخلت إيـران بدرجات متفاوتة في الشؤون الداخلية للعراق منذ الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣، ولو بشكل أقل علانية منذ قتلت الولايات المتحدة قائد فيلق القدس قاسم سليماني وقائد القوات العراقية شبه العسكرية المتحالفة معها أبو مهدي المهندس في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠.

ومع ذلك، وفي خضم التوترات الحالية، أبلغت طهران جميع الفصائل الشيعية بما أسمته "الخط الأحمر"، وهدّدت بقطع كل الروابط والصلات مع أي/ وكل من يضغط أولاً على الزناد. أخيراً، على الرغم من عملية "صولة الفُرسان" (٢٠٠٨)، هناك محظور قديم وطويل الأمد ضد العنف داخل المعسكر الشيعي.

وبالفعل، فإن الكيفية التي تم بها التغلب على التوترات الماضية تُقدم دليلاً على قدرة الفصائل الشيعية المتنافسة على تسوية خلافاتها اليوم من خلال السياسة، حتى لو كانت مصحوبة بالترهيب أو التهديد بالعنف، كما يحصل الآن.

ففي عام ٢٠١٦، على سبيل المثال، دعا الصدر أنصاره إلى الاحتجاج ضد التعيينات في حكومة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي. واحتل أتباعه البرلمان كما يفعلون الآن حتى استسلم العبادي لمطالب الصدر واستبدل عدد من الوزراء (...).

ومع ذلك، فإن كون المواجهة الحالية تجري في قلب العاصمة، بغداد، سبب رئيسي لإثارة القلق على عدة مستويات.

هذه الأحـداث تكشف مرة أخرى هشاشة النظام

السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وفي حين كانت النُخب الأوليغارشية تجتمع بعد كل انتخابات لتتوزع وتتقاسم حصص من "الكعكة الحكومية"، يبدو أن هذه النُخب لم تعد قادرة على القيام بذلك.

وتظل مصالحهم الأساسية كما هي، أي الإستيلاء على أكبر قدر ممكن من إيرادات الدولة، من أجل توسيع شبكات المحسوبية التي يحتاجون إليها لإعادة انتخابهم.

بين هذه النخب معارضون للصدر يرون في محاولته لإقصائهم عن الحكومة، ومنعهم من الانغماس في وعاء أموال النفط، تحدياً وجودياً. وبالمثل، شعر الصدر بالتهديد من محاولة خصومه تشكيل حكومة من دونه.

ومن المرجح أنه لم يكن قلقاً من خسارة الوزارات التي سيطرت عليها حركته على مدى العقد الماضي، مثل الصحة والكهرباء، لأن خصومه سيكونون "حمقى" إذا حاولوا إستبعاده من لعبة المحسوبية تماماً.

وحتى لو فعلوا ذلك، فقد أثبت الصدر في الماضي أنه يستطيع أن يكون خارج الحكومة وفي الوقت نفسه قادراً على العودة للعمل السياسي متى يشاء.

ففي عام ٢٠٠٧، أمر الصدر ستة وزراء بإخلاء مقاعدهم الوزارية، وعلى الرغم من فوزه بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات ٢٠٢١، إلاّ أنه لم يكن خائفاً من سحب نوابه، مع العلم أنه لا يزال لديه أدوات لاستخدام حق النقض ضد أي حكومة لا يوافق عليها. ودفع مؤيديه لاحتلال مبنى البرلمان هو أحد هذه الأدوات.

ومع ذلك، يكره الصدر أن يتنازل عن السلطة التنفيذية لصالح المالكي الذي، برايه، سيكون قادراً على تجديد النفوذ البيروقراطي الذي شكّله طوال فترتي رئاسته للحكومة. بين المالكي والصدر يقف القادة الشيعة الآخرون، وهم مجموعة متنوعة، بعضهم يترأس أحزاباً موالية لإيران ذات أجنحة شبه عسكرية.

وقد دعوا جميعهم إلى الحوار في أعقاب أحداث تموز/يوليو، التي أظهرت لهم؛ مرة أخرى؛ أنهم قلّلوا من قدرة الصدر على التحكم بالشارع العراقي (الشيعي تحديداً) وبالتالي قدرته على التصعيد في أي لحظة. ومع ذلك، يُدرك معظم القادة الشيعة أنه ليس من المرجح أن يتراجع الصدر ولا المالكي عن موقفه بما يكفي لكي تتمكن باقي القوى السياسية العراقية من تشكيل حكومة توافقية. ومع وجود معادلة برلمانية مستحيلة، لا يستطيع معها الصدر ولا المالكي الحصول على أغلبية الثلثين بمفردهما، لا يبقى سوى القليل من الخيارات الأخرى. من جانبه يواصل الصدر المطالبة بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات مبكرة.

> **الخروج من المأزق.. بحوار ثم إنتخابات مبكرة!**

وقد رحَّب بعض خصومه داخل "الإطار التنسيقي"؛ مثل هادي العامري، زعيم منظمة "بدر"، وفالح الفيَّاض رئيس "هيئة الحشد الشعبي"؛ بحذر بهذا الخيار.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يقبله العديد من أحزاب "الإطار التنسيقي" في ظل النظام الانتخابي الحالي، الذي لعب الصدر دوراً حاسماً في تصميمه ليناسب احتياجاته الخاصة والذي لا يزالون يلومونه جزئياً على هزيمتهم في عام ٢٠٢١.

فإذا وافقت الأحزاب، من حيث المبدأ، على إجراء انتخابات مبكرة، فقد يمر عام آخر بينما تتصارع النُخب لإيجاد نظام انتخابي يكون مقبولاً من الجميع. قضية أخرى مُعلقة، هي وضع حكومة مصطفى الكاظمي

المؤقتة. فمعظم أحزاب "الإطار التنسيقي"، وخاصة الفصائل المتحالفة مع إيران، ترفض فكرة بقاء الكاظمي على رأس السلطة حتى إجراء انتخابات جديدة.

نحو مخرج للأزمة

تنبع بعض الصعوبات التي تواجهها النُخب العراقية في التوصل إلى تفاهم سياسي جديد من فك الارتباط الواضح مع الجهات الفاعلة الخارجية. اكتسبت النُخب قوتها في سنوات الاحتلال الامريكي (٢٠٠٣-٢٠١١)، عندما كانت واشنطن تحث السياسيين العراقيين على تقديم تنازلات.

طهران فعلت ذلك أيضاً؛ وراء الكواليس؛ من أجل مواجهة النفوذ الامريكي. لا يلعب أي من الطرفين (واشنطن وطهران) مثل هذا الدور اليوم، لذلك يقف القادة العراقيون وحدهم في محاولة حل خلافاتهم. يجب أن يتخلى القادة العراقين عن الوسائل السلمية في إدارة بلادهم ومستقبلها.

أيضاً، على الدول الإقليمية والغربية أن تدعم وتتبنى الدعوات المشجعة للحوار من مختلف القادة العراقيين. وبما أن تشكيل حكومة توافقية جديدة ربما يكون مستحيلاً، يجب أن تركز المحادثات على إجراء انتخابات مبكرة.

تشير استطلاعات الرأي إلى احتمال حل الجمود لأن الأحزاب ستغير على الأرجح النظام الانتخابي أو على الأقل تُعيد رسم حدود الدوائر لتقليص الفجوة بين التيار الصدري والإطار التنسيقي.

بالإضافة إلى ذلك، قد تخسر كتلة واحدة أو كلاهما ناخبيها، حيث قد يرغب بعض العراقيين في التعبير عن رفضهم لأي من المعسكرين خلال العام الماضي.

وعلى المدى الطويل، على الجهات الخارجية مساعدة العراق في إجراء مراجعة دستورية، وهو سيناريو تمت مناقشته كثيراً منذ "انتفاضة تشرين ٢٠١٩".

على خلفية الشلل السياسي الحاصل اليوم في العراق، هناك المزيد، والمزيد من السياسيين بدأوا يتحدثون عن تعديلات مُحتملة في الدستور، بما في ذلك الانتقال من نظام برلماني إلى نظام رئاسي.

لكن أولاً يجب تهيئة الأرضية قبل النظر في أي تغيير كبير في النظام السياسي العراقي، على الأرجح عبر حوار وطني شامل يضم جميع الطوائف في البلاد، بدلاً من حوار يقتصر على طائفته المهيمنة أو يدين بالفضل للمنافسين الحاليين على السلطة.

> **على الجهات الخارجية مساعدة العراق في إجراء مراجعة دستورية**

*يغطي لهيب هيجل ، بصفته كبير المحللين في Crisis Group للعراق ، السياسة والحكم والأمن والصراع في البلاد.عملت في العراق وإقليم كردستان في مناصب مختلفة منذ عام ٢٠١٣. ومؤخراً عملت في جهود الوساطة في العراق وليبيا وسوريا لمجموعة الحوار الاستشارية (DAG). عملت كمستشارة أمنية لمنظمة السلامة الدولية للمنظمات غير الحكومية (INSO) وأجرت أبحاثًا لمجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة حقوق الأقليات (MRG) ، حول مواضيع مثل النزوح والأمن والسياسة. في العراق.

وهي حاصلة على ماجستير في العلاقات الدولية من كلية لندن للاقتصاد وماجستير في الأمن الدولي من معهد الدراسات السياسية بباريس.

محمد قواص:

دعوة الصدر المقلقة لتغيير النظام في العراق

لم تنشغل التيارات والأحـزاب الشيعية العراقية المنضوية داخل «الإطـار التنسيقي» بدعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى تغيير النظام السياسي في العراق. فدون طموحات الصدر عوائق وموانع محلية داخلية، وهي لا شك ستتعرض لروادع إقليمية ودولية.

قامت المنظومة السياسية التي تحكم العراق منذ عام ٢٠٠٣ بناء على إرادات دولية قادتها الولايات المتحدة استندت على توازنات تلك الفترة.

ولئن من حقّ الصدر أن يستنتج تبدّل موازين القوى داخل العراق، على ما أفرجت عنه انتخابات ٢٠٢١ و«ثورة تشرين» ٢٠١٩ وظواهر أخرى، إلا أن البنية الأساسية للمؤسسة السياسية لم تتغير ولم تنقلب حساباتها على نحو يجعلها كارهة للنظام السياسي الراهن داعمة للإطاحة به.

وإذا ما يطلق الصدر خطابا طهرانيا ضد المحاصصة والفساد لتحقيق رؤيته للعراق بما في ذلك تغيير النظام، فإن بقية المكوّنات السياسية العراقية، من شيعة وسنّة وكرد، غير مستعدة لمجاراة زعيم التيار الصدري في هزّ أركان نظام ودستور وتجربة يعرفونها ويدركون عللها، والمخاطرة في الذهاب إلى المجهول.

يهدد تغيير النظام في العراق المكتسبات التي

> يهدد تغيير النظام في العراق المكتسبات التي نالها المكون الكردي دستوريا

نالها المكوّن الكردي دستوريا والتي وفّرت له خصوصية وامتيازات داخل إطار سياسي مناسب في مسائل تقاسم السلطة والثروة.

والأمر أيضا لا يُطمئن المكوّن السنّي طالما أن دعوات الصدر بشأن النظام البديل لا تتجاوز الإطار الطوباوي ولا تتجرأ على طرح مسائل الدور والوظيفة والمصالح لكل المكونات.

أما التلميح بالتخلي عن النظام البرلماني والذهاب إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي فهو أمر قد يعني العودة بالعراق، حتى لو لم يكن يقصد الصدر ذلك، إلى ما قبل عام ٢٠٠٣ ما سيقابل بالتوجّس والمخاوف التاريخية القديمة الحقيقية والمفتعلة.

والحال أن الصدر، رجل الدين الشيعي وسليل عائلة من المراجع والقامات الدينية الشيعية، ينطلق من موقعه هـذا، لاقتراح انقلاب ضد الشيعية السياسية عامة، وهو أمر يفترض أن يكون مقبولا لدى الشيعة طالما أنه لا يأتي من مكونات طائفية عرقية أخرى.

لكن مسّ الصدر بالنظام السياسي الذي قام على أكتاف الشيعية السياسية بكافة مكوناتها، الدينية والمدنية، لا يمكن إلا أن يسوّق تخوفاً، يسهل الترويج له، من مخاطر فقدان الطائفة لنفوذها الغالب منذ سقوط النظام السابق.

والمسّ بالنظام السياسي العراقي ليس شأنا عراقيا ولا يملك العراق أن يقرر تحولا من هذا النوع باستقلالية كاملة عن الدوائر الخارجية القريبة والبعيدة.

ولئن يتبادر إلى الذهن أن إيـران ستكون الطرف الخارجي الأول المعارض لتغير نظام مكّنها من مدّ نفوذها في هذا البلد، إلا أن مصالح دولية وإقليمية أخرى متشابكة تدفع عواصم كثيرة لقول قولتها في شأن استراتيجي كبير يتعلق بالعراق وأصول الحكم في بغداد.

وكان نُقل عن مصدر عراقي أنباء اتصال جرى بين مسؤول بريطاني و «زعيم عراقي بارز». قالت هذه الأنباء إن الطرف البريطاني أبلغ محدثه عن استعداد لندن وعواصم غربية أخرى للتحرك ضد أي محاولات للتلاعب بالنظام السياسي العراقي تحت مسوغ «الدفاع عن المكتسبات الديمقراطية في البلاد».

وبغض النظر عن مصداقية تلك الأنباء ودقّتها، إلا أنها تكشف عن حقيقة الترابط الذي بات عضويا بين العراق ومصالح دولية كبرى، وتلمّح إلى جدية الأدوات التي يمكن لهذا الخارج استخدامها لمنع العبث بما أُنجز منذ عام ٢٠٠٣.

> **تغيير النظام في العراق لا يطمئن المكون السني ايضا**

أزمة ثقة كبرى تعزز الانقسام الداخلي، لا سيما داخل أركان «البيت الشيعي». إلا أن أزمة الثقة هذه تنسحب على علاقة الصدر بحلفائه السنّة والكرد أيضا.

ولطالما استولت الريبة على الطبيعة المزاجية للصدر في اتخاذ قرارات والانقلاب عليها، أو في نسج التحالفات والتخلي عنها، بما يجعل من دعوة الصدر لتغيير النظام مزاجياً يقوم على شعور بفائض قوة لا يستند على معطيات صلبة داخليا ولا يعوّل على مشهد خارجي مساعد.

صحيح أن كل المراقبين في العالم يتأملون الأعـراض المتتالية لتشكّل نظام دولي جديد سيتداعى آليا على التوازنات الإقليمية المحيطة بالعراق، إلا أن ذلك التشكّل ما زال مرتبكاً في حالة مخاض معقّد وعسير ولم يفرج عن ملامح لخرائط توازنات محتملة.

والأمر من الركاكة بحيث لا يقوي خيار تغيير النظام السياسي في العراق بالنسبة للعراقيين أنفسهم، ولا يمكن أن يعوّل هذا الخيار على تحوّل إرادات خارجية تمحض هذا التغيير بالدعم والرعاية.

لكن اللافت في دعوة الصدر إلى تغيير النظام السياسي واحتمال الذهاب به إلى أن يكون رئاسيا، هو أنه يمثّل أيضا تسليما بأن النظام البرلماني هو المسؤول عما وصل إليه العراق من تدهور وفساد وتسيّب.

والأمـر يكاد يكون مماثلا للمراحل التي قطعتها تونس في تأثيم النظام البرلماني وتحميله مسؤولية الأزمة في البلد، وصولا إلى نضوج حيثيات قدّمها الرئيس قيّس سعيد للدفع بدستور جديد بات شرعياً إثر الاستفتاء الأخير، بما أنهى مرحلة ما بعد بن علي، وأعاد البلاد إلى نظام رئاسي يُضيّق على الأحزاب هامش المناورة والفعل.

وإذا ما شهدت تونس مخاضا صعبا لتمرير الدستور الجديد، فإن ما هو صعب في تونس يكاد يكون مستحيلا في العراق. فالبلد ذو تاريخ دراماتيكي، مشتت الولاءات، يقوم على تعدد حاد في مكوناته، حيث ما زال للسلاح الكلمة الفصل في تقرير مصير الصغائر، فما بالك بالكبائر كتلك التي تمسّ دستورا وصلاحيات وحصصا وثروات وأجندات خارجية.

*كاتب سياسي لبناني
*سكاي نيوز عربية

جواد العطار:

مخاطر تحشيد الشارع

لا اختلاف ان ما جرى في العراق بعد انتخابات العاشر من اكتوبر ٢٠٢١ يعد تعطيلا واضحا للديمقراطية التي تستوجب السير وفق مدد دستورية محددة في انتخاب رئيس البرلمان والجمهورية وتشكيل الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه:

ما اسباب التعطيل؟

ولماذا التصعيد عبر الشارع؟

وما دور المؤسسات الدستورية في حل الازمة؟

وكيف السبيل للخروج من هذه الازمة الخطيرة الخانقة؟.

بين الدعوة الى انعقاد البرلمان وتعطيل جلساته، وبين الدعوات الى حل البرلمان وإجـراء انتخابات مبكرة جديدة ودعـوات الالتزام بالمدد الدستورية يتحدد سلوك القوى السياسية بعد اعلان نتائج الانتخابات كلا وفقا لمصالحه دون مراعاة حقوق الدولة والمواطن، وتشتد الازمة السياسية تصاعديا لتتحول الى قضية كسر عظم بين الاطار والتيار، والمواطن هو من يدفع الثمن واقتصاد البلد وسمعته

> **الاعتصامات المفتوحة المتبادلة لن تفضي الا الى حرب شيعية شيعية مدمرة**

الدولية على محك المصالح الحزبية التي ضربت عرض الحائط كل المفاهيم الدستورية وخنقت روح الديمقراطية في بوتقة الاتهامات والتعطيل وكلا على طريقته التي يراها مناسبة.

ان مستقبل البلاد على المحك، وان لم يتدخل العقلاء والمرجعيات الدينية بتحريم اللجوء الى الشارع في القضايا السياسية فان الاعتصامات المفتوحة المتبادلة لن تفضي الا الى حرب شيعية شيعية مدمرة لا سامح الله تأكل الاخضر واليابس في الوسط والجنوب ولن تنطفئ نارها بسهولة اذا ما اشتعل فتيلها.

ان الدم العراقي غالي ومحرم على الجميع، والحرب والخلاف والتصارع على المناصب والامتيازات لا طائل منه في هذه الاجواء، مثلما ان إقصاء الاخر مخالف للديمقراطية وانقلاب واضح على مفاهيمها، لذا فإننا امام خيارين لا ثالث لهما:

الاول –

استمرار التحشيد في الشارع وتعطيل العملية الدستورية، ولن تحل هذه المعضلة الا بانتخابات مبكرة يقر جميع المشاركين بها بشرعية النتائج ايما كانت.

الثاني –

تصاعد الازمة الى درجة الصدام المسلح، وهو يأخذ منحيين:

– انقلاب عسكري يؤيده ويدعمه احد طرفي الخلاف بقوة السلاح.

– اقتتال دموي لن يتوقف لا سامح الله.

انها دعوة الى الجميع وبالذات المواطنين:

لا تنقادوا خلف دعوات التأجيج ولا تكونوا وقودا لصراع او حرب لا ناقة لكم فيها او جمل.

ودعوة الى المرجعية الدينية:

الكرة في ملعبكم صمام الأمان للتدخل وإنهاء الخلاف ووضع خارطة طريق للخروج من الازمة أساسها الحوار والاتفاق على المشتركات الوطنية وإطارها الديمقراطية والقانون والمؤسسات الدستورية.

*صحيفة «الوطن» القطرية

نعيم الهاشمي الخفاجي:

إرهـاب فلـول البـعث.. امـا نحكـم أو نـخـرب الـمـلـعب

بفترة حكم صدام كان آمر وحدة من الطارمية اسمه احمد محميد المشهداني يتعامل في بلاهة مع الضباط والمنتسبين، كان يسيء استخدام مولدات الكهرباء بطرق جنونية، سأله ضابط بالوحدة العسكرية عن سبب ذلك، قال له قريبا سوف انتقل الى وحدة عسكرية أخرى لذلك أنا اعمل بشعار(يمغرب خرب).

مقاومة اراذل فلول البعث لم تكن ضد القوات المحتلة وإنما الغاية العودة لكرسي الحكم، وكان شعارهم لو نحرق ونفجر ونفخخ مناطق الوسط والجنوب الشيعي وشل عمل الحكومة وإشاعة الفوضى والقتل وتبديد أموال الشعب وتشويه الواقع السياسي أو يقبل الشيعة أن نحكمهم مثل تجربة حكم صدام الجرذ في القتل(لو نحكمكم لو نقتلكم) أيضا سعد البزاز قال إلى الحلبوسي عندما فاز كنائب الدولة مو دولتنا وعلينا أن نخرب،

خلال احتدام المواجهات بين القوى البعثية القاعدية في عام ٢٠٠٥ نفسه الهالك الزرقاوي وتسجيل صوتي قال «نحكمكم أو نقتلكم بالمفخخات والذبح والسبي».

ضباع فلول البعث يستغلون الخلافات داخل ساسة المكون الشيعي العراقي ويرفعون رؤوسهم كلما زادت خلافات ساسة الأحزاب الشيعية العراقية المتصارعون بدون اي سبب مقنع وواقعي، وإنما غالبية صراعاتهم بسبب اختلاف في وجهات نظر شخصية يمكن تلافيها،

ضباع فلول البعث يستغلون الخلافات داخل ساسة المكون الشيعي العراقي

أنصار فلول البعث كانوا ولازالوا يعملون على افشال عمل الحكومة والبرلمان، شعار فلول البعث وهدفهم الذي يجتمعون عليه بكل توجهاتهم الدينية والبعثية واليسارية والعلمانية والعشائرية «نحكم البلد أو نشلّه».

اليوم نسمع فئات من غير المكون الشيعي العراقي تبارك دعوة السيد الصدر بحل البرلمان، لكن كلام هذه الفئات الإعلامية من فلول البعث وبعض الكتاب الكرد يقابلها برفض واضح من زعماء المكون السني والمكون الـكـوردي، بيانات المباركة فقط بمواقع التواصل الاجتماعي وليست تعبيرا عن وجهات نظر القادة البارزين للمكون الكوردي أو آراء تمثل الحلبوسي.

مطالب حل البرلمان وحسب الدستور العراقي يواجه فقرات مانعة دستورية منها،

القضاء لا يملك قرار الحل حسب الدستور، ورئيس الـوزراء مصطفى الكاظمي لا يستطيع أن يطلب من رئيس الجمهورية حل البرلمان لأن صلاحيات الكاظمي كـ«تصريف أعمال» لا تتيح له ذلك، والبرلمان الذي يستطيع حل نفسه لن يفعل ذلك، لأن انسحاب كامل أعضاء الكتلة الصدرية من البرلمان اوصل نواب حلوا محلهم لديهم وجهات نظر تمثل آراء النواب الشخصية الذين لايرون أن مشاكل العراق يتم حلها من خلال حل البرلمان العراقي.

فلول البعث ومعهم الإعلام البدوي الوهابي يحاولون إلى اشعال صراع شيعي شيعي داخل مناطق المكون الشيعي العراقي، هذا الصراع لايمكن أن يقع على الأرض بظل وجود مرجعية مثل مرجعية السيد الإمام علي السيستاني والتي لها كلمة الفصل في التصدي وافشال اي محاولة لاشعال قتال شيعي شيعي بالعراق، المتابع إلى الأحداث الكثيرة التي عصفت بها الساحة العراقية والأحداث الجسام التي مرت بالعراق العظيم عبر التاريخ أو بالأحرى خلال ال١٠١ سنة الماضية من تاريخ الدولة العراقية الحديثة، الدولة بنيت على أسس فاشلة اكيد تأتي بنتائج كارثية ومنها ماحدث بفترة حكم صدام أو بفترة الإرهاب خلال ال١٩ سنة الماضية، ماحدث من قتل وتفخيخ كان نتيجة حتمية ومصداق حقيقي في وجود الانقسامات المناطقية والطائفية والفكرية والثقافية والمذهبية التي يعاني منها الشعب العراقي.

هناك حقيقة ياناس ياقوم ياسادتي الافاضل أن التركيبة القومية والمذهبية ووجود طبقات سياسية في المجتمع العراقي فاسدين ويتسترون في حجب حقيقة الصراع واعلام الشعب في الجهات التي فجرت وفخخت وتم دعمها من دول الخليج الوهابية كل هذه الأمور هي السبب الرئيسي في أستمرار هذا الصراع، فالمجتمع العراقي مجتمع يضم مكونات غير متجانسة، مضاف لذلك لدى المكون الشيعي العراقي بشكل خاص فئات سياسية حزبية كلٌّ واحد منهم يبحث عن مصالحه الشخصية على حساب دماء ابناء المكون الشيعي

> أنصار فلول البعث كانوا ولازالوا يعملون على افشال عمل الحكومة والبرلمان

المستهدف من كل هذا الإرهاب والقتل والتفخيخ، وللاسف هؤلاء الساسة يبحثون عن مصالحهم وعلى المناصب من خلال التحالفات الداخلية والخارجية فهناك الغالبية العظمى من ساسة المكونات العراقية المتناحرة الثلاثة بشكل خاص هم مع أستمرار مآسي الشعب العراقي بحجة الارتباط مع الامـه العربية والاسلامية.

ومن خلال نظرة فاحصة لطبيعة القوى المتصارعة في العراق نكتشف ببساطة إن الجبهة الداخلية العراقية أرض رخوة تسهل دخول القوى الإقليمية والدولية إلى التدخل بشؤون العراق من خلال أدوات طائفية ومذهبية عراقية.

من المؤسف المجتمع العراقي تحول إلى جماعات وتكتلات حزبية يجمعهم تقاسم الأموال وهذه الجماعات والتكتلات تتقاسم المناصب والوظائف للدولة العراقية في اسم المكونات لتوزع على أنصار الأحزاب بشكل رئيسي ومهم والخاسر هم الغالبية الساحقة الغير متحزبة.

وجود صراع قومي ومذهبي بالعراق وبدون إيجاد حلول لهذا الصراع نتيجته تكون افشال العمل السياسي، وتكون النتائج كارثية مزيدا من القتل والفقر والسرقات وانعدام الخدمات، بات واضحا بالعراق الحالي مشاهدة تعطيل بناء المؤسسات السياسية الدولة، الموظف يستطيع خلق مشاكل إلى المواطن من خلال رمي معاملات المواطن الفقير في سلة المهملات ولاتوجد سلطة حكومية وبرلمانية وقضائية تحمي المواطن الضحية، بل الموظف هو صاحب السلطة وليست الحكومة والمؤسسات الدستورية وهـذا مايمكن مشاهدته من خلال مراجعة دوائـر الدولة العراقية ومشاهدة حالات الظلم والروتين والتعقيدات في عمل مؤسسات الدولة.

في الختام مسلسلات تكرار الاخطاء في اسم أو عنوان جديد مثل حكومة المشاركة الوطنية أو الوحدة الوطنية أو الاستحقاق الانتخابي، أو الكتلة العابرة للطائفية،أو قوى الدولة واللادولة، أو الغالبية السياسية.....الخ هذه الشعارات أصبحت مملة ومزعجة ولاقيمة لها، بل ومطلقي الدعوات وخاصة صاحب مقولة قوى الدولة واللادولة خسر حتى الأشخاص الذين كانوا يحسنون الظن به وأنا واحد منهم ، تكرار المبادرات أصبح مسلسلا أحداثه مكررة، ومتوقعة ومعروفة للجميع، متى يفكر ساسة المكون الشيعي العراقي مثل تفكير اقرانهم من ساسة المكون الكوردي في احترام ناسهم وجماهيرهم وحقن دماءهم وتوفير العيش الكريم لعامة الناس.

*كاتب وصحفي عراقي مستقل.
*موسوعة صوت العراق

ماذا تكسب البصرة لو أصبحت إقليما؟

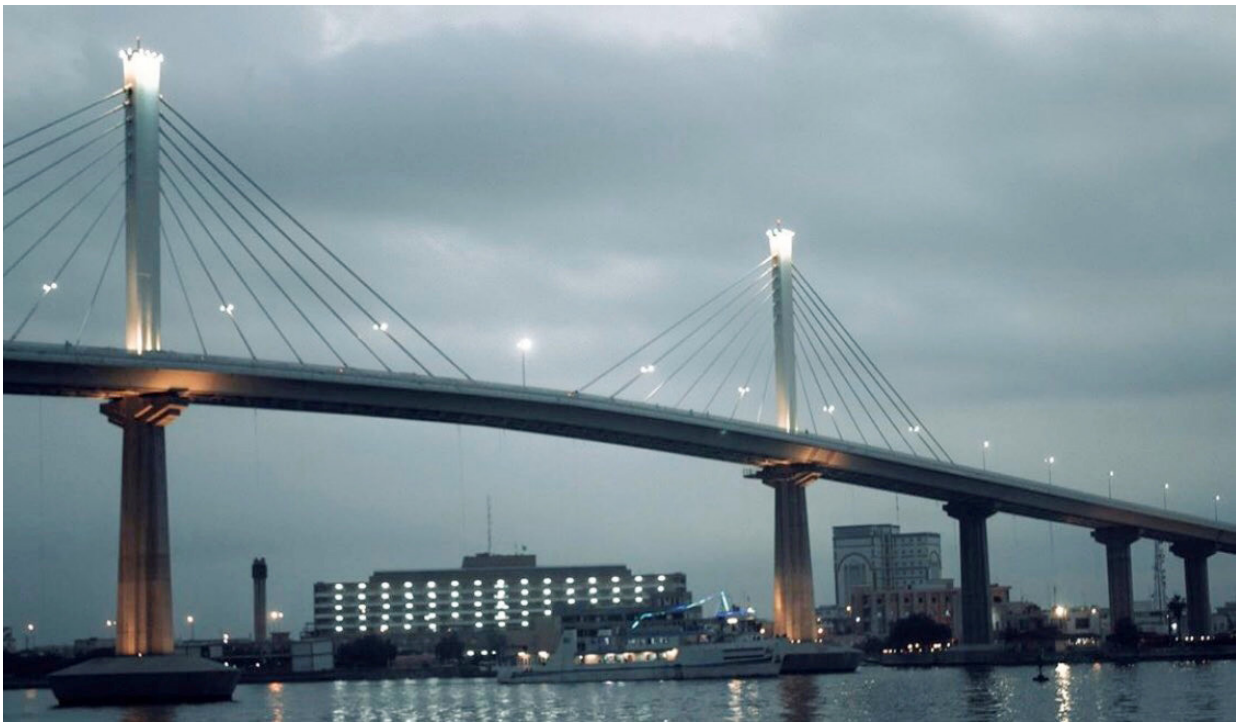

تجددت في الآونة الأخيرة الدعوات المطالبة بإقامة إقليم البصرة، لإنهاء «الاستخفاف» بالمحافظة الغنية بالنفط، و»إجحاف» حقوق أهلها الذين يرزحون تحت وطأة الماء غير الصالح للشرب وانقطاع الكهرباء وتردي الخدمات.

وتشهد محافظة البصرة أقصى جنوبي العراق، نقصاً حاداً في الخدمات وخاصة الكهرباء، فضلاً عن تردي البنى التحتية، وفق ما تقوله المواطنة البصراوية فاطمة، لوكالة شفق نيوز، مضيفة «في وقت تمتلك المحافظة الكثير من الثروات الطبيعية لكنها لا تستفيد منها بشيء، حيث تذهب جميعها إلى الحكومة الاتحادية، لذلك نطالب بإنشاء إقليم البصرة».

حصتها من الوطن مجرد «الماء المالح وانقطاع الكهرباء وقلّة الخدمات»، هكذا يقول المواطن إيهاب حديثه عن محافظته: إن «البصرة تحتاج إلى أن تكون إقليماً لكي تتمتع بثرواتها، فنحو ٩٠٪ من ميزانية العراق من نفط البصرة، لكنها لا تتمتع بالنفط الذي تصدره البالغ أربعة ملايين برميل يومياً، أو من الغاز والثروات الأخرى».

ويتابع «وفي حال تمت إقامة إقليم البصرة، ستتمتع المحافظة حينها بخدمات جيدة، وبالتالي يتحسن وضعها المعيشي والاقتصادي وحتى مستوى البطالة سينخفض، وتكون البصرة إقليماً اقتصادياً مهماً ليس للعراق فقط وإنما لكل العالم، باعتبارها تمتلك موانئ ومطارات ونفط وثروات معدنية أخرى يمكن الاستفادة منها، وبالتالي في حال تم استثمارها بالشكل الصحيح ستكون البصرة عاصمة اقتصادية للوطن العربي».

أمّا عضو مجلس النواب رفيق الصالحي، فيقول في هذا الشأن إن «المطالبة بإنشاء إقليم البصرة جاء بعد استهانة الحكومة المركزية بالمحافظة، فأكثر من ٩٥٪

من خيرات العراق هي من البصرة، وآخرها تمويل بطولة (خليجي ٢٥) من البترودولار، ولو يتم صرف المبالغ المتحصلة من منافذ البصرة على المحافظة لتغير الكثير من واقعها المأساوي الذي يعيشه سكانها القانطين في أغنى بقعة جغرافية بالموارد النفطية».

ويضيف الصالحي «لذلك نرى أن الحل الأفضل في ظل هذا الاستخفاف بالبصرة، واجحاف حقوق أهلها، هو بتحويل المحافظة إلى إقليم، وهو حق كفله الدستور، لكي يتمتع أهل البصرة بحقوقهم من بينها عقد اتفاقيات خاصة لإنشاء محطات كهربائية وأُخرى تحلية سواء على البحر أو المياه الجوفية».

ويتابع النائب عن البصرة «كذلك بالإمكان التعاقد مع شركات عالمية لاستثمار المياه الجوفية بزراعة صحراء البصرة، وكذلك بناء مصانع ومعامل، الأمر الذي سيسهم بتشغيل أبناء المحافظة والقضاء على البطالة، وكذلك بناء الوحدات السكنية من استحقاقات خيرات البصرة، لذلك مطلبنا انشاء إقليم البصرة أسوة بإقليم كوردستان، لكي تُمارس حقوقها بأموالها وثرواتها».

وتمتلك البصرة المقومات الاقتصادية كافة لإنشاء إقليم البصرة، لكن بشرط توفر الظروف السياسية والاجتماعية والتشريعات الملائمة لإقامته، وفق ما يقول رئيس قسم الاقتصاد في جامعة البصرة، سامي عبيد التميمي.

ويوضّح التميمي، أن «البصرة تمتلك ثلثي احتياطات النفط والغاز في البلاد، وهناك الكثير من المقوّمات الأخرى فهي المنفذ البحري الوحيد المطل على الخليج، وهناك ميناء وتعريفات كمركية مع دول الجوار، كما تمتلك قطاعا زراعيا وسياحيا واعدا، بالإضافة إلى الموارد البشرية».

وفي حال تم انشاء الإقليم يرى الخبير الاقتصادي، أن ذلك «سينعكس إيجابا على مواطني محافظة البصرة من الجانب الاقتصادي والمستوى المعيشي، لأن الموارد ستكون لها بشكل أكثر، بالإضافة إلى أن صلاحيات إقامة المشاريع الاقتصادية وغيرها ستكون ضمن صلاحيات الإقليم، وحينها سيتم التخلص من البيروقراطية والروتين والتعقيدات المركزية».

وصوّت مجلس محافظة البصرة في العام ٢٠١٩، بالأغلبية المطلقة على تحويلها إقليماً، داعياً المحافظات الراغبة إلى الالتحاق بالإقليم المزمع.

> **ينص الدستور على حق كل محافظة أو أكثر في تكوين إقليم**

وانطلقت دعاوى إقليم البصرة في وقت مبكر بعد الاجتياح الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، لكنها لم تتكلل بالنجاح لأسباب عدة، منها عدم موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد على السير بالإجراءات القانونية لإعلان الإقليم.

وينص الدستور العراقي الدائم على حق «كل محافظة أو أكثر، في تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه». وتتم العملية بإحدى طريقتين: «طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم».

*صحيفة «العالم» البغدادية

ايران وسدود تركيا وتحويل أهوار العراق إلى أرض قاحلة

تواجه بلاد ما بين النهرين التي كانت تنعم بالمياه وضعا كارثيا بسبب الجفاف ووشح المياه القادمة عبر نهري دجلة والفرات ومنابعهما.

وبحسب مصادر رسمية عراقية إن منسوب المياه في نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا «انخفض بنسبة تصل إلى ٥٠٪».

إيـران من جانبها خفضت تدفق المياه إلى سد دربنديخان إلى «الصفر» وخفضت كمية المياه المتدفقة إلى سد دوكان بنسبة «تصل إلى ٧٠٪»، ويقع كلا السدين في إقليم كردستان العراق شبه المستقل.

وشهدت الأهوار سنوات سابقة من الجفاف القوي قبل أن ترويها من جديد مواسم الأمطار الغزيرة.

بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، انخفض مستوى المياه والرطوبة في ٤١٪ من مساحة الأهوار في جنوب العراق، من بينها الحويزة والجبايش، فيما جفت مسطحات مائية في ٤٦٪ من مساحة الأهوار، بحسب مسح قامت به منظمة «باكس» الهولندية غير الحكومية معتمدةً على صور من الأقمار الاصطناعية.

وفي ظل الانخفاض الحاد في مياه الأهـوار، دقت منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (فاو) ناقوس الخطر، محذرة في تقرير نشر منتصف تموز/يوليو من أن الأهوار «واحدة من أفقر المناطق في العراق وأحدى أكثر المناطق تضرراً من تغير المناخ ونقص المياه».

وأشارت إلى «آثار كارثية على سبل عيش أكثر من ستة آلاف أسرة ريفية إذ إنها فقدت جواميسها التي تعد مصدر رزقهم الوحيد».

من الجانب الإيراني، تعاني هذه الأهوار التي تسمّى بـ»هور العظيم»، كذلك من تراجع المياه. فقد جفّ نصف الجزء الإيراني منها.

من جانبه أكد وزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداني، أن تركيا قلصت ايرادات نهري دجلة والفرات الواصلة للعراق بنسبة ٥٠٪ ، مقابل قيام إيران بتقليل إيردات روافد سد دربندخان للصفر، مع انخفاض إيردات سد دوكان إلى ٧٠٪.

وقال الحمداني، في بيان له نشره الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية العراقي أن «ايرادات نهري دجله والفرات الوارده من تركيا انخفضت بنسبه ٥٠٪ »، لافتاً إلى أن «ايران قللت ايرادات روافد سد دربنديخان الى صفر بالمئة، وايرادات سد دوكان انخفضت الى ٧٠٪ ».

وأشار الحمداني الى أن «هناك تدخلا مباشرا من قبل الحكومة العراقية ممثل بشخص رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية لحسم هذا الموضوع».

ويبدو أنه بسبب المعاناة المشتركة فقد بدأ الجانب العراقي بالتنسيق مع الجانب التركي لزيادة الضغط على تركيا للإستجابة لمطالبهما المائية، فعلى هامش اجتماع وزاري مشترك مع وزير الموارد المائية السوري تمام رعد لمناقشة نقص الواردات المائية الحالية لنهر الفرات، قال الوزير العراقي إن من الضروري «التنسيق وتوحيد المواقف بشكل مشترك بين البلدين للمطالبة باعادة تدفق المياه في نهر الفرات وفقا للاتفاقيات المتفق عليها بهذا الخصوص».

ويحمّل المدير العام للمركز الوطني لإدارة الموارد المائية حاتم حميد، الجارة إيران مسؤولية الأزمة.

ويقول إن «التغذية الرئيسية لهور الحويزة هي من الجانب الايراني، لكن النهر مقطوع تماماً منذ أكثر من سنة».

واضاف المسؤول إن الاحتياجات المائية للأنشطة الزراعية والأهوار مغطاة جزئياً فقط في ظلّ التقنين في المياه من الجانب العراقي أيضاً، بنينما هناك بين الأولويات ضرورة تأمين مياه الشرب.

ويوضح المسؤول أن «قطاع الزراعة والأهوار هما الأكثر تأثراً بشح المياه لأنهما أكبر قطاعين مستهلكين للمياه».

ومع درجات حرارة تتجاوز ٥٠ درجة مئوية، يشير أيضًا إلى «التبخر العالي الذي يحدث في الأهوار» ولا يمكن تعويضه بالمياه المتاحة.

اختفت اليوم مساحات مائية واسعة جداً من هور الحويزة الواقع على الحدود مع الجارة الشرقية إيران، وهور الجبايش الذي يعدّ مقصداً سياحياً إلى الجنوب، وتحولت هذه المستنقعات أرضا جافة متشققة خرجت بينها شجيرات صفراء.

والسبب هو الجفاف وغياب شبه تام للأمطار خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لكن كذلك انخفاض مستوى المياه المتدفقة من الأنهار التي تنبع من دولتي الجوار إيران وتركيا، ما أرغم بغداد على تقنين استخدام احتياطاتها.

في هذه المنطقة، لم يبقَ من هور أم النعاج سوى برك مياه موحلة هنا وهناك، وخطوط جافة لجداول مياه كانت تنحدر عبر مستنقعات الأهوار التي كانت خصبة ذات يوم، وادرجت على لائحة التراث العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) في ٢٠١٦.

> **آثار كارثية على سبل عيش أكثر من ستة آلاف أسرة ريفية**

وتمتد الأهوار بين نهري دجلة والفرات في جنوب بلاد ما بين النهرين، يصفها البعض ب»جنات عدن على الأرض».

لكن هذه الأرض الغنية بالحياة، تعرضت لجفاف متكرر ومعاناة خلال فترة حكم النظام السابق.

فمن أجل قمع معارضين اتخذوها ملجأ، جفف صدام حسين الأهوار في تسعينات القرن الماضي.

ومنذ ذلك الحين انخفضت مساحاتها الرطبة إلى النصف تقريبا.

*احوال تركية-فرانس بريس

انتخابات 2023 المصيرية في تركيا.. هل تنجح المعارضة في الإطاحة بأردوغان؟

*المركزي الكردي للدراسات

في ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا المزمع تنظيمها في حزيران (يونيو) ٢٠٢٣، في حال عدم الذهاب إلى انتخابات مبكّرة، تكتسب استطلاعات الرأي التي تقوم بها الشركات الخاصة في البلاد أهمية خاصة بالنسبة للسياسيين وحتى الناخبين من أجل قياس المزاج الشعبي والعوامل المؤثرة على خياراتهم من جهة، وتحديد الاستراتيجيات الانتخابية من قبل الاحزاب من جهة أخرى.

وإن كان الجميع في تركيا وخارجها يتّفقون على كون الانتخابات المقبلة مصيرية بالنسبة إلى تاريخ البلاد ومستقبلها، تؤشر التناقض في السياسات والوعود المعلنة إلى الانقسام السياسي والاجتماعي الحاد الذي بات السمة الأبرز لعهد حزب العدالة والتنمية مؤخراً، ما

يزيد من حساسية الفترة التحضيرية للانتخابات ويصعّد من ردود الأفعال المحتملة على نتائجها.

كما في معظم دول العالم، يشكّل الاقتصاد محرّك خيارات الناخب التركي في الانتخابات، وهي القاعدة الصلبة التي تقف عليها المعارضة التركية، التي تحاول استغلال تردي الاوضاع الاقتصادية والمالية، وتعتمد عليها في تحديد سياسات ووعود انتخابية تحاكي عواطف الناخبين المستاءين من التراجع المتسارع لجودة الحياة بالنسبة إليهم. تبدو المعارضة واثقة من قدرتها على اللعب بالورقة الاقتصادية لصالحها، والتي تعتقد بأنها كفيلة بالإطاحة بـ"العدالة والتنمية" الذي وصل إلى الحكم مشهراً الورقة ذاتها. لكن قدرة الرئيس رجب طيب أردوغـــان الفائقة على المناورة وحرفيّته في استخدام خطاب يمزج بين الديني والقومي في السياستين الداخلية والخارجية، وتحالفاته الاقليمية مع دول مؤثّرة على السياسة والاقتصاد التركيين، يجعل من فرضية المعارضة بخصوص "انتخابات مضمونة" خطأً استراتيجياً قد يؤدي إلى تفويتها أهم فرصة سياسية لها منذ بداية القرن.

نستعرض في هذه الورقة نتائج استطلاعات الرأي المعلنة من قبل أبرز المراكز والشركات في تركيا منذ بداية آب (اغسطس) الحالي، لننتقل لاحقاً إلى السيناريوهات الانتخابية المحتملة لكل من أحزاب السلطة والمعارضة السداسية والمعارضة في التيار الثالث في محاولة لاستخلاص صورة أقرب إلى واقع الانتخابات التركية المصيرية بالنسبة إلى البلاد وعدد من قادتها السياسيين، مثل الرئيس التركي نفسه ومنافسه الأبرز في المعارضة وشخصيات سياسية وحزبية أخرى.

ائتلاف المعارضة متقدّم على ائتلاف السلطة

أظهر مسح قامت به شركة "ماك" (MAK Araştırma) تقدّم "تحالف الأمة" المعارض، الذي يضم حزبي "الشعب الجمهوري" و"الجيد"، ويحظى بتأييد العديد من الأحزاب المعارضة، على "تحالف الشعب" الحاكم، والذي يضم حزبي "العدالة والتنمية" و"الحركة القومية".

وبحسب "ماك"، يتقدّم "تحالف الأمة" بأكثر من ١٢ في المئة، بنسبة أصوات بلغت ٤٧٫٤٨ في المئة، مقابل ٣٥ في المئة "لتحالف الشعب". وذكر كولات في بيانه أنهم أجروا سبعة استطلاعات هذا العام، وأن أصوات حزب العدالة والتنمية كانت أقل من ٣٠ في المئة.

> **"يؤشر التناقض في السياسات والوعود المعلنة إلى الانقسام السياسي والاجتماعي الحاد"**

كما أعلنت الشركة أنـها قـامـت بسبعة مسوحات منذ بداية العام، بمعدل مسح واحد شهرياً، حيث أظهرت جميعها تقدّم ائتلاف المعارضة على السلطة.

ووفق "مـاك"، فإن حزب "العدالة والتنمية" خسر حوالى ١٧ في المئة من الأصـوات مقارنة بانتخابات ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠١٨، بينما أضاف حزب "الشعب الجمهوري" نسبة ٣٫٥ في المئة على أصواته، فيما بقيت أصوات حزب "الحركة القومية" في نسبة سبعة في المئة. كما أظهرت نتائج الشركة ارتفاعاً في شعبية الحزب "الجيد"، إذ وصلت أصواته إلى نسبة ١٨ في المئة. أما حزب "النصر" المتطرف ، برئاسة أوميت أوزداغ ، فحصل على نسبة تصويت تتراوح بين ١٫٥ و ١٫٧ في المئة مع امكانية ارتفاع الرقم إلى اثنين في المئة مع الناخبين المترددين.

وذكرت ماك أن حزب "الشعوب الديمقراطي" يمتلك نسبة تأييد مقدارها ١٠ في المئة، لكن لديه قاعدة انتخابية تبلغ نسبتها اثنين في المئة لا تعلن تأييدها الحزب علانية، لكنها تمنحه أصواتها يوم الانتخابات، إذ يتمتع حزب الشعوب الديمقراطي بأعلى نسبة من الناخبين القادرين على التنسيق والتحرّك معاً في الاستحقاقات الدستورية، وفق رأي الشركة.

من جهتها، أعلنت شركة "ميتروبول" للإحصاءات واستطلاعات الرأي أن نتائج مسح أجرته على ٢٠٩١ شخصاً بين تاريخي ١١-١٦ تموز (يوليو) أظهرت، وبعد توزيع أصوات المترددين، أن نسبة أصوات "تحالف الأمة" ٣٩٫٤ في المئة، مقابل ٣٩٫٨ في المئة لتحالف الشعب.

وبيّنت أرقام استطلاعات الرأي تصدر حزب "العدالة والتنمية" بنسبة ٣٣٫٨ في المئة يليه "الشعب الجمهوري" بـ ٢٥ في المئة ومن ثم "الحزب الجيد" بـ ١٤٫٥ في المئة وبعده "الشعوب الديمقراطي" بـ ١١٫٢ في المئة فيما بلغت أصوات حزب "الحركة القومية" شريك السلطة ستة في المئة فقط.

اللافت في مسح الشركة بلوغ نسبة الناخبين الذين لم يحسموا بعد الجهة المستحقة لأصواتهم، أي "المترددين"، معدل ١٦٫٥ في المئة.

بدورها، أعلنت شركة "رويست" لاستطلاعات الرأي، المقرّبة من المعارضة، استناداً إلى نتائج الاستطلاع الذي أجرته في حزيران (يونيو) ٢٠٢٢ في أربع ولايات في الجنوب الشرقي، ثبات معدّل تصويت حزب الشعوب الديمقراطي مقارنة مع نتائج انتخابات ٢٠١٨، فيما ارتفع معدّل تصويت حزب الشعب الجمهوري بنحو أربع مرات.

ووفقاً للمسح الذي أجرته الشركة في ولايات ديار بكر وأورفا وماردين ووان في حزيران (يونيو) ٢٠٢٢ ورداً على سؤال "لأي حزب ستصوت اذا أجريت الانتخابات هذا الأحد؟" أظهرت النتائج انخفاض نسبة تأييد "العدالة والتنمية" لتصل إلى ٢٣٫٨ في المئة، بعدما كانت ٣٤٫٧ في المئة، مقابل انخفاض طفيف جداً في نسبة تصويت حزب الشعوب الديمقراطي التي هبطت من ٥٢٫٤ في المئة إلى ٥١٫٣ في المئة، فيما كانت نسبة أصوات حزب الشعب الجمهوري الأكثر تغيّراً، حيث ارتفعت من ٢٫٧ في المئة إلى ٩٫٨ في المئة، مقابل ٤٫٧ في المئة لحزب "الديمقراطية والتقدّم" و٢٫٦ في المئة لحزب "المستقبل".

> **"يتمتع حزب الشعوب الديمقراطي بأعلى نسبة من الناخبين القادرين على التنسيق والتحرك معا"**

أما شركة "ارتي ١" المقرّبة من المعارضة أيضاً، فأعلنت في سياق نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها في شهر تموز (يوليو) ٢٠٢٢ أن الفارق في الأصوات يزداد تدريجياً بين "تحالف الأمة" المعارض و"تحالف الشعب" في السلطة لصالح المعارضة التي وصلت نسبة أصواتها إلى ٤٣٫١ في المائة، مقابل ٣٥ في المئة لصالح الائتلاف الحاكم، بتفوق بلغ ٨٫١ نقاط.

وفقاً للاستطلاع، حلّ حزب "العدالة والتنمية" في المرتبة الأولى ضمن لائحة الأحزاب بنسبة أصوات ٢٩٫١ في المئة، تلاه حزب "الشعب الجمهوري" بـ٢٨٫٢ في المئة، وفي المرتبة الثالثة حزب "الجيد" بـ١٤٫٩ في المئة، بينما نال حزب "الشعوب الديمقراطي" ف ١٢٫٤ في المئة بينما حل حزب "الحركة القومية" في المرتبة الخامسة بنسبة ٥٫٩ في المئة.

في المقابل، أظهرت نتائج استطلاعات الرأي لشركة "أكسوي" تأخر "تحالف الشعب" عن المعارضة بفارق ٤٫٨

في المئة لتبلغ نسبة التأييد ٣٨ في المئة مقابل ٤٢٫٨ في المئة لصالح "تحالف الأمة"، و٤٧٫٥ في المئة عند احتساب أصوات "تحالف الأمة" مع شركائه في المعارضة السداسية في كل من أحزاب "المستقبل" و"الديمقراطية والتقدّم" و"الرفاه".

أما على مستوى الأحـزاب، بلغت نسبة أصوات "العدالة والتنمية" ٢٩٫٧ في المئة، تبعه حزب "الشعب الجمهوري" بـ٢٨٫٨ في المئة، فيما احتل حزب "الجيد"، الذي يشهد صعوداً لشعبيته في الفترة الأخيرة، المركز الثالث بنسبة ١٤ في المئة، مقابل ١٣٫٢في الاستطلاع السابق، بينما نال حزب "الشعوب الديمقراطي" ١٠ في المئة، مقابل ٧٫٨ في المئة من الأصوات لحزب "الحركة القومية" الشريك في السلطة.

ووصفت الشركة في تحليلها للبيانات "الشعوب الديمقراطي" بأنه "الحزب المفتاح" في الانتخابات المقبلة، وبيضة القبان التي ستحدد الجهة الفائزة بها، إذ أن نسبة تأييد الحزب عادةً ما تكون "مقفلة" وغير قابلة للتزعزع.

> "حزب العدالة والتنمية خسر حوالى 17 في المئة من الأصوات"

أوفر المرشحين الرئاسيين حظاً

وفقاً لقانون الانتخابات، تجري الانتخابات الرئيسية والبرلمانية في نفس اليوم كل خمس سنوات. يحدد يوم الاقتراع بالأحد الأخير قبل انتهاء فترة ولاية الرئيس والبرلمان. أجريت الانتخابات السابقة في ٢٥ تموز (يونيو) ٢٠١٨. وبما أن الخامس والعشرين من تموز ٢٠٢٣ يصادف السبت، من المفترض أن تجري الانتخابات في ١٨ تموز، في حال لم تذهب البلاد إلى انتخابات مبكّرة. قبل ستين يوماً من يوم التصويت، في ١٩ نيسان (أبريل) ٢٠٢٣، من المفترض أن يعلن المجلس الأعلى للانتخابات الجدول الزمني للاستحقاق.

أعلن "تحالف الشعب" الحاكم مرشّحه للانتخابات المقبلة ممثلاً بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشكل متوافق مع غالبية التوقّعات. في المقابل لا يزال "تحالف الأمة" المعارض متكتّماً بشأن اسم مرشّحه الرئاسي للانتخابات، وسط تزايد التوقّعات بتسمية زعيم حزب "الشعب الجمهوري" كمال كيليتشدار أوغلو كمرشح توافقي لا لـ"تحالف الأمة" فحسب، وإنما ممثلاً للمعارضة السداسية أيضاً.

إحدى نقاط الاتفاق الرئيسية للمعارضة السداسية هي تسمية مرشح رئاسي مشترك. على الرغم من أنه لم يتضح بعد كيف سيتم تشكيل التحالف الانتخابي، إلا أن قادة الأحزاب الستة أكدوا أنهم سيعتمدون مرّشحاً رئاسياً مشتركاً. في الحقيقة، فإن كل زعيم في المعارضة السداسية يبرز كمرشّح رئاسي محتمل. ويعد رئيس بلدية مدينة إسطنبول أكرم إمام أوغلو وورئيس بلدية العاصمة أنقرة منصور يافاش من بين أقوى المرشحين. على الرغم من أن كمال كيليجدار أوغلو قال إن كلا الاسمين يجب أن يستمرا في واجباتهما الحالية، صرّحت رئيسة حزب "الجيد" ميرال أكشنر أن كلاً من إمام أوغلو ويافاش يتطلعان إلى الترشح للرئاسة.

وزاد زعيم "الشعب الجمهوري" نشاطه السياسي في الآونة الأخيرة، حيث بات يتصرّف ليس كزعيم حزب سياسي له مرشّحيه للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإنما كمرشّح يحاول زيادة رصيده الشعبي عبر اطلاق الوعود الانتخابية بالتزامن مع رفع مستوى الانتقادات

والاتهامات الموجّهة إلى السلطة وفي مقدمتها رأس الهرم الرئيس رجب طيب أردوغان.

ومن المثير للاهتمام ذلك الاقبال الجماهيري الكبير للتجمعات الانتخابية التي أقامها الحزب في عدد من الولايات والمدن التركية، تحت مسمّى "صوت الأمة" متعهداً أن تغطّي معظم الولايات التركية.

لكن أحد أهم العقبات أمام ترشّح كيليتشدار أوغلو هو انتمائه إلى الطائفة العلوية في تركيا، وهو ما اعتبره منافسه الافتراضي، أردوغان، انتقاصاً منه، ووجّه سهام انتقاداته إليه في خطاب عام.

حقيقة أن رئيسي البلديتين الحاصليْن على أعلى الأصوات في جبهة المعارضة في الاستطلاعات يعتبران مرشحين قويّين للانتخابات الرئاسية. وقد تزيد استطلاعات الرأي الضغوطات على قادة الأحزاب السياسية لترشيح يافاش أو إمام أوغلو في المستقبل، فيما أعلنت أكشنر في تصريحات سابقة أنها لا تحبذ الترشح إلى منصب الرئاسة، وأن هدفها هو رئاسة الوزراء بعد التحوّل إلى النظام البرلماني.

كما أن خلفيته السياسية وتدرّجه في صفوف حزب "الحركة القومية" قبل الانتقال إلى المعارضة الأم (الشعب الجمهوري) يعتبر من قبل العديد من المراقبين فرصة من أجل الحصول على أصوات التيار اليميني في تركيا، وبشكل خاص القومي المتطرف.

في المقابل، تبرز عقبتان رئيسيتان أمام ترشح رئيسي البلديتين. يحتّم القانون على المرشّح الرئاسي استقالته من أي منصب إداري حكومي. وبالتالي، سيكون أحدهما مجبراً على تقديم استقالته من رئاسة البلدية التي اعتبر حصول المعارضة التركية عليها بعد قرابة ٢٥ عاماً من سيطرة "العدالة والتنمية" انتصاراً سياسياً ومعنوياً كبيراً للمعارضة. بالإضافة إلى أن استقالة أحدهما سيعني انتقال بلديته إلى يد السلطة، التي ستستغل امكانيّاتها الكبيرة في المعركة الانتخابية.

من جهة أخرى، قد يمنح ترشيح يافاش المعارضة أصوات اليمين التركي. لكن في المقابل، تتزايد مخاوف المعارضة من خسارة أصوات الكرد الذين قد يواجهون ترشيح المعارضة لشخصية قومية بالامتناع عن التصويت، وهو ما يعني فقدانها لنحو عشرة في المئة من الأصوات، وبالتالي تراجع حظوظها في إسقاط أردوغان.

> **"حزب الشعوب الديمقراطي يمتلك نسبة تأييد مقدارها 10 في المئة"**

في حديثه إلى "بي بي سي التركية" مؤخّراً، أكد نائب الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي، طيب تمل، أن موقف القاعدة الحزبية والقوى المؤيدة من منصور يافاش غير ايجابي، وهو ما عبّر عنه سابقاً أحمد تورك، أحد الشخصيات المؤثرة في الحزب.

يُعرف المجتمع التركي بحبّه للزعماء الشعبويين بغض النظر عن السياسات التي ينتهجها هؤلاء، والتي قد تبلغ في بعض الأحيان مستويات استبدادية وتعسّفية وشوفينية. تقوم السياسات التركية على حصول المرشّحين لرئاسة الوزراء سابقاً، ورئاسة الجمهورية بعد تغيير نظام الحكم، على الموافقة الاجتماعية ضمن نظام انتخابي قائم على الديمقراطية التمثيلية.

تبني المعارضة التركية خطابها الانتخابي بانتقاد الجمود السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد المتّجهة نحو كارثة اقتصادية عميقة. بالمقابل يركّز حزب العدالة والتنمية في استراتيجيّته لانتخابات ٢٠٢٣

على ثلاثة عناوين رئيسية: إبقاء ذاكرة الأعوام العشرين السابقة حيّة لدى الناخب التركي، مواصلة التذكير بالثمن المرير الذي دفعته البلاد في فترات التحالفات، والإعلان عن الخطوات والقرارات المتّخذة من قبل الحزب بشكل علني ومباشر للجمهور. حدد الرئيس التركي استراتيجية فترة الدعاية الانتخابية وأعطى تعليمات بشأن ما يجب القيام به في فترة الشهور العشرة قبل موعد الصمت الانتخابي.

أما الجانب الأكثر إثارة للشكوك من قبل الناخب التركي بما يخص المرشح التوافقي للمعارضة السداسية، فهو الضغط الذي قد يتسبب به هذا التوافق على الرئيس الجديد الذي سيجد نفسه مجبراً على إرضاء ستة قادة لأحزاب مختلفة في التوجّهات والخطط، ومحاولة كل زعيم منهم إجباره على التصرف بما يتماشى مع آراء ومصالح حزبه. ما يعني أنه سيكون من الصعب جداً على الرئيس تقديم حلول مثالية للمشاكل المزمنة في البلاد.

وقد تمتد هذه المشكلة لتصل إلى التعيينات التي ينبغي على الرئيس إجراؤها للمدراء العامين أو رؤوساء الجامعات أو المجالس التعليمية والعدلية والقانونية العليا، وهو أحد واجباته الدستورية.

في الوقت ذاته، أعلن حزب "الحركة القومية"، شريك أردوغان في الحكم، استراتيجية النزول إلى الشارع بدءاً من تاريخ ٩ أيلول (سيبتيمبر) القادم، حيث سيتم اطلاق الحملة الانتخابية للحزب من خلال تجمّع انتخابي في اليوم ذاته في مدينة سيواس ذات التوجّه القومي، وبمشاركة رئيس الحزب اليميني المتطرف دولت باهتشيلي.

سيكون موقف حزب الشعوب الديمقراطي حاسماً جداً في تحديد مرشّح المعارضة. يمكن لحزب الشعوب الديمقراطي، الذي رشّح صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك السابق للحزب في آخر انتخابين رئاسيين، أن يدعم مرشّح المعارضة السداسية.

في حديثه في الاجتماع الأخير لمجموعته البرلمانية، أدلى الرئيس المشارك للحزب مدحت سنجار بتصريحات أكد فيها أنّهم منفتحون على فكرة المرشح المشترك من خلال الحوار المفتوح والتوافق عبر المفاوضات، مشيراً إلى أنه في حال "لم تنجح تلك السبل، فسنعتبر بلا شك مرشحنا الخيار الأمثل".

> **يعتبر حزب الشعوب الديمقراطي الحزب المفتاحي في الانتخابات القادمة**

من المتوقع أن يؤيد حزب الشعوب الديمقراطي ترشيح إمام أوغلو أو كيليتشدار أوغلو، ويحجب ثقته عن أي مرشّح آخر ذاهباً إلى مرشّحه الخاص بالتوافق مع مكوّنات "التحالف من أجل الديمقراطية". والتحالف من أجل الديمقراطية هو التيار الثالث في تركيا إلى جانب تحالفي السلطة والمعارضة، وتأسس بقيادة حزب الشعوب الديمقراطي. يضم التحالف ستة أحزاب سياسية إلى جانبه هي "حزب العمال" و"حزب الحركة العمالية" و"اتحاد الجمعيات الاشتراكية" و"مراكز المجتمع" و"حزب العمال التركي" و"حزب الحرية الاجتماعية"، وجميعها أحزاب وحركات يسارية.

ودميرتاش هو الرئيس المشارك السابق لثالث أكبر حزب في البرلمان ويقبع في السجن منذ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٦، أي منذ ما يقارب ست سنوات، بلائحة اتّهامات ضده مكوّنة من آلاف الصفحات، وعشرات

ملفّات القضايا، و٥١٣٠ تهمة، منها ٣٨ حكمها السجن المؤبّد، وعشرات آلاف السنوات من السجن، شأنه شأن المتّهمين الآخرين في قضية كوباني.

مؤخراً دعا دميرتاش المعارضة السداسية إلى التفكير والعمل على كسر القواعد التقليدية من أجل إنجاز التحول الديمقراطي الدائم والسلام الاجتماعي. وفي رسالة إلى الصحافيين والفنانين وقادة الرأي، وفي مقالاته لموقع "T٢٤" وصحيفة "دوفار"، وفي مقابلة أجراها في منتصف تموز (يوليو) الماضي مع مراد سابونجو، استمر دميرتاش في رسم ملامح رؤيته للانتخابات الرئاسية القادمة.

وفي مقالة في "دوفار" بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو) ٢٠٢٢ قدم دميرتاش اقتراحاً يغير مسار الحوارات بشأن مرشّح المعارضة التوافقي حينما قال إنه "قبل سؤال من هو المرشح المشترك، من الضروري طرح سؤال ماذا يعني المرشح المشترك؟"، شارحاً أن "المرشح المشترك ليس شخصاً، بل تفاهم، إنه المتحدث باسم العقل الجمعي، والعاكس للوعي الموحد. هو صورة ظلية لـ ٨٥ مليون شخص".

يرى دميرتاش، ومن خلفه فئة كبيرة من أعضاء ومناصري حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات المصيرية لعام ٢٠٢٣ وحاجة المعارضة لأصوات الحزب الصلبة، فرصة لإبرام عقد سياسي اجتماعي طويل الأمد يضمن الحد الأدنى من الأسس الديمقراطية والحريات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العقد الأخير من حكم "العدالة والتنمية" بشكل خاص. لذا، يرى دميرتاش أن "الهدف المشترك للمرشح ليس نسبة الـ ٥٠+١ الكفيلة بالفوز، بل ٨٠+١ في المئة، لأن الهدف ليس فقط الفوز في الانتخابات، وإنما إدارة العملية الانتقالية بأقوى شرعية اجتماعية، بمشاركة جميع ديناميكيات المجتمع".

يُعتبر سيناريو إغلاق ثالث أكبر الأحزاب السياسية في البرلمان التركي من أكثر السيناريوهات رعباً بالنسبة إلى الحياة الديمقراطية في البلاد، وهو احتمال يزداد بقوة بالتزامن مع صعود اليمين التركي الذي يحاول تمكين قاعدته الشعبية على أساس خطاب الكراهية ضد الأقليات الموجودة في تركيا، والوافدة إليها في نفس الوقت.

بالنظر إلى تجربة "الشعوب الديمقراطي" الطويلة مع حالات الاعتقال والاغلاق، لن يكون مفاجئاً وجود خطط بديلة لدى قادته.

> "وجد الشعوب الديقمراطي رسائل باباجان وحزبه مجدية ومختلفة"

كما أن عدم الإعلان عنها في وقت مبكّر لن يكون مستغرباً، لكنه يفتح باب التكهّنات بشأن ماهيتها. المطّلع على قانون الانتخابات المعدّل، والمفصّل على قياس السلطة التركية الحالية، يدرك العقبات التي حاول مشرّعو السلطة خلقها أمام أي مشاركة لـ"الشعوب الديمقراطي" في الحياة السياسية بعد إغلاق الحزب. لكن التحالف الكبير الذي يقوده الحزب الفتي مع شركائه اليساريين يمهّد الطريق أمام الوصول إلى البرلمان تحت مسمّى أياً من هذه الأحزاب.

أما السيناريو الأكثر بروزاً، سيكون إنشاء شراكة مع حزب "الديمقراطية والتقدّم" الذي يرأسه الوزير السابق في حكومة العدالة والتنمية علي باباجان.

شهدت العلاقات بين الحزبين مؤخراً تطوراً ملحوظاً، حيث وجد "الشعوب الديقمراطي" رسائل باباجان وحزبه

مجدية ومختلفة عن الخطاب التقليدي للأحزاب التركية التقليدية بخصوص الموضوعات الرئيسية مثل الحريات وحقوق الإنسان والعدالة وحرية التعليم باللغة الأم وغيرها.

خلاصة

تدخل تركيا انتخابات العام المقبل في ظل أسوأ فترة تشهدها البلاد لجهة تراجع سلطة القانون وتقويض عمل المؤسسات الديمقراطية والتضييق على الحريات، وفي ظل ظروف اقتصادية سيئة للغاية، أدت إلى استحواذ الهمّ المعيشي والحياة اليومية الحصة الأكبر من التوجّهات السياسية والوعود الانتخابية، ودفعت بالحريات والديمقراطية إلى مستويات متأخرة من قبل أغلب الأحزاب السياسية.

> **"تبني المعارضة التركية خطابها الانتخابي بانتقاد الجمود السياسي والاقتصادي والاجتماعي"**

وعلى الرغم من شعور الناخب التركي بعجز الحكومة في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، إلا أن هذا الحكم المسبق غدا سارياً أيضاً على معظم الأحزاب السياسية الأخرى في حالة أشبه بانعدام الثقة بالمؤسسة السياسية التركية، بغض النظر عن الحزب السياسي أو السلطة والمعارضة.

وفي حال فوز المعارضة بالرئاسة، سيتعين على الرئيس الجديد أن يتعامل مع فترة صعبة بعد الانتخابات وتحت ضغط المعارضة الجديدة التي تمتلك سنوات طويلة من الخبرة في إدارة البلاد ومؤثرة في الجهاز البيروقراطي.

يخشى الناخب التركي من أن ينتهج المرشح الرئاسي للمعارضة السداسية سياسة غير فاعلة أو يتبنّى سياسة "اللاسياسة" في محاولة لتحقيق الحد الأدنى من المصالح المشتركة للأحزاب، في ظل صعوبة إقامة توازن بين الفاعلين الستة، الذين أوصلوه إلى الحكم. هذه الشكوك تشكّل ورقة رابحة بالنسبة إلى أردوغان الذي يمكن أن يثير مثل هذه المواضيع علناً في التجمعات الانتخابية مع اقتراب موعد الاستحقاق الدستوري.

يعتبر حزب "الشعوب الديمقراطي" الحزب المفتاحي في الانتخابات القادمة. ويبدي إصراره على عدم حصر المناقشات السياسية مع أحزاب المعارضة بالمرشح الرئاسي وعدد المقاعد البرلمانية ونوع الدعم المتبادل، ليتجاوز ذلك إلى ملفات وتفاصيل تتعلق بمستقبل البلاد ورؤية السلطة الجديدة للسياسات الداخلية والخارجية ومواضيع مثل الحقوق الفردية والسياسية والحرّيات وآلية العمل الديمقراطي، وصولاً إلى علاقات أنقرة الاقليمية والدولية. ويزيد ذلك صعوبة إمكانية الوصول إلى تفاهمات مشتركة ويعزز سيناريو خوض الحزب الانتخابات الرئاسية بمرشح مستقل يمثل "المعارضة السباعية" المشكّلة من الأحزاب والجهات اليسارية الكردية لينافس كلاً من أردوغان ومرشّح "المعارضة السداسية".

قد يكون سيناريو الدخول إلى الانتخابات البرلمانية تحت سقف حزب "الديمقراطية والتقدّم" أحد السيناريوهات المحتلمة في حال إقدام السلطات التركية على إغلاق حزب "الشعوب الديمقراطي"، خاصة أن الحزب المولود حديثاً يبدو خارج الخريطة السياسية التركية في استطلاعات الرأي حتى اللحظة.

وعلى الرغم من الشعبية الكبيرة التي يتمتّع بها

يافاش، إلا أن الخشية من فقدان أصوات الكرد واليسار بشكل عام، ومخاوف خروج ثاني أكبر البلديات في البلاد من يد المعارضة يمكن أن تحول دون ترشيحه من قبل المعارضة كرئيس توافقي.

تشير معظم استطلاعات الرأي إلى تقدّم المعارضة التركية على السلطة في الانتخابات الرئاسية بحكم تحالفاتها القائمة على أرضية مواجهة السلطة بشكل رئيسي، بالتزامن مع محاولتها جذب المزاج الشعبي المستاء من السياسات الاقتصادية للسلطة بشكل خاص، ما يعني أن أي خطوات من قبل السلطة الحالية في مسار تحسين الواقع الاقتصادي أو توسيع التحالفات السياسية قد يؤدي إلى تغيّر الصورة الحالية لاستطلاعات الرأي، وهو ما يلغي ضمانة فوز المعارضة في الانتخابات المقبلة.

> **تدخل تركيا انتخابات العام المقبل في ظل أسوأ فترة تشهدها البلاد**

مصادر:

شركة استطلاعات رأي واستشارات مقرّبة من الحكومة التركية لصاحبها "محمد علي كولات"

موقع "Habere Buradan Bak" الاخباري التركي مقال بعنوان "تم الاعلان عن آخر استطلاع رأي ما هي نسبة أصوات كمال كيليتشدار أوغلو" تاريخ ٣-٨-٢٠٢٢

موقع "T٢٤" الاخباري خبر بعنوان "استطلاع ماك: ١٣ نقطة بين السلطة والمعارضة" ٤-٨-٢٠٢٢

شركة استطلاعات رأي عريقة عرفت سابقاً بقربها من العدالة والتنمية إلى أن نشب خلاف بينهما بسبب استطلاع للرأي نشرته الشركة عام ٢٠١٢ أظهر تراجع أصوات العدالة والتنمية.

صحيفة "جمهورييت" خبر بعنوان "ميتروبول أعلنت نتائج احصائها الأخير" بتاريخ ٤-٨-٢٠٢٢

صحيفة "بير غون" خبر بعنوان "ميتروبول شاركت نتائج احصائها الأخير" تاريخ ٤-٨-٢٠٢٢

موقع "ميدياسكوب" خبر بعنوان "استطلاع رويست: الشعب الجمهوري رفع معدل أصواته في جنوب شرق تركيا بنحو ٤ أصعاف" تاريخ ٢٠٢٢/٧/٣٠

موقع "كرونوس" الاخباري خبر بعنوان "آخر استطلاع انتخابي: المعارضة زادت الفارق ووصلت نسبتها إلى ٤٣٪" تاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٩

أحد أكثر شركات استطلاع الرأي في تركيا دقة خلال السنوات الماضية

موقع "سون داكيكة" الإخباري خبر بعنوان "المعارضة تتفوق على السلطة في استطلاعات الرأي الأخيرة بنسبة ٤٨٪ في المائة" تاريخ ٣-٨-٢٠٢٢

بي بي سي التركية مقال بعنوان "إذا فرضوا علينا الاختيار بين أردوغان ومرشّح مشابه يمكن أن نذهب إلى ترشيح منافس يمثّلنا" تاريخ ٣-٦-٢٠٢٢

موقع صحيفة "يني عصر" خبر بعنوان "بالفيديو: استراتيجية العدالة والتنمية الثلاثية للانتخابات" تاريخ ٢٩-٧-٢٠٢٢

موقع قناة "ان تي في" التركية خبر بعنوان "الحركة القومية سينزل إلى الميدان من أجل الانتخابات في أيلول القادم" تاريخ ٣-٨-٢٠٢٢

موقع ميدياسكوب مقال بعنوان "هل الأحزاب مستعدة للانتخابات؟" تاريخ ١٨-٦-٢٠٢٢

صلاح الدين دميرتاش:

حـــرب جـــديدة فـــي ســـوريا؟

تستعد حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، التي تتمزق وتنهار بالكامل في الداخل، لتوسيع الاحتلال في المناطق الكردية في سوريا بعملية عسكرية جديدة. هذه العملية ستؤدي إلى إعادة احياء خطاب "التهديد الوجودي"، وخلق موجة قومية شوفينية، في محاولة لمنع تمزّق وانهيار السلطة.

مع انطلاق الرصاصة الأولى في العملية، ستبدأ القنوات التلفزيونية بشكل جماعي بنقل مشاهد الحرب على مدار الساعات الأربع والعشرين، وسيقدم المحللون المتحذلقون تحليلاتهم بشأن الحرب بحماسة منقطعة النظير بالوقوف أمام الخرائط الملوّنة حاملين في أيديهم عصاً ليقولوا أشياء من قبيل "أولئك الذين لا

> لا يحق لأحد أن يدفع أولاد الفقراء إلى الجبهة لاستخدامهم في الدعاية الانتخابية

يدعمون هذه العملية هم داعمون للإرهاب. أي إما تكون معنا أو أنّك إرهابي! ليس هناك موقع وسط".

ولكن، هل يجانب هذا الحقيقة؟ سيكون الموقف الذي تتخذه المعارضة بالإجماع حاسماً هنا. وأدلى بعض قادة المعارضة بتصريحات أعربوا فيها عن شكوكهم فيما يخص العملية العسكرية المحتملة في سوريا.

أعتقد أن الكثيرين باتوا مدركين لماهية هذه اللعبة الدموية. سنرى من سيرفض أن يكون جزءاً من هذه اللعبة يتحوّل إلى صاحب كلمة وقرار في مستقبل تركيا من خلال عدم الوقوع في هذا الفخ.

القنوات الدبلوماسية

هناك قول مشهور لـ»مصطفى كمال "إن لم تكن مضطراً فإن الحرب جريمة". إذا واجهت تركيا تهديداً حقيقياً، هجوماً عنيفاً لا يمكن تفاديه على الرغم من استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية، فمن حقها الطبيعي أن تدافع عن نفسها. لكن الوضع في سوريا ليس كذلك. حكومة حزب العدالة والتنمية تشن حرباً في سوريا ليس للدفاع عن تركيا، ولكن للتدخّل في إرادة الشعب السوري، وخاصة الكرد.

تتحمل حكومة العدالة والتنمية مسؤولية كبيرة في تصاعد الحرب الأهلية في سوريا. منذ البداية، خاضت الحكومة حرباً بالوكالة من خلال القوى المتطرفة التي دعمتها وسلّحتها، دون الإقدام على أي خطوات دبلوماسية سواء مع إدارة دمشق أو مع الكرد، ما أدى إلى تدهور الوضع في سوريا. على الرغم من أن إدارة دمشق والكرد لا يشكّلون تهديداً لتركيا، إلا أن حكومة العدالة والتنمية وصفت الأول بـ"الأسد القاتل" والثاني بـ"الإرهابي" وسدّت جميع قنوات الحوار، ولم تعترف بالإدارتين.

الجميع أخيار؟

من المضحك رفض البعض "تواصل تركيا العظيمة مع قاتل أو إرهابي". لكن بعد السخرية منهم، دعونا نذكّرهم: ماذا عن التفاوض مع إسرائيل؟ ماذا عن المحادثات مع قادة طالبان؟

هل كل الدول والجهات المسلّحة في العالم ناصعة البياض، بينما عندما يتعلق الأمر بالكرد وإدارة دمشق يصبحون "إرهابيين" و"قتلة"؟]الرئيس الروسي فلاديمير[بوتين الذي عانقتموه وقبّلتموه بالأمس أليس مسؤولاً عن مقتل ٣٤ جندياً تركياً في إدلب؟

حملة انتخابية

يجب ألا ينخدع أحد لخطاب المسوّقين للعملية،التي تهدف في الأساس إلى الفوز بالانتخابات، على أنها

> يجب ألا ينخدع أحد لخطاب المسوّقين للعملية،التي تهدف في الأساس إلى الفوز بالانتخابات

"دفاع عن الوطن". عندما لا يكون هناك أي داعٍ لشن الحرب، وتكون الخطوة غزواً من دون شرعية، فإن ذلك لا يمكن اعتباره دفاعاً عن الوطن، بل حملة انتخابية.

لو أن تركيا مهددة ولم يكن هناك خيار آخر حقاً، وإذا حاولت الجيوش غزو تركيا، حينها سنتصدى جميعاً لهذا الوضع بشكلٍ موحد وبكامل المسؤولية. لكن دعم لعبة دموية هدفها فوز العدالة والتنمية والحركة القومية بالانتخابات يعني التواطؤ وارتكاب خطأ تاريخي.

العد التنازلي

يبدو أن العد التنازلي للعملية العسكرية في سوريا بدأ. في وقت يعارض الجميع هذه العملية، بما في ذلك المجتمع الدولي والقوى الإقليمية، فإن عبء جر تركيا إلى المستنقع عبر مغامرة غير مضمونة العواقب سيكون ثقيلاً بالتزامن مع دنو الأزمة الاقتصادية الداخلية من حافة الانهيار.

العبء الاقتصادي الذي ستجلبه الحرب لن يقع على عاتق الحكومة وأنصارها، بل على كاهل فئات واسعة من الشعب. لن ينقص أي شيء على موائد هؤلاء، بما فيها الفاكهة الشهية والعسل والتمر، ولكن ستفقد موائد الناس البسطاء كسرةالخبز. سيتم النفخ في خطاب "الأرض والأمة" للتغطية على الأحاديث والمقارنات بين موائد القصر وموائد العامة. حتى الحديث عن الأزمة الاقتصادية "في هذه الأيام الصعبة التي نحن فيها" سيتم منعه.

لا للحرب والاحتلال!

مثل هذه الحرب لن تكون لصالح البلاد والشعب، بل لفائدةحكومة العدالة والتنمية والحركة القومية فقط. لذلك، يجب على كل شريحة تفكر في الناس وتدافع عن الديمقراطية أن ترفع صوتها بشجاعة رفضاً للحرب.

لا يحق لأحد أن يدفع أولاد الفقراء في الأناضول إلى الجبهة لاستخدامهم في الدعاية الانتخابية. لا للحرب والاحتلال!

ينظم حزب الشعوب الديمقراطي مسيرات في ديار بكر يوم السبت ٦ آب (أغسطس) وفي اسطنبول يوم الأحد ٧ آب (أغسطس) للفت الانتباه إلى السياسات الحربية. أدعو كل من يريد السلام إلى المشاركة في هذه المسيرات وإطلاق صرخة من أجل السلام.

* كتب الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش هذا المقال من سجنه في أدرنة لموقع "ميدياسكوب"/ترجمة احوال تركية

د.محمد نور الدين :

التحوّل التركي نحو سوريا: العاتبون كُثر... كما الشامتون

يبدو أن العلاقات التركية – السورية بدأت تسلك طريق المصالحة؛ هذا ما يلمّح إليه المسؤولون الأتراك، بدءاً من الرئيس رجب طيب إردوغان، ووصولاً إلى وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو الذي خطفت تصريحاته في هذا الاتجاه، الأضواء، فيما تلتزم دمشق الصمت. ومع أن أيّ اختراق «عملي» لم يتمظهر حتى الآن، إلاّ أن سلوك أنقرة هذه الطريق، دونه الكثير من العوائق، خصوصاً إذا كان الهدف النهائي تكتيكيّاً (انتخابياً)، وليس تداركاً لـ«خطأ» لم يأتِ على أنقرة إلاّ بكثير من المتاعب

خطف تصريح وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، عن اتصالات تجري بين تركيا والنظام السوري، الأضواء. وفي ظلّ ما يشبه التجاهل في صحف حزب «العدالة والتنمية» وعدم صدور ردود فعل واضحة من الجانب السوري، يبدو أن أنقرة دخلت دائرة تطبيع العلاقات مع دمشق، وهي مدركة، في الوقت عينه، أن دون هذه المحاولة صعوبات لم تَلمسها في مسار تطبيع العلاقات مع كلٍّ من السعودية والإمارات وإسرائيل، وحتى مصر. وفي هذا الاتجاه، برزت تساؤلات حيال تأخُّر المحاولة التركية كل هذا الوقت، وما إن كان لها علاقة مباشرة بتعزيز فرص الرئيس رجب طيب إردوغان الانتخابية. وهل هذه المواقف مجرّد تكتيك، أم أنها تأتي في سياق استراتيجية شاملة بالنسبة إلى العلاقات مع سوريا؟ وهل تثق هذه الأخيرة – بما تبقّى من عمر سلطة «العدالة والتنمية» – بمَن كانت له حصّة لا تقلّ عن ٧٠٪ في تدمير سوريا؟

بدأت القصة في طريق عودة إردوغان من لقاء جمعه إلى نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، في سوتشي أخيراً، حين قال – في ما يشبه «قبولاً تركيّاً ضمنيّاً» – إن

الرئيس الروسي أبلغه بأنه إذا كان لا بدّ من عملية عسكرية تركية في شمال سوريا، فالأفضل أن تجري بالتعاون مع دمشق. وجاءت مقالة الصحافي يلماز بيلغين، في صحيفة «تركيا» الموالية، لتؤكد المضيّ قُدماً على هذه الطريق، إذ قال فيها إن «إمكانية أن يتّصل إردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد، خلال وقت قصير، قائمة». وبلغت ذروة «الحبكة» مع كشف وزير الخارجية التركي عن أنه التقى - «على الواقف» لدقائق - على هامش مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلغراد، نظيره السوري فيصل المقداد، وأبلغه بأنه «لإحلال السلام في سوريا، يجب التصالح مع المعارضة». لكن مؤتمر بلغراد هذا عُقد في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، فيما الإعلان عن اللقاء - وهو الأوّل منذ سنوات - هو الجديد. وتدحرجت كرة التطوّرات بعد كلام جاويش أوغلو، إذ برز، في هذا الإطار، ردّ فعل المعارضة السورية في المناطق التي تحتلّها تركيا في سوريا، حيث انتشرت صور التظاهرات والاحتجاجات في كلٍّ من إعزاز وجرابلس وعفرين، كما في إدلب. كما انتشرت، على مواقع التواصل الاجتماعي، مقاطع مصوّرة للهتافات ضدّ تركيا. لكنّ الانزعاج التركي الأكبر، تجلّى في إحراق أحد الشبّان السوريين العلم التركي في إعزاز، وهو ما أثار، بدوره، ردود فعل شعبية تركية، ومن بعض السياسيين ضدّ الذين «أطعمناهم فنقروا أعيننا». وسعت أنقرة إلى التخفيف من حدة الاحتقان، عبر بيان صدر عن الخارجية التركية يؤكد أنها «ستكون إلى جانب الشعب السوري وفق آليات القرار ٢٢٥٤»، فيما أعلنت لاحقاً توقيف الشخصين اللذين تعاونا على إحراق العلم التركي.

في هذا الوقت، آثرت الصحف الموالية، من مثل «صباح» و«أقشام» و«يني عقد» و«يني شفق» و«ستار» وحتى «تركيا» التي انطلق منها الخبر، الصمت، فيما جاءت عناوين صحف المعارضة إمّا مهلّلة لمبادرة جاويش أوغلو، وإمّا شامتة بما أصبحت عليه سياسة تركيا تجاه سوريا. وعنونت صحيفة «بركون»، مثلاً، «الذي تزرعه تحصده. الجماعات الجهادية التي غذّتها تركيا لسنوات، تحتجّ على تصريحات جاويش أوغلو»، فيما اعتبرت «إيفرينسيل» أن «تصريحات جاويش أوغلو اعتراف بانهيار العثمانية الجديدة»، وتحدّثت «قرار» عن «نار التحريض في عفرين وجرابلس وإعـزاز»، وكتبت «سوزجي»: «أطعمِ الْغراب يقطع عينيك (...)». من جهتها، دعت صحيفة «مللي غازيتيه» التابعة لـ«حزب السعادة»، إردوغان، إلى الاعتذار من الحزب بعدما أصبح، الآن، يـنـادي بسياسة تجاه سوريا، هي تلك التي دعـاه إليها. لكن الرئيس التركي اتّهم «السعادة»، بـ«الخيانة والعمالة لنظام الأسد».

> **يبدو أن العلاقات التركية - السورية بدأت تسلك طريق المصالحة**

وفـيـمـا لـم يصدر تعليق مباشر لدمشق على ما يجري من تطورات، بدت تصريحات مؤيّدي «العدالة والتنمية» خجولةً في هذا الإطار. من هؤلاء، ندرت أرسينيل الذي قال، في صحيفة «يني شفق»، إن «الديناميات الداخلية في تركيا وسوريا تجاه تحسين العلاقات بينهما، كان تأثيرها قليلاً، فيما المعادلات الإقليمية والدولية هي الأهمّ. من ذلك: ارتقاء العلاقات التركية - الروسية من مستوى التعاون الإقليمي إلى مستوى التعاون الدولي، ولا سيما في البحر الأسود والقوقاز، كذلك كان لتدهور العلاقات التركية - الغربية أثره في التقارب مع سوريا». على هذا المنوال، كتب السفير التركي السابق في دمشق، عمر أونهون، قائلاً إن المصالحة بين البلدين «معقّدة وصعبة»، وتساءل: «كيف

يمكن ربط تصريحات إردوغان، الثلاثاء الماضي، بعملية عسكرية توحّد بين المناطق الآمنة على امتداد الشريط الحدودي، وبين عملية المصالحة؟»، مشيراً إلى أن «كل شيء في تركيا مرتبط الآن بالوضع الاقتصادي والانتخابات الرئاسية... تنال سوريا، اليوم، حصّتها من هذا الارتباط».

وفي صحيفة «قرار» المعارضة والقريبة من علي باباجان وأحمد داود أوغلو، شكّك الكاتب المعروف والمعبّر عن ميول الغرب، عثمان سرت، في خطوة أنقرة، قائلاً إن هناك سببين يدعوان إلى عدم التصالح بين البلدين: الأوّل أن النظام السوري لا يسيطر إلاّ على جزء من سوريا؛ والثاني أنه ذبح نصف مليون، وهجّر أكثر من سبعة ملايين نسمة. وبحسب سرت، فإن الخطوة التركية لا تعدو كونها محاولة لإيجاد موارد مالية في الطريق إلى الانتخابات الرئاسية، معتبراً أن «اللقاء مع دمشق لن يكون كافياً لفتح هذا القفل، بل سيؤدّي إلى الإضرار بسمعة تركيا الضعيفة أصلاً في المنطقة، وسيزيد من ضعف إردوغان في الانتخابات وأمام بوتين، ولا سيما مع ازدياد عزلته عن الغرب».

> **أي اتفاق بين دمشق وأنقرة سيعني نهاية التنظيمات المعارضة**

في المقابل، رحّب كبير مستشاري رئيس «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، أونال تشيفيك أوز، بالحوار بين دمشق وأنقرة باعتباره «أمراً واقعيّاً»، ودان، في الوقت ذاته، الاحتجاجات المعادية لتركيا. وقال المسؤول في الحزب، علي ماهر باشارير، إن حرْق العلم التركي، هو نتيجة السياسة الخارجية الخاطئة لحزب «العدالة والتنمية»، فيما رأى إحسان تشارالان، في صحيفة إيفرينسيل» اليسارية، أن التغيير في سياسة الحكومة التركية تجاه سوريا، هو اعتراف بانهيار «العثمانية الجديدة»، معتبراً أن «ما يجري قد يستدعي القول إن إردوغان عاد إلى طريق العقل، وتخلّى عن فكرة أن السياسة الخارجية أداة للعثمانية الجديدة». وقال الكاتب إن هناك صعوبات تواجه تطبيق السياسة الجديدة، تتمحور خصوصاً حول اصطفاف الولايات المتحدة وإسرائيل في الخط نفسه مع تركيا لإسقاط الأسد. كما أن المراكز المستفيدة من ريع الحرب كثيرة، وكلّها لن تكون راضية عن السياسة الجديدة لتركيا، بل ستنتقل إلى العمل الفعلي ضدّها.

ورأى الكاتب موسى أوز أوغورلو، في حوار مع صحيفة «إيفرنسيل»، أن أيّ اتفاق بين دمشق وأنقرة «سيعني نهاية التنظيمات المعارضة، لكن هذه لن تستسلم وستحاول المقاومة ضدّ الجيش التركي»، معتبراً أن «هناك خطراً في أيّ اتجاه ستمضي هذه التنظيمات. سوريا حاربتها وعزلتها في إدلب ومناطق السيطرة التركية. لن يتغير شيء بالنسبة إليها، لكن بالنسبة إلى تركيا، فإنه إذا لم يتمّ القضاء على هذه التنظيمات، فالوضع لن يكون مشرقاً».

وقال إن هدف تركيا الرئيس هو القضاء على «وحدات حماية الشعب» الكردية، ومن ثم إنشاء منطقة حدودية تكون تحت سيطرتها.

وطالب الكاتب في صحيفة «جمهوريات»، محمد علي غولير، بحلّ «الجيش السوري الحر»، ولا سيما بعد إحراق العلم التركي، فيما تساءل أورخان بورصه لي، في الصحيفة نفسها، عمّا إن كانت الخطوة التركية «عملية فعلية نحو السلام، أم مجرّد جزء من دعاية انتخابية رئاسية لحصد الأصوات لإردوغان، إذ إن سياسة خارجية غير مبدئية ولا تنظر إلى البعيد وتقوم على المصالح الشخصية، مفتوحة على كل الاحتمالات».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

حسني محلي:

إردوغان والمعارضة السورية.. بين التكتيك والاستراتيجية

بعد ساعات قليلة من نشر مقالي الأخير بعنوان «إردوغان والأسد.. لا مصالحة إلا بشروطه هو»، فوجئ الجميع بتصريحات وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، الذي قال إنه «التقى لعدة دقائق، وبحضور وزراء آخرين، نظيره السوري فيصل مقداد، في بلغراد، على هامش أعمال الاجتماع الوزاري لدول عدم الانحياز».

وحظيت تصريحات الوزير جاويش أوغلو باهتمام واسع من وسائل الإعلام التركية والعربية والدولية، وكـأن شيئاً ما سيحدث على طريق المصالحة بين إردوغان والأسد، خاصة وأن إردوغان، وقبل يومين من تصريحات جاويش أوغلو، كان قد قال «إن الرئيس بوتين سعى لإقناعه بإجراء مكالمة هاتفية مع الرئيس الأسد، وهو رفض ذلك». ومن دون أن يخطر في بال أحد من المتفائلين بأقوال جاويش أوغلو، أن لقاء بلغراد كان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كما لم يقل جاويش أوغلو لماذا لم يتحدث عن الموضوع طيلة الفترة الماضية، التي

لم يصدر خلالها أي تعقيب أو تعليق من الجانب السوري.

الموقف التركي هذا، أي تصريحات الوزير جاويش أوغلو، ومن قبله الرئيس إردوغان، يبدو واضحاً أنه كان جزءاً من التكتيكات التركية التقليدية في معالجة الأزمة السورية، مع استمرار تشابك العلاقات مع موسكو في مجالات عديدة، والحديث عن ضخ روسيا المليارات من الدولارات في المصرف المركزي التركي.

والتكتيك هذا جاء بعده تكتيك آخر أراد إردوغان من خلاله أن يقول لإيران وروسيا، شريكتيه في أستانة إنه «مستعد للمصالحة مع الأسد، ولكن المعارضة (هو يقول الشعب السوري) لا تقبل ذلك، بدليل التظاهرات التي خرجت في مناطق وجود الجيش التركي في الشمال السوري». فقد شهدت العديد من المدن السورية، ومنها الباب وأعزاز وجرابلس وعفرين وإدلب ورأس العين وغيرها، تظاهرات استنكر خلالها المتظاهرون تصريحات الوزير جاويش أوغلو، ورفضوا «أي مصالحة مع النظام».

> **لن يقوم إردوغان بمصالحة الأسد حاليا، لأسباب عديدة**

والغريب في الموضوع أن عناصر الجيش والأمن والاستخبارات التركية لم يتدخلوا لمنع هذه التظاهرات، على الرغم من إحراق العلم التركي (أعزاز)، وإنزاله من ناصيته ورميه على الأرض (في جرابلس)، وهو موضوع حساس جداً بالنسبة إلى الأتراك.

فالأمن التركي الذي يتدخل، وبشكل عنيف، لمنع أي تظاهرة عمالية أو نسائية أو شبابية، مهما كان العدد قليلاً، ويعتقل المتظاهرين بعد ضربهم، لم يحرك ساكناً تجاه التظاهرات التي هددت وتوعدت تركيا في مناطق يسيطر عليها الجيش والأمن والاستخبارات التركية مع الآلاف من الموالين لأنقرة، واكتفوا بمراقبة الأحداث التي تغنت بها محطات الإذاعة والتلفزيون التابعة للمعارضة، والتي تبث برامجها من إسطنبول.

وجاء بيان الخارجية التركية ليساعدنا على فهم هذه التكتيكات، بعد أن كرر المواقف التركية المعروفة حيال الأزمة السورية، واتهم البيان «النظام بعرقلة تحقيق أي تقدم على طريق الحل للأزمة، عبر القرارات الدولية ومسار أستانة، وأهمها عمل اللجنة الدستورية». ومن دون أن ينسى البيان «التأكيد على استمرار التضامن التركي مع الشعب السوري»، ويقصد هنا المعارضين للنظام بأشكالهم وفصائلهم وانتماءاتهم العقائدية كافة، وليس السياسية، باعتبار أن الجميع يأتمرون بأوامر أنقرة التي تأسس فيها ما يسمى بـ «الجيش الوطني السوري» في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

بيان الخارجية كان كافياً «لتهدئة الأوضاع» في المناطق الهادئة أساساً، في ظل تهرب أي مسؤول تركي من الإدلاء بأي تصريح بسيط ضد المتظاهرين، تجاه رد فعل الشارع الشعبي على إحراق العلم التركي.

وجاءت تغريدة وزير الداخلية، سليمان صويلو، على حسابه في «تويتر» لتؤكد ما ورد في بيان الخارجية إذ كتب»لقد بات واضحاً أن قسد ووحدات حماية الشعب الكردية والنظام والمندسين المحرضين هم من كانوا خلف الأحداث الأخيرة. وأن تركيا لم ولن تتخل عن المواطنين الذين يئنون تحت وطأة مظالم النظام، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وستستمر في التضامن معهم، وستحافظ على صداقاتها وإنسانيتها وجيرانها».

الإعلام الموالي لإردوغان تجاهل الأحداث برمتها، في

محاولة لتهدئة الشارع التركي، المشحون أساساً تجاه اللاجئين السوريين، بعد الحملات التي تستهدفهم من أوساط مختلفة، بما فيها تلك التي تكتسب طابعاً قومياً وعنصرياً خطيراً تستغله أوساط داخلية وخارجية لتذكر الشعب التركي «بالذكريات السيئة بين العرب والأتراك وعداءاتهم التاريخية».

مجمل هذه التكتيكات هي بمثابة فقرات الاستراتيجية التركية الثابتة حيال الأزمة السورية، ويبدو واضحاً أن إردوغان، وعلى الأقل، حتى الانتخابات القادمة، لا يريد أن يتورط في مطباتها المعقدة طالما أنه يستفيد من معطياتها.

فبعد تظاهرات الاستنكار في الشمال السوري، سيدافع إردوغان عن موقفه الرافض لأي مصالحة مع الرئيس الأسد، ليقول لكل من سيطلب منه ذلك «أنا مستعد، ولكن الشعب السوري لم ولن يقبل بذلك، وأنا لا أستطيع أن أواجه ٩ ملايين سوري، ٤ منهم في تركيا و٥ في الشمال السوري». وسيستخدم الوضع في الشمال السوري بتطوراته الأخيرة «كورقة مساومة»، ليس فقط مع روسيا وإيران، بل أيضاً مع امريكا والغرب، إن طلبوا منه الخروج من المنطقة، فسيقول لهم «طالما أنتم موجودون في شرق الفرات فأنا في غربه، والشعب السوري لا يريد خروجي بدليل التظاهرات الأخيرة».

وجاء التعليق المختصر على مجمل هذه التطورات من نائب رئيس الوزراء الأسبق، عبد اللطيف شنار، وهو من أهم مؤسسي حزب «العدالة والتنمية»، الذي استقال من منصبه عام ٢٠٠٧ استنكاراً لقضايا الفساد التي تورط فيها إردوغان، إذ قال «إن إردوغان لم ولن يكن جاداً في حديثه عن حل المشكلة السورية لأنه سببها الرئيسي».

وذكّر شنار بما قاله إردوغان، في خلال السنوات الأخيرة، ضد حكام السعودية ومصر و«إسرائيل» والإمارات، وقال «مع ذلك، تراجع إردوغان عن جميع مقولاته السابقة، وهرول لمصالحتهم، رغم كل المشاكل مع هذه الدول. علماً أن الأسد لم يفعل أي شيء ضد تركيا، على الرغم من كل ما فعله إردوغان في سوريا. لذا، فالمصالحة معه سهلة جداً، هذا إن أراد إردوغان ذلك، ولكنه لن يفعل ذلك لأسباب عديدة، أهمها حساباته الاستراتيجية المعقدة سياسياً وعقائدياً، وعلاقاته المتشابكة في إدلب والمناطق التي تدار من قبل الأتراك غرب الفرات وشرقه».

ويبقى الرهان، كالعادة، على التطورات المفاجئة في السياسات الإقليمية والدولية، التي قد تؤثر في موقف إردوغان في سوريا، لأن ما يهمه الآن هو شيء واحد ألا وهو البقاء في السلطة، ومهما كلفه ذلك وكلف تركيا. ووضع كثيرون في الداخل والخارج من أجلها، أي تركيا، العديد من الحسابات، ليس فقط بسبب تموضعها الجيو- سياسي، بل أيضاً لدورها الفعال في سوريا والعراق وليبيا والصومال ومواقع أخرى، بفضل ما يسمى بـ«الربيع العربي»، ودعم العواصم الغربية والأنظمة العربية التي تآمرت على سوريا، وها هي الآن تتمادى في ذلك، وهذه المرة عبر التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، وهمه الوحيد أن تبقى سوريا على ما هي عليه الآن!

> **ويبقى الرهان، كالعادة، على التطورات المفاجئة في السياسات الإقليمية والدولية**

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

الشرق الأوسط في منظور الأمن القومي الصيني

*مركز ستراتيجيكس

تحليل سياسات| تسلّط الورقة الضوء على قانون الأمن القومي الصيني في محاولة لتحديد مكانة الشرق الأوسط في حساباته، وتفسر تباينات ذلك القانون مع نظيره الأمريكي ذو الطبيعة الجيوستراتيجية، وتستشرف مستقبل الحضور الصيني على وقع التنافس الدولي مع واشنطن، وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة بحث آليات «الصدام» المحتملة بين الطرفين في المنطقة وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي.

صادقت اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الصيني مطلع يوليو ٢٠١٥ على قانون الأمن القومي الذي يحدد الإطار العام للدولة الصينية وأهدافها وواجباتها تجاه المواطنين والقانون الدولي، وأنماط سلوك الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. كما حدّد القانون في الفصل الرابع، وبالتحديد في (القسم الثاني) المبادئ العامة للمعلومات الاستخبارية، وفي (القسم الثالث) منع المخاطر وتقييمها والتحذير منها، وفي (القسم الخامس) إدارة الأزمات.

ويُعلي القانون الذي لا يزال نافذاً حسب ما يظهر على قاعدة البيانات الالكترونية (Law of China) من دور الحزب

في القيادة السياسية وتكوين الثقافة المجتمعية، مما يؤكد على سيادة النمط الثقافي الموحد غير المتعدد داخل البلاد، وإن كانت المادة ٢٦ من الفصل الأول تؤكد الالتزام بتحسين نظام الحكم الذاتي العرقي وتعزيز التواصل والانسجام بين مختلف الإثنيات في البلاد.

وعلى امتداد مواده يؤكد «الأمن القومي» النهجَ الدفاعي الذي تستند عليه السياسة الخارجية من حيث احترام السيادة وعدم التدخل في شؤونها وشؤون غيرها من الدول، وكان واضحاً أن القانون موجه بالدرجة الأولى لتجريم النزعات الانفصالية والأعمال «التخريبية والإرهابية» والتواطؤ مع قوى أجنبية، في إشارة حادة إلى بعض المقاطعات كـ تايوان وهونغ كونغ وماكاو.

وبنظرة فاحصة على موقع الشرق الأوسط في حسابات الأمن القومي الصيني، يمكن استنتاج أن القانون لم يميز الإقليم ولم يحدد دوره في تحقيق أهداف وأبعاد الأمن القومي الصيني، ولا يعني ذلك أن تحرك الصين في المنطقة لا يستند على رؤية مركزية، فقد تعدد الإعلان عن اتفاقيات واستراتيجيات ترسم الإطار العام لديناميكات بكين في المنطقة، كوثيقة «سياسة الصين تجاه الدول العربية» الصادرة في يناير ٢٠١٦ التي بلورت معادلة التعاون (١+٢+٣)، ويدلل الرقم (١) على الطاقة بوصفها مصلحة أساسية حيوية، والرقم (٢) البنية التحتية وكذلك التجارة والاستثمار، في حين يشير الرقم (٣) إلى الطاقة النووية والأقمار الصناعية ومصادر الطاقة المتجددة. كما أن لجيوبولتك الشرق الأوسط موقع محوري في مبادرة «الحزام والطريق» كرابط بين الشرق الأقصى وأوروبا وإفريقيا.

ومن الصعب مقارنة «الأمن القومي» الصيني كقانون ومفهوم مع نظيره الأمريكي المعقّد المتعدد الأبعاد وذو الأهداف الجيوستراتيجية، فالأول محلي أو إقليمي على أبعد تقدير على عكس واشنطن التي تحدّث باستمرار أمنها القومي «الدولي» الذي يحدد مصادر التهديد وفي مقدمتها الصين وروسيا، وأولويات الدولة الأمريكية وتوجهات سياستها الخارجية.

السيطرة الإقليمية كمدخل للهيمنة العالمية

يقدم نموذج النظرية الواقعية الجديدة تأطيراً للدولة المهيمنة، يرتكز على المبادئ الواقعية الكلاسيكية (تعزيز القوة لضمان الوجود وللحفاظ على المصالح ولردع الخصوم) بالإضافة إلى مراعاة البعد الجيوستراتيجي الذي يبحث في التفوق الدولي انطلاقاً من البُعد الإقليمي، أي أن الإقليم الذي يمنح الدولة التي تسيطر عليه ميزة التحكم بمسار السياسة الدولية.

ولكن قبل الحديث عن التوسع خارج الإقليم، يؤكد الواقعيون الجدد على أن من البديهي والمحتّم أن تفرض الدولة الطامحة بالتوسع، نفوذها على إقليمها المباشر؛ بحيث تكون أولاً متفوقة على محيطها، وثانياً ألا يواجه هذا التفوق منافسة من خارج الإقليم.

بهذا الاتجاه يُفهم لماذا تمتلك واشنطن رفاهية التحرك على امتداد الرقعة الدولية، فهي محقّقة لأساسيات الهيمنة في الأمريكيتين ولا وجود لمنافسة جادة تعرقل أمنها الإقليمي. أما الصين فلم تحسم بعد التوترات على السيادة في بحر الصين الجنوبي، بمعنى آخر تعتبر التقييمات حول الموقع الدولي للصين المهدِّد للمكانة الأمريكية مبالغاً بها بحسب نموذج الواقعية الجديدة. وجاء قانون الأمن القومي الصيني متصالحاً ومتسقاً مع هذا الواقع الجيوسياسي الإقليمي، فهو ليس بالجيوستراتيجي الدولي، ولذلك تضمنت بنوده الاهتمام بالنطاق البحري وتأمينه.

وعليه يمكن استنتاج أن الشرق الأوسط لا يحتل أولوية في حسابات الأمن القومي الصيني، بسبب البعد الجغرافي وعدم حسم بكين لسيطرتها على إقليمها. ولا يعني ذلك التقليل من موقع ومكانة المنطقة في المنظور الصيني، فكما جاء سابقاً أصدرت بكين معادلة «١+٢+٣» وانضمت دول في المنطقة لمبادرة الحزام والطريق، فضلاً عن توقيع بكين

اتفاقيات ثنائية تتنوع بين الاستراتيجية والشراكة والتعاون.

كما أن الصين تراقب بعض التهديدات الصادرة من المنطقة على أمنها القومي، كعودة المقاتلين الإيغور، واضطرابات سلاسل التوريد، والأزمات المهدَّدة لتدفق النفط كون الصين المستورد الأول لهذه السلعة الحيوية.

إعادة التموضع الأمريكي: فرصة وتحدي

بعد عقدٍ من الحرب على الإرهاب، أعادت واشنطن تقييم توجهاتها العليا لتصبح معنية أكثر بالتنافس الدولي مع الصين وروسيا، وانعكس ذلك على الشرق الأوسط بتخفيض التواجد العسكري الأمريكي لمراكمة الأصول الأمنية الأمريكية في الشرق الأقصى.

ومثّلت إدارة أوباما بفترتيها حالة التحول هذه، حيث نشرت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، هيلاري كلينتون، مقالاً في مجلة «Foreign Policy» في أكتوبر ٢٠١١ بعنوان «قرن أمريكا الهادي» في إشارة إلى وصف القرن الأمريكي الذي أُطلق للدلالة على موقع واشنطن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلك تعكس استراتيجية التمحور نحو آسيا وتحديداً نحو الشرق الأقصى العزيمةَ الأمريكية لاستدامة مكانتها والتكيف مع الحقائق والوقائع التي تدور رحاها في المحيط الهادئ.

وفي الوقت الذي يُمثل فيه فك الارتباط النسبي بين واشنطن والشرق الأوسط فرصة لزيادة الحضور الصيني في المنطقة، فهو يمثل أيضاً تحدي في كونه يأتي لتركيز الجهود الأمريكية لاحتواء الصين في إقليمها وبما يحاصر تمددها، وهو ما يحول دون سيطرتها الإقليمية التي تعتبر بحسب الواقعيين الجدد أحد أسس الانطلاق نحو الهيمنة العالمية.

وتعرّض النظام الدولي لصدمة بعد بدء ما أعلنه الكرملين بأنه «عملية خاصة» في أوكرانيا، أثارت جدلاً حول الانتهاء الفعلي للقطبية الأحادية مدفوعاً بتصريحات قيادات صينية وروسية بأن النظام الدولي دخل في التعددية القطبية، وتطرق تقرير نشره ستراتيجيكس في يوليو ٢٠٢٢ بعنوان «التوازن الضروري: صعود الصين والسيطرة الأمريكية» بشيء من التفصيل إلى هذه الطروحات.

واقع ومستقبل الحضور الصيني في الشرق الأوسط

رغم كل ما يُقال عن تصاعد الحضور الصيني في المنطقة إلا أن الدلائل تؤكد أن المشاريع الصينية المتصلة بأهداف حيوية تتعرض لعرقلة أمريكية، كما أن هذا الحضور لم ينتزع شيء من النفوذ الأمريكي في المنطقة، مما يعني أن لبكين حضوراً وليس نفوذاً حتى الآن.

وبخصوص استشراف مستقبل هذا الحضور، فإنه يتراوح بين السيناريوهات التالية:

أولاً: تمدد الصين جزئياً

من المحتمل تفاهم بكين وواشنطن حول الحدود المسموحة في الشرق الأوسط والشرق الأقصى، ضمن تفاهمات جيوسياسية أوسع، تقدم خلالها كلا الدولتين ضمانات وتعهدات بالاحترام المتبادل للمتطلبات الأمنية في الملفات الحرجة، كإيران وكوريا الشمالية وتايوان.

وتحقيق هذا التفاهم مرهون ببناء الثقة وجسر التباينات في الرؤى ورفع درجة اليقين في النوايا الكامنة، فمن الواضح أن سيادة التوجس المتبادل يقوّض امكانية التفاهم المشترك.

ومما يدفع بهذا السيناريو هو رغبة واشنطن كدولة عظمى في التخفيف من أعباء القيادة العالمية.

أما الصين فمن مصلحتها في هذه المرحلة أن تؤكد للغرب سلمية صعودها وأنها لا تطمح لتحدي وكسر القواعد

المسيّرة للنظام الدولي، وقد يبعث التفاهم الاستراتيجي برسائل طمأنة تقلص المزاحمة الاقتصادية التي تتعرض لها وتهدّئ المخاوف الأمنية التي تحرّك التكتلات الدفاعية المشكّلة بإدارة أمريكية كـ»كواد» و»أوكوس». كما أن بكين لا تمتلك القدرات -وربما الرغبات- للاصطدام مع واشنطن في منطقة نفوذها.

ثانياً: التحول نحو النفوذ

قد تستغل بكين لحظة انشغال أمريكي بملفات محلية وغير أوسطية لتحويل حضورها إلى تواجد مستدام تكسر فيه المحظورات الحالية التي تحول دون تعميق انخراطها في مجالات مدنية، كالبنية التحتية المرتبطة بطريق الحرير، والتكنولوجيا الفائقة، والاتصالات.

وفي هذا السيناريو سيصبح لبكين حضور عسكري واضح، حيث ستحصّن مصالحها بالقوة الصلبة.

وثمة دلائل تشير إلى وجود توجه صيني غير معلن في الوقت الراهن لبلورة علاقات دفاعية مع دول في المنطقة، فمثلاً اتفاقية الـ٢٥ عام الموقعة مع إيران تتضمن بعد عسكري صريح في التعاون المشترك في الصناعات والتكنولوجيا ذات الصلة، وتفتح الاتفاقية الاحتمالات أمام تشييد نقاط عسكرية صينية قرب مضيق هرمز.

وفي سوريا نشرت مجلة «Breaking Defense» تقريراً أواخر يوليو ٢٠٢٢ نقلت فيه عن مصادر إسرائيلية قلقهم من زيارات خبراء صينيين لمواقع عسكرية سورية، بالتزامن مع توريد الصين معدات اتصال متقدمة لسوريا يمكن أن تكون مزدوجة الاستخدام، أي تستخدم لغايات مدنية وعسكرية، كما تخوفت المصادر من بيع بكين أنظمة دفاعية للحكومة السورية .وادّعت مؤسسات صحفية في السنوات القليلة الماضية أن واشنطن أحبطت مشاريع عسكرية غير معلنة تديرها أو تشيّدها الصين في دول حليفة للولايات المتحدة.

وهذا الإحباط يضعف احتمالية تحوّل الحضور الصيني إلى نفوذ مسنود بإرادة صلبة، ولكن في المقابل قد يولّد تزايد المصالح الاقتصادية للصين في المنطقة الرغبةَ الصينية لتأمين هذه المصالح.

ثالثاً: الانغماس الصيني

تستفيد الصين مرحلياً من المظلة الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط عبر تأسيس شراكات اقتصادية دون الانخراط في إدارة الأزمات ومسؤوليات القيادة.

وفي حال وقوع انسحاب أمريكي استراتيجي من المنطقة، فإن الصين -وروسيا أيضاً- قد تتولى ضبط التوازنات ومسؤولية الحفاظ على مصالحها، ونظراً لتجربة الصين المحدودة في إدارة الأزمات الدولية؛ فإنها ستعاني سياسياً وأمنياً بما يقوض حضورها الاقتصادي ويشتّت أولوياتها.

مما يعزز هذا السيناريو هو تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة منذ إدارة أوباما، وحتى ما قاله الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في قمة جدة للأمن والتنمية في يوليو ٢٠٢٢ عن «عودة واشنطن» للمنطقة، فإنه لا يدلل على عودة الثقل الاستراتيجي للمنطقة في الحسابات الأمريكية، فأزمة الطاقة الحالية مرتبطة بالظرف الجيوسياسي في أوراسيا، وأمن إسرائيل محسوم بشراكاتها الإقليمية المتعددة، أما هدف دعم الديمقراطية فثبت أنه عصي على التحقق وفق الطريقة الأمريكية لاعتبارات مجتمعية ثقافية وسياسية. وهذه المحدّدات الثلاث حكمت السياسة الخارجية الأمريكية الصادرة تجاه الشرق الأوسط.

رابعاً: إقصاء الصين

يمكن إضافة محدد رابع مستجد يتمثل في التنافس مع القوى الكبرى، فحتى لو خفتت أهمية المحددات الثلاث

سابقة الذكر فإن واشنطن ببساطة لن تتخلى عن الإقليم الذي أنفقت فيه الكثير من الجهد البشري والاقتصادي والدبلوماسي.

وأكد بايدن بوضوح على هذه الحقيقة في قمة جدة، بقوله إن الولايات المتحدة لن تترك فراغ تملؤه الصين وروسيا.

ما يعزز هذا السيناريو هو نجاح واشنطن في إنفاذ إرادتها لتحييد مشاريع صينية في المنطقة ذات صبغة حساسة، وإلى الآن لم يُختبر الحضور الصيني من حيث قدرته على تحدي المحظورات الأمريكية والتغلب على واشنطن في بعض حالات التنافس.

ومن الممكن إدراج السعي الأمريكي لتأسيس اندماج إقليمي تنموي يضم حلفائها على أنه استراتيجية تضمن بها واشنطن ملئ حلفائها ذاتياً لأي فراغ قد ينشأ بتخفيض انتشارها الشرق أوسطي.

كما أن بكين ستسخر قدراتها نحو تحصين أمنها الإقليمي قبل أن تفكر في الهيمنة العالمية كما جاء في بند «السيطرة الإقليمية كمقدمة للهيمنة العالمية»، مما يعني أنها ستكرس طاقاتها نحو «الفكاك من وطأة الحصار المفروض عليها عبر القوس الأمني الأمريكي المحكم في مياه المحيط الهادئ».

وبالطبع تضيف زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي، نانسي بيلوسي، إلى تايوان بداية أغسطس ٢٠٢٢ المزيد من الضغوط على بكين وبما يدفعها للتخندق أكثر في نطاقها الإقليمي.

إدارة التضاد الأمريكي الصيني في الشرق الأوسط

تُظهر معظم السيناريوهات الاستشرافية السابقة نوعاً من صراع الإرادات الأمريكية الصينية في المنطقة، الأمر الذي يتطلب استشراف آليات الصدام الأمريكي الصيني المحتملة للتحوّط المسبق من تداعياتها على الأمن الإقليمي.

وأبرز هذه الآليات:

أولاً: صدام الوكلاء المسلحين

للآن لا يوجد مجموعة مسلحة مدعومة صينياً من حيث التدريب والتسليح أو من حيث توفير غطاء سياسي لهذه المجموعة، ولكن إن تحقق سيناريو تعزز فيه بكين حضورها وتنقله إلى مستوى «النفوذ» فإنها ستدافع عن مصالحها بالقوة العسكرية حيث ما يلزم ذلك، وحيث ما يمكنها ذلك.

وهنا قد تضطر الصين إلى نزع طابع السلمية وعدم التدخل عن سياستها الخارجية، حيث لم تخلُ تاريخياً سياسات القوى العظمى «Great Power Politics» من استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف.

ووفرت الحروب الهجينة وحروب الجيلين الرابع والخامس مدخلاً لاستخدام القوة بالحد الأدنى من الانخراط المباشر.

وإذا ما تحقق هذا السيناريو فإن الأعباء الأمنية ستتضاعف على دول المنطقة التي تصنف بعض من دولها على مؤشر هشاشة الدولة بأنها هشة أو شبه هشة والتي تعتبر جاذبة للتدخلات الخارجية، وما يترتب على ذلك من تداعيات على البيئة الإقليمية.

ثانياً: تنسيق الصين مع روسيا

تمتلك روسيا تواجد عسكري مستدام في قاعدة حميميم على الساحل السوري، كما أن مجموعة «فاغنر» التي تردد أن لها صلات مع شخصيات روسية متهمة بالمشاركة في القتال في بعض الجبهات في الشرق الأوسط.

واستكمالاً للسيناريو الأول، قد تتوافق الصين مع روسيا حول بلورة رؤية مشتركة تجاه القضايا الشرق أوسطية، تؤدي الصين فيها دوراً اقتصادياً على أن تتولى روسيا الأدوار الأمنية.

ثالثاً: تصدير النماذج

تقدّم بكين نفسها إقليمياً ودولياً على أنها نموذج بديل عن السياسات الأمريكية يرتكز على التنمية والمنفعة للجميع ومراعاة خصوصية الدول فيما يتعلق بالحقوق والحريات، وهو ما يتناسب مع طبيعة دول المنطقة.

وأشار العالم الأمريكي، صامويل هانتجنون، في كتابه صراع الحضارات إلى أن قيام تحالف غير مقدّس «Unholy Alliance» بين الحضارة الإسلامية والكونفوشية هو التهديد الأساسي للغرب.

إلا أن تصدير الصين لنموذجها الإداري والثقافي والاقتصادي أمامه عقبات بنيوية تتعدى النفوذ الأمريكي، فالصين دولة لا تدين بدين سماوي، ويسيطر عليها حزب يفرض مبادئه على المجتمع ما يجعله ذو نمط أحادي لا تعددي.

وفيما يتعلق باحترام السيادة والاستقلالية، فإن إفراط الصين في منح القروض لبعض الدول التي لا تملك القدرة على السداد قد يترتب عليه نتائج تُخالف الدعوة الصينية للتنمية، على غرار ما حدث مؤخراً في سيريلانكا.

كل ذلك يحد من قدرة النموذج الصيني على الاستقطاب الإقليمي، ليظل المعزّز الأول لهذا الاستقطاب هو شرعية الرفض التي تمتلكها كبديل «استراتيجي» للدول غير المتحالفة مع واشنطن أو مع تلك التي تريد التلويح بالتوجه شرقاً لتحسين موقعها وموقفها مع واشنطن.

فإلى الآن لم يؤدي النموذج الصيني دوراً مفصلياً في أي من الدول الشرق أوسطية من ناحية اقتصادية تنموية أو سياسية أو ثقافية.

رابعاً: التنافس الاقتصادي الصفري

يشير مصطلح التنافس الصفري إلى حالة حادة من التنافس يطمح فيها طرف إلى انتزاع كامل المكاسب على حساب الطرف الآخر، وهذه الحالة التي لا تقبل القسمة على اثنين تكتسب طابعاً سياسياً ذو صلة بمصالح الدول المتنافِسة واعتباراتها الحيوية.

فبعض القطاعات الاقتصادية لا يمكن عزلها عن الطابع السياسي، كالاستثمار في الطاقة، والبنية التحتية الرقمية، والبنية التحتية المادية، خصوصاً عندما تكون هذه الاستثمارات حلقة إقليمية من سلسلة دولية كمبادرة الحزام والطريق.

وقد يحمل التنافس الصفري بين واشنطن وبكين في طياته فرصة لدول المنطقة إن نجحت في ضبط توجهاتها ومراعاة مصالحها الوطنية، بحيث تستفيد من الطرفين المتنافسين، ولكن أحياناً ثمة «ثمن سياسي» لهذه الاستفادة كنوع من العقاب الضمني على التوجه نحو هذه الدولة أو تلك.

الأمن الإقليمي أولاً

لطالما كان الشرق الأوسط ساحة لتنافس جيوسياسي متجدد الأدوات، ما يفرض التفكير ملياً في الآليات التي تمكن دول الإقليم من تحصين نفسها من ارتدادات هذا التنافس، وهذا التحصين يتطلب صياغة مواقف سياسية مشتركة للتعامل هذا الوضع، فمواقف الدول الأحادية لن تجدِ نفعاً ما لم تكن متسقة ومنسقة قدر الإمكان مع شركائها في الإقليم.

كما أن معضلة الاختيار بين القوة المهيمنة «أمريكا» والصاعدة «الصين» تتطلب تعزيز الاستقلالية والاعتماد على الذات للابتعاد عن «سياسات القوى العظمى» واشتراطاتها. فكثيراً ما كان الحديث عن أفضليات هذا الطرف أو ذاك للشرق الأوسط، وفي الواقع تتحرك مختلف الأطراف بمنطق متشابه يقوم على تحقيق مصالحها وصون أمنها القومي بالحد الأدنى من الكلف.

مختار الدبابي:

دكتاتورية الغوغاء

الالتجاء إلى الشارع مهم في بعض المواقف ولكنه يجب أن يكون التجاء حذرا لا يتجاوز هدفه ووقته، فالناس إذا استمرأوا لعبة الضغط والاستعراض قد يصبحون عامل عرقلة وإرباك للسلطة السياسية أيا كانت.

تحمّس الناس للدور الذي لعبوه في التغيير السياسي الذي شهدته تونس في الفترة الأخيرة، وقبله ثورة ٢٠١١، جعلهم يبالغون في الاستعراض والضغط حتى أن الأمر خرج من الشأن السياسي إلى العامة، وتحولت شعارات التغيير إلى شعبوية تؤسس لسيطرة العامة على المشهد العام.

بات الناس يحكمون بأنفسهم على جودة العروض الفنية والمسرحية، يقاطعون وينسحبون ويرفعون شعارات الغضب لأن هذه اللقطة لم ترق لهم، أو لأن الفنان قد تعرض لهذه الفئة بنقد كاريكاتيري جعلها تستاء كما حصل مع الفنان المسرحي لطفي العبدلي في أحد عروضه بمدينة صفاقس، وهي العاصمة الاقتصادية للبلاد.

رجال الشرطة الذين حضروا العرض انسحبوا من حمايته وحذروا من أنهم لن يسمحوا في المستقبل بأي عرض ينافي الحياء، وقال العبدلي وأحد معاونيه إنهما تعرضا لضغوط شديدة فيما قال الأمنيون إن العرض شهد تهجما مجانيا على رجال الشرطة دون سبب، وإن المسرحية تحرض الناس عليهم بدل الاعتراف بدورهم في حماية الانتقال الذي شهدته البلاد منذ ٢٠١١.

لم يكن عرض صفاقس هو الوحيد الذي تدخلت فيه رقابة العامة على العروض المسرحية والغنائية؛ مقداد السهيلي منعوا عرضه في مهرجان المنستير بتعلة أنه سبق وأن انتقد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، وهو ابن المدينة، وله الفضل في ما تعيشه من وضع إيجابي قياسا بغيرها من مدن الداخل.

وهناك عروض أخرى أثارت ضجة لأنها تعرضت لمواضيع الدين والحجاب، فالجمهور لم يعد يحتمل رأيا يخالف رأيه، ولقد غذت فيه مرحلة ما بعد الثورة الغرور وعدم تحمل سلوك آخرين ولباسهم.

فالمتدينون صاروا يهاجمون النساء اللاتي لا يلبسن الحجاب في الأماكن العامة، ومعارضو الحجاب لا يفوتون الفرصة لمهاجمته واستفزاز لابساته في الجمعيات المدنية والجامعات وفي الفنادق.

صحيح أنه توجه فردي، لكنه يؤشّر على وجود مخاطر حقيقية ستهدّد الحريات الفردية في المستقبل.

لن تطال دكتاتورية الغوغاء السياسيين والفنانين وحدهم؛ الخطر أن تتحول إلى صراع بين العامة أنفسهم حول الأذواق واللباس والمناطق والعشائر، وهو ما حدث في أكثر من منطقة في السابق ضد سكان المناطق الداخلية الذين انتقلوا إلى المدن ليبنوا أحزمة كبيرة حولها.

هؤلاء سبق أن تعرضوا إلى تمييز واحتقار واعتداءات بزعم أنهم "عرب" أو "عربان" بلا ثقافة ولا تقاليد وأنهم جاءوا إلى المدينة ليلوثوها، وقد اشتركت الدولة في مرحلة ما في هذه "الحرب" من خلال تنظيم حملات أمنية ومطاردات لإرجاع هؤلاء "النازحين" إلى قراهم على شاكلة ما يجري الآن مع المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا.

*كاتب وصحافي تونسي
*صحيفة «العرب» اللندنية

د. فريد بن بلقاسم:

تونس بعد الاستفتاء: هل هي القطيعة مع الإسلام السياسي؟

*مركز تريندز للاستشارات

في الذكرى السنوية الأولى لحدث ٢٥ يوليو ٢٠٢١ انتظم في تونس استفتاء على دستور جديد اقترحه رئيس الجمهورية قيس سعيد، وقد أفضت عملية الاستفتاء إلى إقرار هذا الدستور الذي يدخل حيز النفاذ لحظة إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الرسمية النهائية للاستفتاء ونشره في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية) للجمهورية التونسية. وفي ضوء ذلك تدخل تونس مرحلة جديدة قوامها نظام سياسي جديد يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة تسمح له بتنفيذ سياساته وتوجهاته، وتنهي بصفة قانونية ورسمية المنظومة السياسية التي وضعتها حركة النهضة منذ فوزها في انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ وسيطرتها على مقاليد السلطة، وقد تمت مأسسة تلك المنظومة في دستور ٢٧ يناير ٢٠١٤. ولم يكن من الممكن من الناحيتين السياسية والقانونية بعد حدث ٢٥ يوليو ٢٠٢١ وما صاحبه من مظاهرات ضد حكم حركة النهضة الإبقاء على تلك المنظومة الدستورية دون تغيير.

تطرح مرحلة ما بعد الاستفتاء أسئلة حارقة حول مدى قدرة الدستور الجديد على الاستجابة لمطالب فئات اجتماعية متعددة ومتنوعة للتخلص من منظومة الإسلام السياسي في تونس بما تعنيه تلك المنظومة من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وبما أفرزته من واقع متردٍّ في مختلف الصعد. وهل أن خروج تونس من جبة الإسلام السياسي كما جسدته حركة النهضة رهين هذا النص الدستوري الجديد أم أن الأمر يحتاج إلى وضع سياسات في مختلف المستويات لا تتيح فقط فك الارتباط مع منظومة الإسلام السياسي وتحجيم دور أدواته التنظيمية، وبخاصة حركة النهضة التي يبدو اليوم

أنها تعاني حالة من الإنهاك، وإنما احتواء تغلغله تربوياً وثقافياً واجتماعياً أيضاً، بما يمكّن من تحصين الأجيال اللاحقة من تأثيراته الأيديولوجية.

تحاول هذه الدراسة تقديم أجوبة على هذه الأسئلة من خلال عنصرين اثنين؛ يهتم الأول باستجلاء معالم الدستور الجديد والظروف التي جرى فيها الاستفتاء عليه. ويعالج العنصر الثاني وضع حركة النهضة في ضوء هذا العامل الجديد ويتساءل عن مستقبل الإسلام السياسي وشروط التخلص من أدواره من الناحيتين التنظيمية والأيديولوجية.

أولاً: خصائص الدستور الجديد وظروف الاستفتاء عليه

لعله من المفيد التذكير في البداية بأن حدث ٢٥ يوليو ٢٠٢١ شكل منعطفاً تاريخياً فارقاً في مستوى حضور الإسلام السياسي في تونس بعد تجربة الحكم التي امتدت على مدى عقد كامل سواء في دلالته الاجتماعية من حيث فشل حركة النهضة في الهيمنة الأيديولوجية على المجتمع بانكشاف زيف شعاراتها التي لم تعد قادرة على إقناع الفئات الاجتماعية وتلبية حاجاتها على تعددها وتنوعها، أو في دلالته السياسية من حيث أن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية منذ ذلك التاريخ قد أسهمت في إبعاد حركة النهضة عن مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فأصبحت معزولة اجتماعياً وسياسياً فضلا عن خضوع قياداتها للملاحقة القانونية في عدد من القضايا من خلال فتح ملفات المحاسبة. وهو ما جعلها تبدو في وضع إنهاك ومحشورة في زاوية هامش المناورة فيها ضيق ومحدود.

ويبدو أن تلك الإجـراءات على أهميتها لم تكن كافية لوضع نقطة النهاية لفترة حكم الحركة الإسلاموية في تونس، فقد كان الأمر يحتاج إلى مأسسة من خلال وضع منظومة دستورية جديدة تكون بديلاً للمنظومة التي وضعتها حركة النهضة على مقاسها، وهو ما تجلى في الخطوة التي أقدم عليها رئيس الجمهورية قيس سعيد بطرح دستور جديد على الاستفتاء الشعبي.

* اشتمل الدستور الجديد على توطئة وأحد عشر باباً موزعة إلى ١٤٢ فصلاً، ولئن حافظ في باب الحقوق والحريات على ما جاء في دستور ٢٠١٤ تقريباً، فإنه تضمن تعديلات أهمها في الباب الأول وخصوصاً في الفصل الخامس منه الذي ينص على أن " تونس جزء من الأمة الإسلامية، وعلى الدولة وحـدهـا أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض، والمال، والدين والحرية"، وفي البابين الثالث والرابع المتعلقين بالوظيفتين التشريعية والتنفيذية إذ نص الدستور الجديد في مستوى النظام السياسي على العودة إلى النظام الرئاسي الذي أصبح يقوم على الوظائف لا السلطات، وعلى تحمل رئيس الجمهورية الوظيفة التنفيذية وضبط السياسة العامة للدولة وعلى أن الحكومة مسؤولة عن تصرفها أمامه، وعلى إنشاء مجلسين نيابيين هما مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم ويضطلعان بالوظيفة التشريعية. إضافة إلى الأبـواب المتعلقة بالوظيفة القضائية وبالمحكمة الدستورية وبالجماعات المحلية والجهوية والهيئات الدستورية التي لم يستبق منها سوى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وإنشاء المجلس الأعلى للتربية والتعليم. وقد استحوذ الفصل

> **إحداث القطيعة مع منظومة الإسلام السياسي لا يقتصر على وضع دستور جديد فقط**

الخامس والفصول المتعلقة بما سماها الدستور الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية على اهتمام الرأي العام، ودار النقاش بين النخب السياسية والفكرية حولها طيلة الفترة التي سبقت الاستفتاء باعتبارها تثير قضايا خلافية وتعكس روح المشروع السياسي والاجتماعي الذي يحمله رئيس الجمهورية ولها انعكاسات على السياسات والتوجهات التي ستسير فيها تونس دولة ومجتمعاً في مختلف الميادين في المستقبل المنظور.

تميزت الظرفية التي تم فيها الاستفتاء على هذا الدستور بحالة من الاستقطاب والتنازع بين ثلاث جبهات أساسية، الأولى هي جبهة الداعمين لمشروع الرئيس سعيد السياسي والذين يرون في الرئيس ومشروعه سبيل الخلاص من الواقع المتردي الذي تهاوت فيها الدولة في العشرية الماضية، وهم بذلك لم يصوتوا بالموافقة على الدستور أو تأييداً للرئيس سعيد فقط وإنما تطلعاً إلى وضع نقطة النهاية على مرحلة حكم حركة النهضة بكل ما خلفته سياسياً واقتصادياً أيضاً، والثانية هي جبهة الداعمين لمسار ٢٥ يوليو القاضي بالتخلص من الإسلام السياسي ولكنهم لا يتفقون مع الرئيس في مشروعه السياسي، وفي بعض الفصول الواردة في الدستور وخصوصاً منها الفصل الخامس، والفصل المتعلق بالسلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية ويخشون أن تكون مؤشراً على الانحراف من النظام الرئاسي إلى النظام الرئاسوي الذي قد يعيد إنتاج الاستبداد، والثالثة هي جبهة المعارضين للمسار ومخرجاته برمته، ولئن كان موقفهم موحداً في الدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء فإنهم يتفرقون إلى مجموعات غير منسجمة ولهم قراءات متباينة لمسار ٢٥ يوليو، ولا تنسيق بينهم إلى حد الآن وهم بالخصوص ثلاث مجموعات؛ مجموعة جبهة الخلاص الوطني التي تضم أساساً حركة النهضة ومجموعة من الشخصيات المقربة منها وهي تتبنى خطاباً جذرياً يعتبر ما حدث انقلاباً وإيذاناً بعودة "الدكتاتورية" وهو أمر منتظر بحكم أن ما حدث في ٢٥ يوليو ٢٠٢١ قد أخرج الحركة الإسلاموية من الحكم، وأن الإجراءات المتتابعة التي اتخذها الرئيس سعيد منذ ذلك التاريخ إلى حد وضع الدستور الجديد حشرتها في زاوية رد الفعل وتصب في اتجاه تغيير المنظومة السياسية التي وضعتها، ومجموعة الحزب الدستوري الحر، إضافة إلى مجموعة تنسيقية الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية التي تضم التيار الديمقراطي والحزب الجمهوري والتكتل من أجل العمل والحريات.

> **إحداث القطيعة مع منظومة الإسلام السياسي يتطلب اتباع سياسات شاملة**

وقد أسفرت النتائج الأولية المعلنة من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن مشاركة نحو ٣٠٫٥٪ من الناخبين المسجلين (بواقع ٢٫٨٣٠٫٠٩٤ ناخباً) وبلغت نسبة المصوتين بنعم على الدستور ٩٤٫٦٪ (بواقع ٢٫٦٠٧٫٨٨٤ ناخباً). واستمرت حالة التنازع بين هذه الجبهات الثلاث بعد إجراء الاستفتاء وإعلان النتائج، سواء حول عدد المشاركين أو نسبة المصوتين بالموافقة على الدستور وانعكاسات ذلك على شرعية الرئيس ومشروعية مشروعه أو حول مدى شرعية العملية نفسها من الأصل. ولعله من المهم التنبيه من خلال نتائج الاستفتاء، إلى فئة واسعة تمثل ما يقارب ٥٠٪ من الناخبين الذين قاطعوا المشاركة في هذه العملية دون أن يكون لهم موقف سياسي معارض للدستور أو لمشروع رئيس الجمهورية كما هو شأن الأحزاب والقوى التي دعت إلى المقاطعة والتي بلغت نسبتها ٢١ ٪، وتضم هذه الفئة نسبة هامة من الشباب،

وهؤلاء تحركهم احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالأساس بقطع النظر عن المسائل المتعلقة بالدستور والتشريعات، وبعيداً عن التجاذبات الحزبية والسياسية والأيديولوجية.

وهكذا لئن وجدت القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية في ٢٥ يوليو ٢٠٢١ قبولاً لدى فئات واسعة في المجتمع باعتبارها تمثل استجابة لتطلعاتها آنذاك في إنهاء المنظومة السياسية التي تتحكم حركة النهضة في مفاصلها وآليات سيطرتها على أجهزة الدولة الحكومية والأمنية والقضائية والإعلامية، فضلاً عما وجدته من تأييد لدى طيف من النخب، ولاسيما المعارضة منها للإسلام السياسي – فإن الدستور الجديد سواء في بعض مضامينه أو في طريقة وضعه التي لم تأخذ بعين الاعتبار تشريك أكثر ما يمكن من النخب ومنظمات المجتمع المدني قد أحدث انقساماً داخل الجبهة المؤيدة لمسار ٢٥ يوليو.

> **يجب وضع الإسلامويين تحت الضغط لأجل فرض القيام بمراجعات جذرية**

وفي المحصلة تبدو تونس في مرحلة ما بعد الاستفتاء ودخول الدستور الجديد حيز التنفيذ الذي أصبح أمراً واقعاً مقبلة على جملة من التحديات يمكن أن نشير إلى أبرزها في النقاط التالية:

*التحدي الاقتصادي والمالي، إذ تعاني البلاد من أزمة طاحنة منذ عدة سنوات وزادتها تأثيرات جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية استفحالاً، وتشهد المالية العمومية صعوبات جمة في مستوى قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، من حيث تسديد أجور الموظفين وخدمة الدين الخارجي. وتحتاج الحكومة إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهو الأمر الذي يعرف تعثراً رغم سلسلة اللقاءات والمحادثات بين الجانبين.

*التحدي الاجتماعي جراء تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية، فقد نفَّذ الاتحاد العام التونسي للشغل (وهو أكبر المنظمات النقابية في تونس) إضراباً عاماً في القطاع العام في ١٦ يونيو ٢٠٢٢ للمطالبة بتحسين أوضاع الموظفين في المؤسسات والمنشآت العمومية، ومن المتوقع أن ينفذ إضراباً آخر في الوظيفة العمومية. وتجد الحكومة صعوبة في التفاوض مع النقابات المطالبة بالزيادة في الأجور من ناحية والإيفاء بالتزاماتها مع صندوق النقد الدولي الذي يطالبها بتجميد الزيادات وإيقاف الانتدابات في القطاعات الحكومية وترشيد الدعم للفئات المتوسطة والفقيرة وإصلاح وضع بعض المؤسسات العمومية التي تكبد ميزانية الدولة خسائر إضافية من ناحية أخرى؛ وهو ما قد ينذر باضطرابات اجتماعية ولاسيما في ضوء ارتفاع معدل التضخم وغلاء الأسعار وازدياد نسبة البطالة.

*التحدي السياسي المتمثل في تأمين الانتقال بسلاسة من المنظومة السياسية التي كانت تسيطر عليها الحركة الإسلاموية إلى المنظومة السياسية البديلة وفق القواعد التي وضعها الدستور الجديد، وفي تشريك أكثر ما يمكن من القوى السياسية والجمعياتية والنخب الفكرية ضمن هذه المنظومة وتبديد مخاوفها حول النزوع إلى الاستبداد والتسلطية، وفي إدماج القوى الشبابية والمهمشة لتصبح قوى فاعلة في الاختيارات السياسية وفي إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً، وفي المحافظة على المكتسبات المتعلقة بتحديث المجتمع وبالحقوق والحريات الفردية والعامة وتطويرها؛ والغاية من ذلك ألا يبقى الدستور الجديد والمنظومة المتولدة عنه دستوراً ومنظومة للرئيس ومؤيديه فقط بل دستوراً ومنظومة جامعَيْن لمختلف الأطياف.

*تكشف هذه التحديات أن مرحلة ما بعد الاستفتاء وحصول الدستور الجديد على الشرعية الانتخابية مرحلة محفوفة بالصعوبات على كافة الواجهات داخلياً وفي ظروف إقليمية ودولية متقلبة ومضطربة، وهو ما يجعل المهمة عسيرة، وتتطلب قدراً عاليا من الحكمة ومن القدرة على إدماج وتشريك القوى والنخب سواء كانت مؤيدة أو معارضة في إطار نظام ديمقراطي. وبقدر النجاح في هذه المهمة يكتسب الدستور الجديد مشروعية أكبر، وهو ما يجعله بديلاً لمنظومة الإسلام السياسي يحظى بالمقبولية والاستمرارية، وقد يحتاج ذلك إدخال تعديلات عليه يتم الاتفاق عليها، وهو أمر متيسر في ضوء الشروط المرنة الواردة في الباب العاشر الخاص بتنقيح الدستور.

ثانياً: أي مستقبل للإسلام السياسي في تونس؟

يعالج هذا العنصر تبعاً للبعدين الرئيسيين للإسلام السياسي، وهما البعد التنظيمي والبعد الأيديولوجي، قضية مستقبل هذا التيار في تونس من زاويتين؛ زاوية مستقبل هذا التيار من الناحية التنظيمية، وزاوية مستقبل هذا التيار من الناحية الأيديولوجية.

فمن الزاوية الأولى بات من الواضح في تونس اليوم أن حركة النهضة باعتبارها ممثلة الإسلام السياسي الإخواني من الناحية التنظيمية قد تراجعت مكانتها وتقلص حضورها وفقدت قدرتها التأثيرية والاستقطابية في المجتمع، إضافة إلى استبعادها سياسياً من أجهزة الدولة وأنهى الدستور الجديد من الناحية القانونية قواعد المنظومة التي كانت تهيمن عليها وبها توجه سياسات الدولة وتفرض سلطانها على مؤسساتها وتتحكم في المشهد السياسي.

ولم تستطع حركة النهضة منذ حدث ٢٥ يوليو ٢٠٢١ رغم المجهودات التي بذلتها داخلياً وخارجياً، سواء من خلال تعبئة الشارع أو التنسيق والتحالف مع القوى السياسية والمدنية والنقابية الوازنة أو عبر التواصل مع القوى الدولية أن تحدث اختراقاً يتيح لها العودة إلى المنظومة السابقة أو أن تحول دون المسار السياسي الذي سلكه رئيس الجمهورية. ويشير واقع الحال إلى أنها في حالة من العزلة السياسية والاجتماعية، إضافة إلى ما تواجهه قياداتها وعلى رأسها راشد الغنوشي من قضايا، وهو ما قد يثير التساؤلات حول وجودها قانونياً وشرعياً في الساحة السياسية التونسية، وقد يتعزز هذا الأمر في ضوء تمسك الحركة الإسلاموية برفضها الدستور الجديد والقواعد القانونية التي ستتولد عنه ولاسيما قانون الأحزاب وقانون الانتخابات. ومن السيناريوهات الممكنة في هذا الإطار في صورة ما أصبح وجودها القانوني على المحك أن تلجأ إلى تأسيس صيغة تنظيمية بديلة أو أن تخرج من تحت عباءتها تنظيمات جديدة على غرار ما فعله بعض المستقيلين منها في الآونة الأخيرة، إذ أنشأ بعض القياديين المستقيلين حزباً جديداً يحمل اسم "العمل والإنجاز"، برئاسة عبد اللطيف المكي.

> **مرحلة ما بعد الاستفتاء وحصول الدستور الجديد على الشرعية محفوفة بالصعوبات**

ويبدو أن مستقبل حركة النهضة في تونس في مرحلة المنظومة السياسية النابعة من الدستور الجديد باعتبارها ممثلة للإسلام السياسي الإخواني من الناحية التنظيمية مفتوح على احتمالات متعددة بحسب موازين القوة داخلياً وخارجياً من ناحية، ومآلات القضايا المرفوعة ضدها من ناحية أخرى، ولعل أقرب هذه الاحتمالات أن

الإسلام السياسي قد يعمد إلى اتخاذ أشكال تنظيمية بديلة ويعمل على عدم تكرار تجاربه السابقة في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أو تجربة جماعة الإخوان المصرية بعد انهيار تجربة حكمهم في صيف ٢٠١٣؛ بمعنى تجنب الدخول في مصادمات مع السلطات القائمة بما يجعل قضيته تتحول إلى ملف أمني وقضائي والسعي إلى أن يحافظ على حضوره في الحقل السياسي، باعتباره مكوناً من مكوناته وممثلاً لفئة من المجتمع، وإن اقتضى الأمر القيام بمراجعات وفق قواعد المنظومة الجديدة في انتظار أن تتهيأ فرص لاستعادة ثوبه الأصلي وهويته القديمة الراسخة، مستفيداً من قدرته على المناورة والمخاتلة.

وفي واقع الأمر، فإن التحولات في طبيعة الجيل الجديد لحركة النهضة بعد ٢٠١١ من جهة ظهور طبقة برجوازية إسلاموية مسيطرة على القيادة المتنفذة داخل الحركة وحريصة على مصالحها الاقتصادية مع مراكز القوى الحاكمة اقتصادياً ومالياً وسياسياً – هذه التحولات جعلت الحركة تفقد عمقها الاجتماعي في الطبقات المتوسطة والفقيرة، وهو ما أدى إلى أن تكون هذه الطبقة المتحكمة في الحركة الإسلاموية أقل ميلاً إلى النضالية وإلى خوض تجربة الصدام مع الدولة، كما كانت تفعل الأجيال السابقة، وأصبحت أكثر حرصا على البقاء في ظلال مساحات العمل السياسي والمعارضة القانونية المتاحة.

وأما من الزاوية الأيديولوجية، وهي الزاوية الأكثر أهمية باعتبار ما تشكله الأيديولوجيا بمقولاتها وشعاراتها من مخزون له طاقة على الاستقطاب والجذب خصوصاً في الأوساط الاجتماعية التي تعاني الهشاشة فكرياً أو ماديا ويسهل خداعها بالخطابات المغلفة بالشعارات الدينية البراقة – فإن مستقبل الإسلام السياسي في تونس يبقى رهين عدة عوامل لعل أبرزها ثلاثة عوامل أساسية: يتعلق العامل الأول بمصير شبكة من الجمعيات والمنظمات الناشطة في المجتمع المدني والتي يكمن دورها في الترويج لأيديولوجيا الإسلام السياسي بطريقة ناعمة من خلال الدورات التكوينية والدروس والتدريبات، ومنها على سبيل المثال الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. وأما العامل الثاني فيتصل بمتابعة مصادر التمويل وتجفيفها، وهو أمر كفيل بالحد من قدرة الإسلام السياسي على التحرك والتمدد، ولاسيما في الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة. وأما العامل الثالث، وهو أكثر العوامل حسماً، فيتعلق بوضع سياسات إصلاحية في البرامج التربوية والتعليمية والثقافية، وبمتابعة الخطابات الدينية وفق رؤية تجديدية وتنويرية في المساجد وفي الوسائط الإعلامية. ولعل السؤال الملح في هذا المضمار هو: هل ستتجه سياسات الدولة التي سيرسمها رئيس الجمهورية باعتباره المسؤول عن ذلك حسب الدستور الجديد إلى وضع برامج إصلاحية تحديثية لمناهج التربية والتعليم تتيح للناشئة أن تكتسب القدرات والمهارات اللازمة لتفكيك الخطابات الإسلاموية والتعامل معها نقدياً من جهة، وأن تتسلح بالأدوات المعرفية الضرورية التي تجعلهم ينخرطون في قيم العصر الحديث باقتناع ونجاعة واقتدار من جهة أخرى؟ ويستمد هذا السؤال مشروعية طرحه في ضوء ما يعتبره البعض جمع رئيس الجمهورية بين تشبثه بالجمهورية وبمبدأ أن الدولة لا دين لها من جهة، ونزعته الدينية المحافظة من جهة أخرى.

> **يبدو أن مستقبل حركة النهضة في تونس مفتوح على احتمالات متعددة**

وفي المحصلة يبين استشراف مستقبل الإسلام السياسي في تونس من الناحيتين التنظيمية والأيديولوجية أن القطيعة مع هذا التيار لا تنحصر في مستوى اتخاذ إجراءات قانونية أو محاسبة قضائية أو تغيير دستور فحسب، وإنما تقتضي تغيير العقليات وتثوير الأفكار والقيم من أجل تحصين النشء والأجيال القادمة من الانجذاب إلى الأيديولوجيا الإسلاموية تحت أي صيغة تنظيمية كانت، وهو أمر يستدعي رؤية واضحة ثاقبة وإرادة سياسية ومشاركة من النخب الفكرية والثقافية والإعلامية.

خاتمة

يمثل الاستفتاء على الدستور الجديد خطوة مهمة في مسار ٢٥ يوليو ٢٠٢١ الهادف إلى القطع مع المنظومة السياسية السابقة وإرساء منظومة سياسية بديلة. ولعل النقطة المتعلقة بمستقبل الإسلام السياسي عموماً وحركة النهضة خصوصاً وكيفية التعامل معها من الناحيتين التنظيمية والأيديولوجية من أكثر النقاط التي تستقطب الاهتمام وتثير الخلاف بين النخب السياسية والفكرية.

ونشير فيما يلي إلى أبرز النقاط التي يمكن أن نخلص إليها في هذا المضمار:

*يبدو من الضروري تجاوز حالة الانقسام التي صاحبت عملية الاستفتاء وقيادة عملية سياسية إدماجية في أفق الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ديسمبر ٢٠٢٢، إضافة إلى العمل على المحافظة على أساسيات النظام الديمقراطي وعلى منظومة الحقوق والحريات المكتسبة.

*يوفر النجاح في هذه العملية السياسية الشروط المناسبة للتعاطي مع استحقاقات الأزمة الاقتصادية والمالية وتفادي تداعياتها الاجتماعية، خصوصاً في ظل تعثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وفي ظل الانعكاسات المحتملة لهذا الاتفاق – إن حصل – على الطبقات الأكثر هشاشة.

*إن الإسلام السياسي من الناحيتين التنظيمية والأيديولوجية في حالة تراجع منذ ٢٥ يوليو ٢٠٢١ سياسياً واجتماعياً، وهو يسعى لتفادي الأسوأ من خلال فتح ملفات المحاسبة القضائية. غير أنه من المهم أن ندرك أن حالة التراجع لا تعني بالضرورة الأفول، لاسيما وأن لهذا التيار مخزوناً من التجارب في التعامل مع الأزمات وحالات الانحسار والإنهاك واستثمارها في أدبيات الابتلاء والمظلومية.

> **الإسلام السياسي من الناحيتين التنظيمية والأيديولوجية في حالة تراجع سياسياً واجتماعياً**

*إن إحداث القطيعة مع منظومة الإسلام السياسي لا يقتصر على وضع دستور جديد فقط وبخاصة إذا تضمن فصولاً مثيرة للجدل على غرار الفصل الخامس، وإنما يتطلب اتباع سياسات شاملة في مختلف الصُّعد تهدف من الناحية الاستراتيجية إلى وضع الإسلامويين تحت الضغط لأجل فرض القيام بمراجعات جذرية تؤدي إلى الخروج من الإسلاموية من جهة، وإلى القطع في إطار وسائل التنشئة الاجتماعية مع المقولات الأيديولوجية للإسلاموية، بما يحولها إلى أيديولوجيا هامشية غير قادرة على الاستقطاب، وبما يحصن الأجيال القادمة من الوقوع تحت تأثيراتها من جهة أخرى.

*باحث غير مقيم – متخصص في الحركات الإسلاموية – تونس

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk